



حمو الحاج ذهبية

لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب

طبعة ثانية مزيدة ومنقحة

الأمل

للطباعة والنشر والتوزيع

المدينة الجديدة. تيزي وزو

☎🖶 026 21 .07.21

Email: Contact@editionelamel.com

www.editionelamel.com



©الإيداع القانوني: 1620 - 2012

ردمك: 1- 223 - 30 - 9947 - 978

دار الأمل

للطباعة والنشر والتوزيع

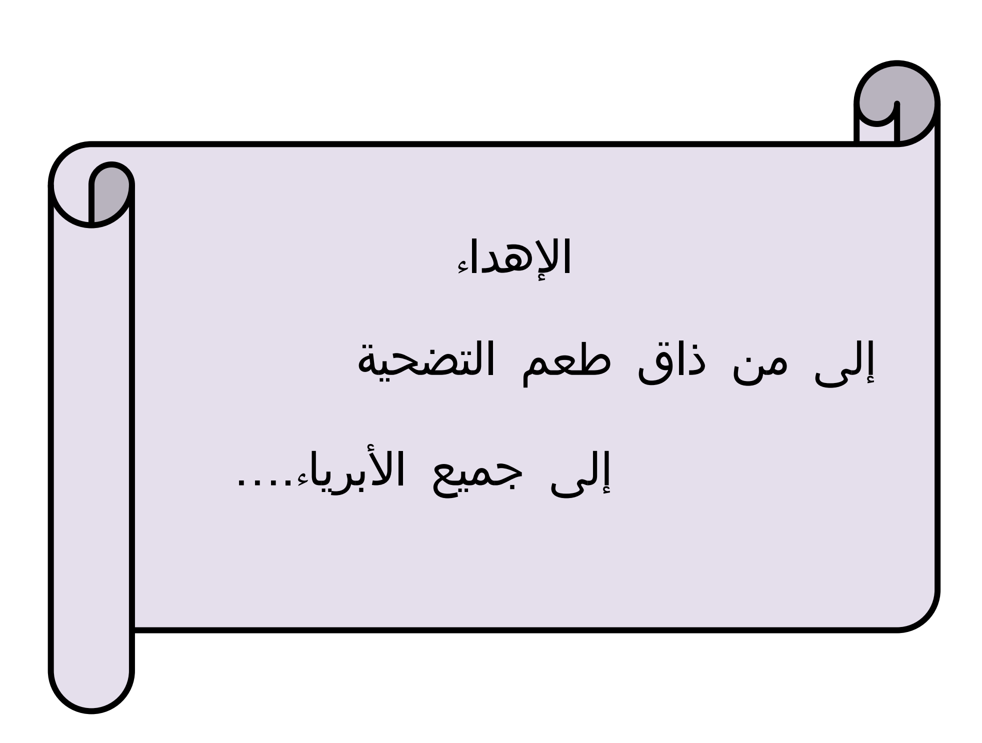
المدينة الجديدة. تيزي وزو

☎🖷 026 21 .07.21

Email: Contact@editionelamel.com

www.editionelamel.com





الإهداء
إلى من ذاق طعم التضحية
إلى جميع الأبرياء....



مقدمة

كانت ظاهرة التواصل البشري ولا تزال موضوع نقاش جلّ العلوم باختلاف طبيعتها إلاّ أنّها لم تتوصل لحدّ الآن إلى بلورة مفهومها بشكل نهائي، فهذه الظاهرة بحاجة إلى تصور جديد يتلاءم مع طبيعتها المعقدة، إذ أنّه رغم ما توصلت إليه الدراسات القديمة من تطور لم تتمكن من فكّ رموزها.

فعندما قرّر بعض الباحثين النظر إلى ظاهرة التواصل البشري وبرؤية جديدة كان لازما عليهم تأسيس أبحاثهم على علوم كثيرة وبالخصوص الفلسفة والمنطق، إلى جانب دراسات في علوم إنسانية أخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع،... ممّا أدى إلى أن تتخذ الظاهرة عدّة تصورات وتفهم عدّة مفاهيم تتفق في مواقع وتختلف في أخرى، وذلك ما يفسر الاختلاف في النتائج المتوصل إليها.

وللإلمام بالإشكالية كان من الضروري الرجوع إلى الدراسات اللغوية القديمة بحيث لم تتوصل النظريات الحديثة إلى وضع نظرياتها دون الاستعانة بالتصورات القديمة، إذ ما انفك الإنسان يبحث ومنذ الأزل في فهم لغته وفهم سبب وجودها وما يربطه بها، فقد كانت النظريات كثيرة والمفاهيم مختلفة انبثقت من تصورات مرتبطة بميادين شتى من واقع، ومنطق وعقل...

إنّ العودة إلى تصورات العلماء والباحثين في جلّ الدراسات اللغوية القديمة باختلاف اهتمامها سواء بقضية نشأة اللغة أو باهتمامها بمجالات أخرى مرتبطة بها، بإمكانها أن تؤدي إلى فهم التراث اللغوي وفهم ما يحمله

من معارف ربما تكون دفعا قويا يسمح للدراسات اللغوية العربية بالتقدّم إلى الأمام ومواكبة الركب الحضاري.

وممّا يلاحظ عند مقارنة الدراسات اللغوية الحديثة بالدراسات اللغوية القديمة التشابه العميق بين التناول العربي القديم والتناول الغربي وذلك في نقطة الانطلاق والأهداف. فقد قدّم العرب بحوثا لا يستهان بها في دراستهم للمعنى ولاسيما وأنّ تغيره وتطوره، انقراضه وتوسعه... ناتج عن الممارسة اللغوية أي الاستعمال المستمر للغة، وهو ما يرتبط بالتلفظ.

لقد تحدّدت إشكالية التلفّظ لتعيد الاعتبار لعناصر بقيت مجهولة في البحث اللغوي، لتجعل من المتكلّم فاعلا في العملية التخاطبية، غير مُستَغْنٍ عن المخاطَب والمحيط الزماني والمكاني الذي يحيط بهما، ناهيك عن مجموعة من العوامل غير اللغوية التي يخضعان لها، وهو ما يستدعي الحديث عن علاقة العلامات بمستعمليها ممّا يتبلور في مصطلح التداولية.

لقد استعمل مصطلح التداولية في العربية لأول مرّة من قبل الأستاذ: "طه عبيد الرحمن" الذي يقول في هذا الصدد: « لفظة التداول تفيد في العلم الحديث الممارسة ونعبّر عنها -La praxis- تفيد تماما الممارسة، وهي مقابل المصطلح التاريخي، وتفيد أيضا التفاعل في التخاطب...»[1]، فإذا كان التداول يعني أخذ الكلمة بالتناوب، فإنّ الخطابات التوجيهية (ذات الاتجاه الواحد) تخرج من هذا الإطار، ذلك أنّها تجعل المتلقي للخطاب في مقام طرف مالك للمعارف، أمّا الطّرف المتلقّي فما عليه إلاّ الأخذ أو الاستماع، وبناء على هذا

1- د/ طه عبد الرحمن، الدلاليات والتداوليات "أشكال الحدود"، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 6، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1984، ص 299.

المفهوم يتبلور مصطلح التداولية كممارسة، ويعني امتلاك اللّغة وجريان الكلام على الألسن، وهي الميزة التي يتحلّى بها الملقي للخطاب.

والخطاب السياسي ضمن هذه المفاهيم تتحدّد معالمه انطلاقا ممّا لدى المخاطب من قوّة على التصرّف لغويا من خلال الممارسة الجيّدة للغته، ومن خلال تفاعله مع المخاطَب، وفي حدود الفهم والافهام وفقا لمقولة الجاحظ.

إنّ الخوض في المنهج التداولي الحديث يوجهنا إلى إلقاء نظرة تحليلية على إحدى نظرياته وهي التلفّظ Théorie de l'énonciation قصد فهم آلياتها وعناصرها. وتكون نتيجة فهمنا لها الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط اللّغة بالإنسان واللّغة بالعالم حيث أضحت هذه العلاقة من المسائل المطروحة على الفكر الإنساني، تنفلت منه كلما حاول القبض عليها، إلى أن أصبحت مشكل الكثير من الباحثين، أثبتت صعوبتها درجة عجز الكثير من منهجياتهم كشف أسرارها.

تشترك نظرية التلفظ والتداولية في علاقة الملفوظ بالسياق•، هذا الأخير الذي يتحدد من خلال العوامل غير اللغويّة التي تنضاف إلى العوامل اللغويّة، وبفضلها تتضح الماهية التبادلية للّغة (ماهيتها الاستعمالية). يشكل التلفظ أساس التداولية إذ دون الأولى لا تتحقق الثانية كعملية ذلك عندما تتّخذ التداولية معنى جريان الكلام على اللّسان أي اكتساب اللغة وتوظيفها في ممارسةٍ وتفاعلٍ L'interaction.

قد أعادت نظرية التلفظ/ الحديث الاعتبار للعوامل غير اللغويّة أو السياق ممّا وسّع من مجال التحليل، عوامل تعدّ مهمة في فهم أسباب إنتاج

•- السياق مجموعة الشروط الاجتماعية والطبيعية والنفسية التي تؤثر على الأقوال والملفوظات (Les énoncés).

النصوص (الأقوال) وشروطه، فما يحيط بالحديث يشكل مجموعة من الافتراضات الهامة التي تصبح قوانين أو شروطًا لنجاح العملية التخاطبية، ثمّ إنّ التواصل لا يعني نقل المعلومات من طرف إلى آخر وكفى، ولكن هناك الكثير من الأمور التي يرمي إليها المخاطِب كإجبار الغير على التغيير من سلوكه، تشجيعه، حثّه، مواساته...

وحتى لا نحصر اللغة في مجموعة العلامات التي ترتبط فيما بينها ضمن قواعد وقوانين تجريدية، عمدنا إلى تناول الخطاب السياسي الذي لا يخلو من العوامل غير اللّغوية التي تجعله يتميّز بأساليب وتقنيات تنبعث من أسباب وخلفيات معيّنة لتؤدي أغراضا وأهدافا بعينها.

إنّ خوض الخطاب السياسي•• كنموذج لفهم هذه النظرية لم يكن من محض الصدف، ولكن هو محاولة للخروج عن الطابع المألوف في مثل هذه الدراسات، وعن اقتناع بأنّه الخطاب الأقرب إلى الحياة اليومية إذ لا تعدو السياسة أن تكون منظمة الجماعات ومسيّرتها، فكيف لا يليها الفرد أهمية؟. إنّ الغاية تتمثل في عدم حصر اللغة في مجموعة العلامات التي ترتبط فيما بينها ضمن قواعد وقوانين تجريدية.

وحتى نوفي البحث حقّه كانت وقفتنا الأولى عند العناصر التي شكّلت الدرس اللّغوي منذ عصر النحاة إلى القرن العشرين مع ظهور العالم السويسري "فرديناند دي سوسور F. DESSAUSSURE"، فبفضل أفكاره التي لا تخلو من الدقة العلمية تشكلت المدارس اللّسانية التي أعطت دفعا قويا للدراسات الحديثة، ليتضح التصوّر البنيوي للظاهرة اللّغوية التي تستدعي

••- خطاب رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" أثناء ندوة الولاية الثالثة التاريخية المنعقدة بتيزي وزو يوم 25 نوفمبر 1999.

عناصر ظاهرة على السطح، وأخرى ضمنية ويستوجب الأمر الاستعانة بعدد من الظواهر لفكّ آلياتها.

تأتي بعد البنيوية دراسات كثيرة تعالج اللغة الإنسانية، ومن بينها نظرية التلفظ – ضمن المنهج التداولي– التي تنادي بضرورة اعتبار الكلام في البحث اللساني، إذ ما فتئت المدارس البنيوية تقصيه من مجال دراساتها عملا بتفرقة "سوسور" بين اللغة والكلام.

وفي سياق عدم تناسب التّصور التداولي للّغة، والتصور البنيوي لها نحيل إلى أهمّ العناصر المكونة لنظرية التلفظ/ الحديث، منها: قطبا التواصل (أنا وأنت)، والذاتية التي تحدد ماهية المتخاطبين، والمرجعية المحدّدة لسياق الخطاب، ونشير في هذا المجال إلى الضمائر بتصوّر جديد لها (تصوّر لم تتطرّق إليه الدراسات السابقة)، وهو تصوّر يقوم بتبيان العلاقة التفاعلية للمتخاطبين ضمن حال الخطاب (الحديث)، ثمّ عنصرا الزمان والمكان اللّذين يسجلان وجود الحديث/ الخطاب، والمسافة التي يقيمها المخاطِب بينه وبين نصّه ضمن عنصر الأنماط Les modalités.

وحتى يفضي البحث إلى نتيجة ملموسة آثرنا تطبيق عناصر النظرية التلفظية في الخطاب السياسي، إذ نكشف عن مدى ملاءمة العملية التلفظية وملاحظة تجلياتها في النص المعالج من عنصر الضمائر، الزمان والمكان، الأنماط، والإحالة إلى عنصر الفعالية من خلال البنية التخاطبية حتى يتبيّن أنّ المخاطِب هو الموجه الأول لخطابه، وتتأكد مساهمته حين يتحكم في لغته محاولا توضيح أفكاره وبحذر دون المساس بحقوق الآخرين، ومستندا في إستراتجية التأثير في المخاطَب إلى مجموعة من القوانين والشروط التي تساهم في ضبط العملية التخاطبية ضمن الإخبار، الصدق، الشمولية والإفادة،

ومستعينا بمتضمّنات الخطاب (الجانب الضمني) من افتراض مسبق (Présupposition)، وقول مضمر (Sous-entendus).

لقد مثّلت الخاتمة رصدا لأهم النتائج التي توصلنا إليها عسى أن تكون قد استوفت مكانتها بما جاء في متن البحث من مفاهيم ومصطلحات.

كما نشير إلى أنّ المصطلحات الخاصة بمثل هذا الموضوع غير مستقرّة نهائيا بسبب حداثة نشأته، ومن الصّعب تصوّر وجودها في اللّغة العربية التي تفتقد إلى البحث فيها، أو في مرحلتها الأولى، فلتجاوز هذه العقبة اتّجهنا إلى ما توفّره لنا كتب التراث، بالإضافة إلى القواميس التي وضعت بجهود باحثين مغاربة وجزائريين كـ"المعجم الموحّد للسانيات"[1]، وقواميس أخرى أجنبية والهدف هو:

- تقديم مجموعة من المفاهيم في مجال التلفظ/ الحديث ممّا يمكّن القارئ من تغيير وجهة نظره تجاه الشكل العام لظاهرة التواصل، ذلك الشكل السائد لفترة طويلة في عقول وأبحاث الكثير من اللّسانيين.

- تقديم بعض آليات التواصل ضمن التصوّر الجديد لهذه الظاهرة بما يمكّن القارئ من الاستفادة بامتلاك معارف وبمنظور جديد، وكسب رصيد منهجي آخر يساعده في تحليل أيّ خطاب من الخطابات (على اختلاف أنواعها).

- تزويد القارئ العربي ببعض المصطلحات التي تساعده على فهم ما تحمله الكتب الأجنبية من معلومات في هذا المجال، ونقلها إلى اللّغة العربية، ثمّ إثراء معلوماته والإسهام بها بما يخدم هذه اللّغة والبحث فيها.

1- عبد الرحمن حاج صالح وآخرون، المعجم الموحّد للمصطلحات اللّسانية (إنجليزي- فرنسي- عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1989.

تمهيد

إنّه رغم تعقّد الأساس الذي نشأت عليه نظرية التلفظ، إلاّ أنّها توصلت إلى النقاط التي لم تولها المدارس اللسانية والبنيوية على اختلافها أهمية، حيث استطاعت الإجابة على عدّة تساؤلات من قبيل: من المتكلم؟ من المتلقي؟ في ما يكمن الغموض في الكلام؟ ماذا نفعل ونحن نتكلم؟ لماذا نتوجّه إلى التلميح؟ لماذا نتخفى وراء أقوالنا؟...

لقد تحدّد الهدف الوحيد بالنسبة لنظرية التلفُّظ في تثبيت علاقة المتكلم بسياق الكلام. يتجسّد الكلام في مجموعة من العناصر المتداخلة من طبيعة، اجتماعية، نفسية، ثقافية، تاريخية، دينية... وممّا يشكّل على وجه العموم عالم الانسان.

كما يقتضي السياق وفي جانب آخر، وحسب بعض الباحثين، عناصر مختلفة تُجمل في ذاتية المتكلم وما يحمله من معتقدات (لكلّ متكلّم معتقدات)، مقاصد المتكلّم (حين نتكلّم نقصد شيئا)، اهتمامات المتكلم (أهدافه) أي ما يتمثّل في المعتقدات، الرغبات، الاهتمامات والمقاصد... إلى جانب العنصر الموضوعي بما فيه من ظروف زمانية ومكانية دون إهمال العنصر الذواتي المتجسّد في المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، يقول الدكتور طه عبد الرحمن في هذا الصدد: «... فهناك معرفة نسمّيها اجتماعية أو ثقافية أو تراثية... وهي معرفة مشتركة بين المتخاطبين وقد تُكتسب أثناء التخاطب...»[1]. حدّدت التداولية ماهيتها على أنّها ميدان من السميائية Sémiotique، بينما التلفظ كنظرية أساس ضمنها ليست بظاهرة لسانية

1- د/ طه عبد الرحمن، الدلاليات "أشكال الحدود"، البحث اللساني والسميائي، ص 302.

محضة أو سميائية مثلما هو الأمر بالنسبة لثنائية الدّال والمدلول، لكن في المقابل يوجد اعتقاد لساني أو سميائي للتلفظ حيث تتناول العلاقة بين العلامات ومستعمليها (استعمال اللغة)، وبذلك يتم المرور باللغة من ميدان كونها نظاما من الأدلّة إلى ميدان الفاعلية والنشاط، وتنظر إليها مختلف التحديدات اللاّحقة على أنّها نشاط كلامي تتحكّم فيه شروط تارة ذاتية وتارة موضوعيّة؛ منها توافر شخصين متخاطبين على الأقل، للأوّل نيّة التأثير في الثاني، ويتفاعلان ضمن معطيات حال الحديث من زمانية ومكانية.

تمثّل تحديد مفهوم التلفظ l'énonciation في تناول العلاقة بين المتكلمين وسياق الحديث، فيمكن النظر إلى هذه العلاقة من خلال أقوال المخاطِب التي تتحوّل إلى أفعال، الحالة التي يمكن أن يُعرّف فيها التلفظ بفعل الكلام Acte de parole، «ليس ذلك الفعل الذي يمكنه التحقق فقط في الكلام، ولكن الفعل المُحقّق سواء انتمى إلى نظام اللغة أو أُنتج بتوافر ظروف سسيو–نفسانية Socio-psychologique للتواصل»[1]، أو من خلال الأمارات اللغوية التي تظهر من خلال النّص، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى عنصر الذاتية Subjectivité التي تتجلى في ضمائر الشخص وكذا مبهمات الزمان والمكان Les déictiques. أو من خلال الجانب الضّمني أو التلميحي. لقد برزت هذه الاتجاهات مع الزمن وتداخلت فيما بينها مقدّمة نتائج ساعدت على فهمٍ أفضل للّغة.

عمدنا قبل الشروع في البحث إلى عرض مفاهيم هامّة هي بمثابة كلمات مفاتيح، بفهمها يستأنس القارئ، ويستوعب المعلومات التي تنطوي عليها.

---

1 – Michel Martins – Baltar, de l'énoncé à l'énonciation, une approche de fonctions intonatives, Credif Didier, Paris 1977, P 26.

1/ **الخطاب:** نجده في "لسان العرب" يفيد: «خطب فلان إلى فلان فخطبه وأخطبه أي أجابه، والخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان»[1]، إنّ مفهوم الخطاب حسب "ابن منظور" لا يخرج عن صيغة التخاطبية بين شخصين؛ إذ تستوجب المخاطبة الإجابة وردّة فعلٍ. تستدعي الإجابة تحويل الكلام من المتلقي إلى المرسل، فذلك يعني تبادل الكلام، ومفهومه يماثل مفهوم الحديث الذي يعني كذلك التّحدث مع الغير وتلقي إجاباته ما عدا الحالات الاستثنائية التي يُفتقد فيها للإجابة مثل المخاطبة الذاتيّة أو مخاطبة النّفس، والحديث مع إنسان لا يرغب في الإجابة، فقد يمثّل الخطاب السياسي نوعا ونمطا من هذا الإرسال والتلقي إلاّ أنّ التبادل خاضع لعدّة عناصر متشابكة معقّدة تمثل مكوّنات للخطاب والتخاطب إلى الغير.

2/ **الخطاب اليومي:** لا نعني به الخطاب في أدنى مستوياته ولكنّه يمثّل الشكل الأساسي الذي تتأسّس عليه جلّ الخطابات على تنوّعها من علمية، فلسفية، سياسية، دينية... ويستدعي وجودَ متخاطبين في إنيّة من الخطاب، وضمن وضعيّة خطابية معيّنة. إنّ تغيّر الوضعية الخطابية في خصائصها يعني اختلاف الخطابات من حيث أنواعها، ولكن على اتفاق في كيفية تحليلها، فبالطريقة نفسها ندرس المبهمات، الأنماط، الزمان والمكان، متضمّنات الخطاب وآلياتها، أفعال الكلام...

3/ **الكلام:** الكلام يعني القول، ويتمثّل فيما يتلفّظ به المتحدّث سواء كان الكلام أو القول حرفا أو جملة، أو هو كلّ لفظ نطق به الإنسان أفاد أو لم يفد،

1- ابن منظور، لسان العرب، ط 3، دار صادر بيروت 1994، المجلد الحادي عشر، ص 361.

فإذا كان الكلام أو القول مرادفا للجملة في نظر "ابن جنّي"• فإنّه من منظور التداولية يختلف عن الجملة (المسند والمسند إليه)، يحدّد "بنفست E. Benveniste" القول على أنّه ذلك الفعل الناتج ضمن ظروف وأحوال سياقية، وحتى يُعالج لا بدّ من دراسة تلك الأحوال التي شكلته، واعتبار القول أعمّ من الجملة يقتضي أن تكون دلالة القول متجاوزة لدلالة الجملة.

4/ **التلفظ/الملفوظ:** يحدّد الملفوظ حسب "غريماس" و"كورتاس" "Greimas et Courtes" على أنّه «تتابع من الجمل المحققة أي كلّ ما يتلفّظ به الإنسان منطوقا أو مكتوبا، يتحدّد ضمن إنيّة من التلفظ عن طريق ضمائر الشخص وضمائر الملكية، الصفات والظروف، والمبهمات الزمانية والمكانية»[1]. أمّا التلفظ فهو العملية ذاتها لإنتاج الملفوظ، فيجب الفصل بين الفعل ونتيجة الفعل (الثاني نتيجة للأوّل).

كثيرا ما يختلط التّلفظ بعملية الحديث، جاء "الحديث" كمصطلح من «المحادثة والتحادث والتحديث (الجوهري) كما أنّ الحديث يتخذ معنى الإبلاغ وإيصال الرسالة ذاتها»[2]، وذلك عملا بقوله تعالى: ﴿وأمّا بنعمة ربّك فحدّث﴾♦، فإبلاغ الرسالة كفعل يختلف عن الرسالة ذاتها (الحديث)، بذلك

• الكلام والجملة في نظر "ابن جني" مترادفان، وهو ما يؤدي معنى مستقلا بنفسه، أمّا ما لا يؤدي معنى مستقلا بنفسه فسماه قولا.

1 –Algirdas Julien Greimas, Joseph Courtes, Dictionnaire raisonné de la théorie du language, Hachette, Paris 1993, P 123-124.

2– ابن منظور، لسان العرب، ص133.

♦ – سورة الضحى، الآية الأخيرة.

يكون التّلفّظ هو الفعل الذي يجعل الأدلّة اللّغوية تتحقق من قبل متلفظ في ظروف زمانية ومكانية خاصة، فعل تحوّل اللّغة إلى خطاب••.

5/ **الجانب الضمني والتصريحي والحجاجي في الحديث:** إنّه بتوفّر الجانب الضمني والتصريحي ينتظم القول وفق نواميس تضمن استمراريته، فالضمنية تفيد التخفّي وراء الأقوال المصرّح بها، يندرج ضمنها القول المضمر Sous-entendu الذي يمكن وصفه بالتأويل ويجسّد المعلومات التي لا يحويها الكلام وما على سياق الحديث إلاّ إبراز خصوصيته. كما يفيد الافتراض المسبق Présupposition إخبار المتلقي بكلّ ما يحويه السّياق من معلومات دون التصريح، ففي هذا المقام كثيرا ما يتعرّف المستمع على نوايا المتكلم عن طريق الحدس.

إنّ المخاطِب عند دخوله العملية التخاطبية لا يسعى فقط إلى إخبار المتلقي بمعلومات يجهلها، ولكن يحاول التأثير فيه وإكتساب ثقته والوصول به إلى تصوّر ما تصوّره هو سلفا، ويسعى إلى إقناعه، حثّه، تشجيعه، مواساته... وهي العمليات التي تدخل ضمن مصطلح الحجاج L'argumentation.

6/ **السياق:** مجموعة المعطيات التي يشترك فيها كلّ من المخاطِب والمتلقي، إلى جانب المعلومات المشتركة بينهما وما يربطهما من تجارب وثقافة... فاستعمال اللّغة يقتضي الخضوع لهذه الشروط.

إنّ السياق الذي أُهمل في الدراسات السابقة برزت مكانته مع اللسانيات التداولية حتى أصبح القاسم المشترك بين كلّ نظرياتها لاسيما وأنّه الوحيد

•• ينقسم التلفظ إلى نمطين: نمط تاريخي (على طريقة المؤرّخ)، ونمط تخاطبي (على طريقة المفسّر).

الذي يستطيع تحديد خصائص كلّ منها (النظريات). للسياق دور في الانتقال من مستوى إلى مستوى آخر من التداولية، ففي كلّ مستوى يُؤخذ قسم منه بعين الاعتبار، وبذلك يمكننا تصوّر تعقّده من مستوى إلى آخر.

نشير في المستوى الأول إلى عنصر الذاتية Subjectivité، تدرس فيه الأقوال من حيث تجلّي دلالتها ومرجعياتها في سياق الحديث، أقوال مبهمة إذا دُرست خارج السياق (المتخاطبون، الزمان والمكان)، وهو منطلق نظرية التّلفظ Théorie de l'énonciation.

يُعنى المستوى الثاني بدراسة كيفية انتقال الأقوال في دلالتها من التصريح إلى التلميح استعانة بقوانين الحديث (التّلفظ)، وما ينبعث منها من ظواهر خطابية كالأقوال المضمرة، والافتراضات المسبقة...

ينطلق المستوى الثالث من مسلّمة أن الأقوال الصادرة من قبل المتكلّم تتحوّل وتصبح أفعالا ذات أبعاد شتى من ثقافية، سياسية، اجتماعية...

سنحاول بتحليلنا للخطاب السياسي الجزائري الكشف عن هذه المستويات من خلال ربط المخاطِب (الرئيس) بملفوظه ضمن عنصر الذّاتية خضوعا لسياق الحديث، وكيف يلجأ للتصريح والتلميح في مواقف مختلفة، وما ينتظره من وراء الأفعال الحقيقية.

الفصل الأوّل

اللسانيات قبل "دي سوسور" وبعده



إنّ اللّغة من أعرق المظاهر المميّزة لإنسانيتنا، فهي التي توصّل الحضارة، تصنع الرقيّ وتفصل ين الشعوب والأمم، وأن نتحدّث بلغة واحدة يعني أن نكون قادرين على تأليف مجتمع إنساني موحّد ومتجانس، فقد تمكّننا بواسطتها تعميق صلتنا وأصالتنا في المجتمع الذي ولدنا ولا زلنا نعيش فيه.

فعلى اختلاف صفات اللّغة ومميزاتها وأهميّة دورها حاول علماء اللّغة من باحثين ومفكرين وفلاسفة من مختلف الاتجاهات وتنوّع المشارب وعلى مرّ العصور سبر أغوارها وتفقه كينونتها قصد الكشف عن هاته الأهميّة التي لا تضاهيها أخرى، وفهم حقيقتها المتجلية في فهم سرّ وجود الإنسان الذي هو حاملها.

إنّه قبل الإقرار بموضوعية اللّغة وعلميتها انتقل الدّرس اللّغوي القديم خطوات كانت بمثابة أسس استند إليها الدّرس اللّغوي الحديث ليدخل بها إلى عالم التّقدم والرقي الذي ميّز جلّ العلوم الإنسانية، وتتجسّد بذلك علاقة اللّغة بعوالم مختلفة في علاقات قائمة كعلاقة اللغة بالقضايا السيسيو–ثقافية، بالنفس الإنسانية، بالتاريخ... حتى تقطع الحدود المألوفة الدراسة وتصل إلى العلوم حديثة النشأة كعلم الدلالة La sémantique، السميولوجيا La sémiologie، وتحليل الخطاب L'analyse du discours...

انطلقنا في معالجة هذا الفصل من فكرة أنّ الدّارس لعلم اللّغة الحديث La linguistique يتحتّم عليه استكناه مفهوم اللّغة في مختلف أشواط دراستها بدء بعصر النحاة والفلاسفة اليونان إلى غاية القرن العشرين بهدف استجلاء مزاياها وعيوبها لا سيما وأنّها كانت دراسات متفرّقة تفتقد للمنهج، وتسير وفق أهداف مسطّرة تنبثق من تنظيرات مختلفة، وبين هذه التجاذبات لا تعدو أن تكون خاضعة لظروف وملابسات تتحكم في مسارها وفي نوع دراستها.

سوف نتوقف عند القرن العشرين، أي عند ظهور العالم السويسري "فرديناند دي سوسور"، ونكتشف مفاهيم لا تخلو من الدقة والتركيز، إذ لم ينف "سوسور" الدّراسات السابقة في مجال اللّغة، ولكنّه أعطى لها تنظيرا جديدا، ومنهجا ملائما منطلقا من حتمية دراسة اللّغة دراسة علمية موضوعية، أدرج ضمنها عددا من المفاهيم شكّلت في تبلورها ما يدعى بالمدرسة البنيوية (اللّسانية)، وعلى اختلاف ما آلت إليه من مذاهب واتجاهات فقد توصّل علم اللّغة الحديث إلى الانتقال من أنّ اللّغة نظام من وحدات وعلاقات ليكشف عن وحدات اللّغة، وتحديد العلاقات بينها، وإيضاح قواعد التركيب فيها وما تؤديه من دلالة.

اللّسانيات قبل "سوسور"

1-1- العصور القديمة والوسطى

يعدّ النظر في اللّغة من الأمور القديمة التي شغلت ذهن الإنسان، وتعود إلى الوقت الذي أخذت فيه الجماعات البشرية في الكلام ويتّضح أمرها حينما أراد الإنسان تبليغ رسالته كتابيا، فقد أخذ البشر تصوّرهم للّغة من نوع مجتمعهم، وتراثهم الحضاري، والثقافي، والديني...

لقد انشغل القدماء بالبحث في نشوء اللّغة، وكانت لهم في ذلك آراء وتصوّرات ولاسيما وأنّ اختراعهم للكتابة كان حدثا هاما في تاريخ البشرية، بحيث أظهرت الفرق بين لغة جيل ما ولغة أجيال سابقة... ممّا أدّى إلى اختلاف تفسير النشأة الأولى للغة من اللّغات في بعض الأحيان.

كان لليونان القسط الوافر من الاهتمام بقضية أصل نشأة اللّغة، يشهد على ذلك ما رواه "هيرودوت" عن ملك مصر•، إذ تساءلوا إذا كانت اللّغة خاضعة لحكم الطبيعة أو لسنّة الاصطلاح حتّى شكلت هذه المسألة محور التفكير الفلسفي، التقى عندها الفلاسفة على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية، واحتدم الجدل حول مفهومي الطبيعة والاصطلاح حتى غدت موضوع نقاش كلّ الفلسفة اليونانية.

آمن أغلب معاصري "أفلاطون" بالعلاقة الطبيعية الموجودة بين الأسماء والمسميات كون العالم الحسّي يتراءئ لنا عبر أصوات، وأنّ كلّ كلمة تدلّ على شيء معيّن إن لم تكن نتيجة مباشرة له، يقول "أفلاطون": « إنّ معرفة الأسماء تعني معرفة الأشياء». إلاّ أنّ القول بالعلاقة الطبيعة في إدراك الأشياء يعني عدم تدخل الإنسان في ذلك، في هذا الصدد يقول "محمد الحنّاش": «إنّ اعتبار اللّغة إفرازا أفرزته الطبيعة يعني أن نقول بأنّها أخذت أصلها من مبادئ خالدة لا تتحكم فيها الإرادة البشرية»[1]، فإن لم يكن للإنسان يدٌ في نشوء اللّغة فذلك يعني أنّها ركبت وصنّفت في عالم لا ندري به شيئا، وتطوّرت تبعا لتطوّر المسار الطبيعي.

قد تجسّد التطابق بين اللّغة والطبيعة في التغيّر الصوتي الذي يدخل في نطاق المحاكاة Onomatopée وهو مصطلح اكتسب عند الإغريق معنى

• يروي "هيرودوت" في القرة 5 ق.م أنّ "ابسماتيك" فرعون مصر أراد البرهنة على أنّ اللغة المصرية القديمة هي أصل اللّغات في العالم، عزل طفلين حديثي النشأة، فلما أخذا الكلام نطقا بكلمة بيكوس (BECOS) التي تعني "الخبز" في الفريجية القديمة، فتبين له أنّ هذه الأخيرة أقدم من اللّغة المصريّة.

1- محمد الحنّاش، البنيوية في اللسانيات، ط 1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1980، ج 1، ص 48-49.

الإبداع أو خلق الأسماء، وأشارت هذه العلاقة إلى مفهوم التسمية Nomination عند الإغريق، وإلى الرمزية الصوتية التي تتأتى بسبب قلّة الكلمات المنسوبة إلى الترميز الصوتي• Symbolisme phonétique.

وقد نادى "أرسطو" باصطلاحية اللّغة، ليسانده في ذلك كلّ من "هرموجنس" و"ديموقريطس"، اللّغة صنع جماعي أو من قبيل الصدفة، فالإنسان هو الذي ابتكرها، جعل لها مفاهيم حتّى تبلورت في عقول الجماعة على شكل رصيد. يستدل "ديموقريطس" في هذا النطاق بالاشتراك اللّفظي الذي يجعل منه وسيلة الإنسان للتعبير عن أشياء متباينة بواسطة صوت واحد، وهو أمْيَل إلى قضية الاقتصاد في اللّغة، فالفرد مثلما وجد لغته، مثلما كيّفها لأغراضه جاعلا منها شيئا يصوغه بشتى الأشكال، ففي هذه الحال يصبح من غير الصّعب تغيير الأسماء، ما دامت اللّغة ذات صبغة تجريديّة تدلّ على الحقيقة ولا تُظهرها.

إنّ القول باصطلاحية اللّغة يعني أنّها نتيجة من نتائج التقاليد والأعراف والعادات البشرية، أي أنها عقد محكم أو نتيجة عقد اجتماعي قائم بين أعضاء الجماعة اللّغوية، «فذلك العقد يمكن حلّه مثلما كان ممكنا عقده على يد البشر»[1]. تؤدي التفرقة بين النظرية الطبيعية والاصطلاحية إلى إيجاد حدود بينهما، ومعرفة ما إذا وُجدت علاقة ضرورية بين معنى الكلمة

• يتجه الباحث في استدلاله على المصدر الطبيعي للألفاظ إلى بعض الصفات المميزة في الكلمة، مثلا حرف اللام مخرجه يمنح صفة تعبيرية خاصة للكلام وهي السيلان: سال، هطل، مال، ثمل... إلى جانب امتداد المعنى بهدف توسيع المفردات بفضل الاعتماد على الاستعارة مثل: حقل، حديقة، إضافة إلى اشتقاق كلمة من أخرى إذ يمكن اشتقاق كثير من الكلمات بعد إثبات العلاقة التطابقية عن طريق الزيادة، الحذف، الإبدال...

1- محمد الحنّاش، البنيوية في اللسانيات، ص 49.

وشكلها (الدال والمدلول). يؤيّد "كراتيل Cratyle" الرأي القائل بتوافق الدّالات مع المدلولات، ولكن «يبقى على الفيلسوف البحث عن الحقائق المختبئة وراء الظواهر عن طريق البرهنة العقلية»[1] فبأدواته وإجراءاته يمكن الوصول إلى سبر أغوار الحقيقة واستكناه الوجود على حقيقته – على اختلاف ما يراه أيّ باحث آخر – من خلال العلاقات التي تربط أجزاءه لتشكل كلاّ متكاملا، فلولا مثلا وجود العلاقة الاتصالية بين الأسماء والمسمّيات لانفصلت نهائيا الأسماء عن مسمياتها، وبذلك تعذّر واستحالة اللغة ("أرسطو" هو "أرسطو" لا يمكن أن يوصف بشيء آخر).

من الواضح أنّ الخصومة الواقعة بين الطبيعيين والاصطلاحيين كانت حتمية وضرورية عند كلّ تفكير في أصل اللّغة وفي علاقة الألفاظ بدلالتها، وأدّت في ذات الوقت إلى الإشكالية النحوية عن طريق دراسة الظواهر الاشتقاقية والعلاقات بين الكلمات، فقد شهد النحو ظهورا على طريقة فلسفية حتّى ظنّ اليونان أنّه نابع من الفلسفة العامة أي من دراسة الكون ومؤسساته الاجتماعية.

حوّل النحو اتّجاهه من حوالي القرن الثاني قبل الميلاد لينظر في استقامة وسلامة اللّغة وعدم سلامتها، ظاهرة عرفت عند الإغريق بالقياس والسماع، وتوافق في أصلها النظرية الطبيعية والنظرية الاصطلاحية، من ناحية القياس تتميّز اللّغة بالاطّراد والانتظام، وذلك ما رفضه أصحاب السماع بقولهم أنّ الاطّراد لا يشكّل إلاّ جزءا بسيطا إذا ما قورن بشذوذ اللّغة.

1- زبير دراقي، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، د.م.ج، الجزائر 1990، ص 16.

في نظر أصحاب النظرية الطبيعية إذا كان أصل اللّغة نتيجة اتفاق إنساني فلا مجال للشذوذ فيها، أي عدم الاطّراد. أمّا كونها من طبيعة الإنسان يعني سهولة التغيير والتبديل منها، السبب ذاته الذي يجعل أصحاب السماع يؤيّدون فكرة أنّ اللّغة نتاج الطبيعة، فإذا كانت الطبيعة غير خاضعة لقواعد صارمة فكذلك اللّغة باعتبارها نتاجا للأولى.

تناول كلّ من الرواقيين والإسكندرانيين أصحاب القياس قضية الاطراد والشذوذ في اللغة، فالرواقيون أنصار أصحاب الشذوذ وضعوا الأسس الأولى للنحو التقليدي بدراستهم الاشتقاقية، بينما ناصر الاسكندرانيون أصحاب القياس. وقع الخلاف بين الرواقيين وعلماء الإسكندرية لاختلاف توجههم إذ في الوقت الذي اهتمت فيه الطائفة الأولى بالقضايا الفلسفية لأصل اللّغة والبلاغة والمنطق، نجد علماء الطائفة الثانية يهتمون بالنقد الأدبي.

اعتنى الإغريق بموضوع اللّغة بالذّات؛ ببنيتها ونشأتها أكثر من اهتمامهم بتطوّر اللّغات وتنوعها، ولم يلتفتوا إلى لغات الأقوام الأخرى، ولم يتعلموا إلاّ القليل من اللّغات الأجنبية رغم كونهم بحّارة أو جنودا معمّرين، وذلك يعود إلى نظرتهم الاحتقارية والازدراء تجاه اللّغات الأخرى، إنّهم كما يقول أحد الباحثين «حكموا عليها بصفات محتقرة كالعُجمة أو البربرية أو التخليط»[1]، وفي مقابل ذلك لم يتركوا ما ورثوه عن أجدادهم إلى درجة الافتخار بالموروث الثقافي واللّغوي على السواء « فقد تمسّكوا بتقاليدهم إلى حدّ إيمانهم بتفوّقهم الثقافي العظيم»[2]، تحدّد الموروث الثقافي في عدّة نواحٍ: الفلسفية، والجمالية، والأسلوبية، ممّا جعلهم يسلّمون أنّ « بنية لغتهم تجسّم

1- ماريو باري، أسس علم اللّغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط 3، عالم الكتب، بيروت 1987، ص 229.

2- زبير دراقي، محاضرات في اللّسانيات التاريخية والعامة، ص 16.

الصور العامة للتفكير الإنساني ولربّما تجسّم الصور العامة للنظام الكوني بأسره»[1]. يكشف "أفلاطون" إلى جانب تحديد العلاقة بين اللّفظ ومعناه عن التقسيم الثنائي في علم النحو: الاسم فاعل وخبر، الفعـل صفـة وحدث مستندا إلى المنطق، ففي نظر "أفلاطون" إنّ «الأسماء هي الكلمات التي تضطلع في الجملة بوظيفة المبتدأ والخبر وأمّا الأفعال هي الكلمات التي تعبّر عن الحدث أو القيمة التي يستحضرها الخبر»[2]. عرّف "أفلاطون" الأسماء والأفعال بمصطلحات منطقية، كما جمع الأفعال والنعوت في صنف واحد، ورغم ترك النّحاة الإغريق هذا التقسيم فلم يعوّضوه بتقسيم ثلاثي (أسماء، أفعال، نعوت) لكنّهم استبدلوه بتقسيم ثنائي (الأسماء والنعوت)، وهذا يعني إشكالية فقدان كلمات كثيرة لمكانتها بسبب التقسيم.

لم يخرج "أرسطو" عن التقسيم الأفلاطوني لكنّه أضاف عناصر مثل الروابط Les conjonction، واكتشف عنصر الحالة، وأَبرَزَ مقولة الزمن في الفعل الإغريقي بتقسيمه إلى ماض وحاضر مبينا ما للزمن من تأثير على الفعل من ناحية التغيّرات التي تطرأ عليه.

فقد اعتمد الموضوع الذي بدأ بما يسمى القواعد – وهي دراسة شيّدها الإغريق وتابعها الفرنسيون من بعد – على المنطق والفلسفة بشكل جوهري بهدف تقديم قواعد لتفسير الصّيغ السليمة من غيرها، ولكن وصفهم الدقيق للقواعد النحوية قد بني على فروض وهمية، فلعلّ السبب الوحيد في تخلّفه وعدم دقّته يرجع إلى اعتمادهم على الفلسفة والمنطق، « فقد كانوا مرتبطين بأسس ومبادئ منطقية وفلسفية كثيرا ما اعترضت طريقهم في الملاحظة

1- محمود السعران، علم اللّغة، مقدمة للقارئ العربي، ط 2، دار الفكر العربي، مصر 1992، ص 321.

2- محمد الحنّاش، البنيوية في اللسانيات، ص 59.

العلمية»[1]. كوّن الرواقيون إحدى المدارس الفلسفية اليونانية بحيث اهتموا بالمسائل اللّغوية وربطوها بالدراسات الفلسفية والمنطقية، وانصبت معرفتهم على الأفكار الموافقة للأشياء الحقيقية الموجودة في الطبيعة ذاتها، تلك التي تشكل هذه الأفكار أو تشكّل جزءا منها. اهتموا بنشأة اللّغة لكشف أصلها؛ أهي إلهام أم اصطلاح؟ وتمركزت أبحاثهم في ذلك على الدراسة الاشتقاقية للكلمات قصد العودة بها إلى النشأة الأولى.

أمّا المدرسة الإسكندرية فكانت مهمتها تعني حفظ الآثار الأدبية بوجه خاص، جمع الإسكندرانيون مؤلفات سابقيهم حفاظا عليها من التحريف الذي لحق بها، وكشفوا عن المؤلفات الصحيحة بالاستناد إلى قواعد مقارنة للنّصوص، فكثرت الشروح في القرن الثالث قبل الميلاد على أشعار "هوميروس" بهدف حمايتها من اللّحن، فالاهتمام إذًا كان قائما على اللّغة المكتوبة من الناحية اللّغويّة.

كان هدف علماء الإسكندرية من دراستهم متمثّلاً في تقريب النص إلى القارئ المعاصر لهم، ونظرا لاختلاف لغة تلك النصوص عن اللّغة المتداولة عندهم اضطرّوا إلى نشر شروح هذه المؤلفات ومحاولة نشر النصوص النحوية بهدف تسهيل قراءة القصائد الشعرية اليونانية التي نالت إعجاب الجميع آنذاك. وصل بهم الإعجاب إلى درجة تقديسها واعتبارها اللّغة النموذجية التي يجب الأخذ بها لأنّها صحيحة وسليمة. بناء على ذلك اعتُبر الإسكندرانيون من أصحاب القياس بحيث درسوا انتظام اللّغة وسلامتها (وضع القواعد الإعرابية)، ووضعوا علم النحو القديم (Grammaire) وضعا

1- ماريو باري، أسس علم اللّغة، ص 227.

نهائيا، كما وصلوا إلى إضافة أقسام أخرى للكلام من ظروف، اسم الفاعل واسم المفعول، الحروف...

تحلّ المرحلة الرومانية دون الحديث عن أيّ تطوّر في الميدان اللّغوي ذلك أنّها توارثت منهج دراستها عن اليونان واتخذته مثالا يتعذّر تحطيمه. قلّد الرومان اليونانيين في مجالات عدّة: الفلسفة، البلاغة والنقد، متأثرين بهم تأثرا لا مثيل له ممّا أدّى إلى تجاهلهم للّغات الأجنبية وعدم اكتراثهم بدراسة اللّهجات ومدى انعكاسها على لغتهم.

لقد أدّى تأثير النحاة الرومانيين بالمناهج الإغريقية إلى أن توصف اللّغة اللاتينية بالعقم بحيث تبنوا نشر أفكار الإغريق وإخضاع لغتهم لمقاييس اللّغة اليونانية، يقول "محمود السعران": «فقد وضعوا لغتهم في الإطارات التي تصورها اليونان للغتهم وهذا خطأ منهجي كبير»[1]. وشأن النحو لا يختلف عن شأن اللّغة، لم يضف الرومان على تحليلات اليونان للكلام شيئا ما عدا التغييرات التي تفرضها الاختلافات الطبيعية بين اللّغة اليونانية واللّغة اللاتينية.

لقد عني النحو اللاتيني بالأسلوب الجيّد أي حسن الكلام، الفنّ الذي يبحث في فهم الشعراء الفحول، يقول "جورج مونان": «... تعلموا اللّغة اليونانية وكرّروا التعليم الإغريقي وتناقلوه ولم يضيفوا شيئا يذكر في بحث أصوات اللّغة»[2]. لن تبقى اللاتينية على حالها، ولكن تشهد تغيّرا بوصول القرون الوسطى، يصبح لها دورا في التعليم، وتخرج من الميدان الكتابي لتدخل مجالا آخر لتستعمل في ميادين المعرفة والسياسة والثقافة... ولكنها

1- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص 323.

2- جورج مونان، تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا 1972، ص 92.

تبقى مكتوبة أكثر منها منطوقة نظرا لزحف اللّغة اليونانية على أيدي الأرسطوقراطية. فبسبب هذه الطبقة ونمطها التعسفي لا تتقن اللاتينية إلاّ في المدارس، بحيث أنّ تعلّم الأطفال الإغريقية قراءة وكتابة كتعلمهم للّغة اللاتينية، فليس غريبا إيجاد التأثر البالغ للنحاة الرومانيين بالمناهج الإغريقية.

فقدت المعيارية هيمنتها في المجال النحوي بعد سقوط الامبراطورية الرومانية حيث صاحب ذلك تغيير واسع في اللّغة المتَكلمة، والاعتناء باللّغات اليومية واللّهجات على اختلاف أساليبها، وطرائقها... «أصبحت اللاتينية تُوازَن باللّغات المحلية واللّهجات المستعملة بين الفلاحين وطرائق التعبير الرومانسية أو المبتذلة التي انبثقت عن الطبقات الوسطى»[1]. أدخلت مقولة الفلسفة في النحو إلاّ أنّ نظرة الرومان لم تخرج عن النظرة اليونانية، ففي تناول أقسام الكلام لم يدخل النحاة اللاتينيون في تحليلاتهم إضافة تذكر عمّا ذكره اليونان إلاّ ما يفرضه الاختلاف الموجود بين اللّغتين.

وفي الميدان الديني كان من المنتظر توسيع الأبحاث اللّغوية بفضل الاحتكاك بين المسيحية والشعوب البربرية وترجمة الكتاب المقدس إلى عدّة لغات: ترجمة التوراة إلى القوطية (القرن الرابع)، وإلى الأرمينية (القرن الخامس)، وإلى السلافية (القرن التاسع)، لكن الغرض لم يتحقّق لاعتبار لغة الوثنيين ليست بمواضع البحث والدراسة لكن أدوات للدعاية والتنصير.

يشهد العرب في الفترة نفسها العناية بالقرآن الكريم من التّشويه بوضع النقاط والشّكل، توالت بعدها محاولات لكشف القواعد التي يسير عليها الكلام العربي، فيظهر "أبو الأسود الدؤلي" ومن وليه من نحاة البصرة والكوفة، ثمّ "الخليل بن أحمد الفراهدي" و"سبويه". يتأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي

1- ماريو باي، أسس علم اللّغة، ص 228.

مثله مثل اللّغات السابقة، فيهتم علماء العربية بمفردات الكلام العربي، وبالاشتقاق كشفا عن أسباب فصاحة الكلمة وبلاغة الكلام، اتّصلت هذه الأخيرة بالمنطق إلى أن يصيب الدراسات البلاغية الجفاف والعقم لتغلّب الاتجاه المنطقي الفلسفي.

بدأت الدراسات اللّغوية عند العرب بجمع واستنباط القواعد العربية منها المفردات والتراكيب والأسلوب، والدلالة وبيان الأصيل منها والدخيل، «والاهتمام بشرح القرآن على أساس الإحاطة باللّغة على الوجه السابق وجمع الحديث وكلّ ما يتعلق بعلوم الدين واللّغة»[1]. تمحورت البحوث اللّغوية عند العرب في خدمة الدين الإسلامي عندما خيف من تفشي اللّحن وفساد السلائق إلى الحدّ الذي يعسر فيه فهم كتاب الله، فتضيع مبادئه وتنسى أحكامه، كما كشفت الدّراسات النقدية منها عن أسرار الجمال في العبارة العربية.

وبين هذا المنحى وذلك يكون للعرب نصيب من التصورات العامة حول اللّغة، من حيث نشأتها وتطوّرها، إذ انشغل علماء الأصول منذ نشأة التأليف في أصول الفقه بمشكلة الكلمة ومعناها ومعنى الكلام بصفة خاصة، فأُلّفت معاجم ومؤلفات مشهورة في طبقات اللّغويين والنّحاة، ناهيك عن العلاقة بين اللّفظ ودلالته.

ورث العرب من التفكير اليوناني مفهومي "الطبيعة والعرفية" اللذين دار حولهما الجدل والنقاش لزمن طويل، فانشطروا فريقين: فريق منهم ينتصر للفكرة الطبيعية الذّاتية، وفريق ينتصر للاتفاق والاصطلاح.

1- عبد الغفار حامد هلال، علم اللّغة بين القديم والحديث، ط 1، مطبعة الجبلاوي، مصر 1986، ص 29.

ينادي الفريق الأول بتوقيفيّة اللغة، وأنّه لا يد للإنسان في نشأة ألفاظها. تزعّم هذا الرأي "ابن فارس" في كتابه "الصحابي" إذ في بيان واضع اللّغة قال "الحسن أحمد بن فارس" في فقه اللّغة: «اعلم أنّ لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وعلّم آدم الأسماء كلّها﴾»[1]، وان اختلف تفسير مدلول "الأسماء" في قوله تعالى، فنرى أصحاب التوقيف يستمسكون عمّا يُروى عن "ابن فارس" في تفسيره "الأسماء" بأسماء الأشياء من نبات وحيوان وجماد، « فهم يرون أنّ الله تعالى علّم آدم اللّغة المألوفة لدينا»[2]. ولكن اللّغة ليست فقط أسماء بل أفعال وحروف، وتبقى الأسماء في نظر التوقيفيين أساس اللّغات، ولهذا لم تذكر الأفعال والحروف، يقول "السيوطي" «فالأسماء كلّها معلّمة من عند الله بالنص وكذا الأفعال والحروف لأنّ الاسم ما كان علامة، والتمييز من تصرّف النحاة لا من اللّغة ولأنّ التكلّم بالأسماء وحدها متعذّر»[3]، وممّا يلاحظ من خلال القول أنّه حتّى يكون الكلام مفيدا لابدّ من اسم في حين أنّ الجملة المستقلّة قد تستغني عن الفعل والحرف.

لم يكتف أصحاب التوقيف بالاستدلال بالنص القرآني، بل ذهبوا إلى الاستدلال ببعض الأدلّة العقلية الجدلية للبرهنة على صحة رأيهم، ولكنّهم اعتمدوا في أكثر أدلّتهم على النصوص النقلية، وفسّروها حسب أهوائهم لاستنباط ما يؤيّد آراءهم، يقول "السيوطي": «ويظهر أنّ القائلين بالتوقيف

1- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، المجلد 1، ط 3، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج 1، بدون تاريخ، ص 10.

2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط 3، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر 1972، ص 16.

3- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة، ص 17.

إنّما يستندون إلى النقل والاحتجاج عن الأوائل»[1]. أمّا الذين نادوا باصطلاحية اللّغة فقد استمدوا أدلّتهم من المنطق العقلي حتّى وُصف معظمهم بالمعتزلة.

ورغم تفسيراتهم التي تلائم اتّجاههم وتنسجم مع منطقهم إلاّ أنّه لا يوجد من دافع عن الاتجاه التوقيفي أو الاصطلاحي دون تردّد وحيرة، يقول "فخر الدين الرّازي": «الألفاظ إمّا أن تدل على المعاني بذواتها أو بوضع الله إياها أو بوضع الناس أو يكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس»[2]. كما يؤيّده "الغزالي" في قوله: «ونحن نجوّز كونها اصطلاحية بأن يحرّك الله رأس واحد فيفهم الآخر أنّه قصد الاصطلاح ويجوز كونها توقيفية بأن يثبت الرّب تعالى مراسم وخطوط يفهم الناظر فيها العبارات، ثمّ يتعلّم البعض عن البعض...»[3]. ومثل هذه الحيرة تنسب لـ"ابن جنّي" وأستاذه "أبي على الفارسي" وغيرهما ممّن جاءوا بعدهما؛ لا يستقر "ابن جنّي" في قوله حين يقول: «إذا تأملت حال هذه اللّغة الشريفة الكريمة اللّطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرّقة ما يملك على جانب الفكر فقوّى في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من اللّه سبحانه وتعالى وأنّها وحي» إلى أن يقول: « كذلك لا ننكر أنّ الله قد خلق من قبلنا وإن بَعُدَ مداه عنّا من كان ألطف منّا أذهانا، وأسرع خواطرا وأجرأ جنانا، فأقف بين هاتين الخلتين حسيرا أو أكاثرها فانكفى مكثورا»[4]. يرتكز أصحاب الاصطلاح إلى جانب الصلة العرفية بين الألفاظ ومدلولاتها التي لا تخضع لمنطق وعقل (حسب رأيهم) على الطريقة النقلية في الجدل والنقاش مثلهم مثل القائلين بالتوقيف، ويرون

1- المرجع السابق، ص 10.

2- نفسه، ج 1، ص 16.

3- نفسه، ج 1، ص 23.

4- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق: على النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1952، ص 48.

في قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه﴾ دليلا مؤيدا لوجهة نظرهم•، والآية ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ تفيد بأنّ الله قد أمكن الانسان على النطق بألفاظ معيّنة وجعل فيه القدرة على خلقها والتصرّف في تراكيبها.

يستمرّ الخلاف بين أصحاب التوقيف وأصحاب الاصطلاح بعد عصر "ابن جنّي" و"ابن فارس" من علماء اللغة وأهل الكلام دون أن يؤدي إلى الوقوف عند رأي واحد، ولكنّه ينتهي أحيانا بأن يقف بعضهم موقفا وسطا ليقول بأنّ اللّغة بدأت توقيفية ثمّ انتهت إلى الاصطلاح والمواضعة، إذًا رأي علماء العرب غير مستقر ومرجّح بصدد النشأة اللّغوية، ففي هذه الأخيرة نجد أصحاب الاصطلاح يفترضون افتراضين، يقول "ابن جنّي" في "الخصائص": «كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة فيضعوا لكلّ واحد سمة ولفظا إذا ذكر عرف به»[1] إلى أن يقول: «فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومأوا إليه وقالوا إنسان، فأيّ وقت سمع هذا اللّفظ علم أنّ المراد به هذا الضرب من المخلوقات»[2]. والافتراض الثاني إنّما هو «من الأصوات المسموعات كدويّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء، ونهيق الحمار، وشحيح الغراب وصهيل الفرس... وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل»[3]. هذا كلّه يؤدّي بنا إلى أن نقول أنّ البحث في نشأة اللّغة عند العرب وغيرهم ممّن سبقوهم من القضايا المتمحّلة في المعالجة كثيرا ما تعود تصوّراتهم حولها إلى أمور ما ورائية تؤدي إلى مزالق خطيرة بحيث ما وراء الطبيعة أمور غيبية لا يمكن أو من الصعب التكهن بنتائجها.

• لأنّ الآية تصرّح بأن اللغة سابقة للرسالة، وليس العكس كما يفهم من أصحاب التوقيف.

1- ابن جني، الخصائص، ص 47-48.

2- ابن جنّي، الخصائص، ص 47-48.

3- ابن جنّي، الخصائص، ص 47-48.

1-2- عصر النهضة العلمية

يشهد القرن السادس عشر ازدهارا ثقافيا، ويرجع ذلك إلى انتشار الطباعة، نشرت كتب النحو مما ساعد على فهم النصوص اللاتينية الجيّدة، فعندما يطلق لفظ "لغة" كان يفهم منه دائما لغة الأدب، وعلى ذلك تتمحور الناحية التعليمية على أحسن كتاب لــ"دانتي" بتصوّراته للعالم والكون، "ميلتون Milton" بنوع من الهوميرية في أدبه، و"راسين Racine" بأسلوبه الشبيه بأسلوب "سوفوكليس".

اتسع أفق الدراسات اللّغوية في هذا العصر نتيجة حركة الإحياء للتراث اليوناني والروماني، والحركات الوطنية، ورحلات الكشوف الجغرافية... ونتج عنها بحوث تبشيرية إذ ترجمت الكتب المسيحية المقدّسة إلى عدّة لغات إلى جانب وضع المعاجم اللّغوية، أشهرها:

- Dictionarium: أقدم معجم على الاطلاق وأشهرها، للإيطالي "أمبرزيو كلينو Ambrizio Kilino" (نشر 1502).
- Alphabetum: معجم لــ "غيوم يوستيل Guillaume Yustil" (نشر 1555).
- Mithridats: معجم لــ "كونراد جسني" (نشر 1555).
- المعجم المتعدّد اللغات Thesaurus Polygothus (ط1 1592، ط2 1603).

ومن حيث البحث اللّغوي البحت يجب ذكر باحث يدعى "غيومبيسيه فيكو G. Vico" اللّغوي الايطالي الذي عرف بنظريته الجديدة في التاريخ والمعرفة، ومن مكتشفاته «أنّ اللّغة نشأت عفويا بوصفها خلقا للصور كما

ينشأ الغناء، فكانت انحباسا عاطفيا لدى الأقوام البدائية...»[1]، وبذلك تطابقت اللغة مع الشعر حتى أصبح تاريخ اللّغة وتاريخ الشعر شيئا واحدا إذ أوجدا القصص الشعبي والأساطير البطولية.

فيمكن تقسيم ما توصل إليه "فيكو" إلى مراحل:

- الخوف من الطبيعة أطلق عليه مصطلح التيتوقراطية.
- المرحلة المجسّدة في الطبقة الأرستقراطية (مرحلة البطولة).
- مرحلة العقل والتحضّر (الديمقراطية).

يتضح من خلال التصنيف أنّ الإنسان الأول لم يعرف استعمال الكلام بل كان يعتمد على الإشارات والأنظمة البدائية الأخرى كالخط L'écriture مثلا – أمر ينطبق على كلّ اللّغات البدائية – وهذا ما يجعله يقول أنّ اللّغة الأولى إلهية أو ميثولوجية كانت بكماء. أمّا اللغة المنطوقة الأولى فهي لغة الأبطال الشعرية، والشعر نطق به الناس عن سليقة، ثمّ تأتي حالة اللغة التي استعملها غلبة الناس وهي لغة النثر الصالحة للاتصال اللّساني.

يجب الإشارة إلى أنّ اللّغة النثرية – لغة الاتصال اللّساني – تخضع لعامل الانحطاط، وخير دليل على ذلك القرون الوسطى التي شهد فيها الشعر تفوّقا على النثر، وحلّت اللّغات العامية محلّ اللاتينية (لغة الآداب الجميلة للعهد الكلاسيكي).

وكان الاهتمام الأول منصبا على دراسة النصوص المكتوبة، بينما دراسة اللّغة من أجل اللّغة لم يُبد لها "فريدريك أوغست وولف F.A.Wolf" (1777م) أيّ اهتمام، لقد درس النصوص لاكتشاف أسرار العبقرية الأدبية للمؤلف، واهتمامه باللّغة المكتوبة كان سعيا لإدراك الحالة الحقيقية للّغة كما

1- جورج مونان، تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص 139.

تبدو موضع الدراسة، وبذلك يكون "وولف" مكتشف النقد المقارن للنصوص القديمة بهدف مراجعة النصوص الأصلية وتفسيرها، يّمكن أن تستبعد عنه دراسة اللّغة في ذاتها، وكذا الكشف عن الطرائق الصحيحة في التعبير وتعليمه.

يأتي "وليام جونز W.jones" الانجليزي (1786) لاكتشاف النصوص السنسكريتية وعلاقتها باليونانية واللاتينية، وفي نظره تشبه السنسكريتية اللغتين في أوجه عديدة إضافة إلى تشابههما مع اللّغات الأخرى، تشابه أدّى إلى تصوّر أنّها تنحدر من أصل واحد، ويمكن إرجاع تشابهها إلى اشتراك روما واليونان في العلاقات الثقافية والسياسية المتينة.

فنجد عددًا من العلماء الذين اهتموا بالدراسات المقارنة أمثال "وليام جونز" الذي قال أنّ للّغة السنسكريتية علاقة وثيقة بلغات أخرى كالإغريقية واللاتينية... فهو يصل في الأخير إلى فكرة القرابة اللّغوية وفكرة النوع البدائي الواحد Prototype[1]، إذ يقول: «لكن لها مع الآخرين قرابة جدّ وثيقة سواء من حيث الأصول الفعلية أو الأشكال النحوية حتّى أنّ هذه القرابة لا يمكن أن تكون من قبيل المصادفة وليس هناك أيّ فقيه لغوي يجرؤ على أن ينكر انحدارها من أصل واحد»[2]. اكتسى هذا الكشف أثرا بالغا في الدراسات اللّغوية وكذا في النهضة اللّغوية الحديثة وبفضله بدأ الناس يتحدّثون عن اللّغات الهندو- أوروبية. كما يصرّ شليغل "F. Schlegel" على خلق النحو المقارن لأنّه سيساهم في إيجاد الأسر اللّغوية مثل اللاتينية والجرمانية والفارسية والإغريقية، في حين أحدث اكتشاف السنسكريتية منعرجا في

1- زبير دراقي، محاضرات في اللّسانيات التاريخية والعامة، ص 28.

2- جورج مونان، تاريخ علم اللّغة، ص 160.

النهضة اللّغوية الحديثة، فقد انصب اهتمام كلّ من أوروبا وأمريكا على التراث النحوي والصوتي للهنود الذين، لأسباب دينية، اضطروا إلى دراسة لغتهم حفاظا على كتابهم المقدّس "فيدا Veda" حتّى لا يطرأ عليه أيّ تحريف وتغيير.

قد وجّه النحاة الهنود أمثال "بانيني Panini" كلّ ملاحظاتهم إلى قيمة الكلمة أصلا واشتقاقا واستعمالا إلى أن اكتشفها "وليام جونز" و"فرانز بوب F. Bopp" في الفترة التي لم تزل فيها سيطرة النظرية القائلة بأنّ العبقرية أمُّ اللّغات، إلى جانب مسألة اللّغات العالمية المصطنعة التي كان لها شأن كبير فيما بعد، فقد سعى الباحثون إلى إيجاد "لغة فلسفية" عامة تجمع بين مزايا التصنيف المنطقي لجميع المفاهيم مع تعبير مشترك عالمي يتحقّق بالرموز وبأبجدية مصطنعة اصطناعيا.

أمّا على الصعيد النظري لا تزال النزعة الأرسطالية حيّة، ولا تزال المشكلة كامنة في معرفة العلاقة التي تربط اللّغة بالتفكير، فقد اعتبرت اللّغة عند الفلاسفة من أمثال "ديكارت Descarte"، "باكون Bacon"، "جون لوك J. Look"... وسيلة من وسائل التعبير الفكري.

يأتي القرن التاسع عشر ليوجه "فرانز بوب" اهتمام الناس إلى اللغة السنسكريتية التي استعملها في أبحاثه في كتاب أسماه "القاعدة المقارنة"•، وفيه تظهر عبقريته النادرة بجلاء تام، يستنتج فيه "بوب" قرابة اللّغة السنسكريتية باللغات الأوروبية الأخرى، معتبرا إياها "اللغة الأم"، كما يستعين بها للبحث عن كيفية نشوء اللغة (الأولى) وتطوّرها، ويسبق "فرديناند

• نظام التصريف في اللّغة السنسكريتية ومقارنته بالأنظمة الصرفية المعروفة في اللّغات اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية، فهو مؤسس القواعد المقارنة، أنظر: جورج مونان، تاريخ علم اللّغة، ص 178.

ديسوسور "F.Dessaussure" في فكرة دراسة اللّغة في ذاتها ولأجل ذاتها قائلا: «إنّ اللّغات التي نعالجها في هذا الكتاب هي مدروسة لنفسها، أي أنّنا نتخذها كموضوع بحث لا كوسيلة معرفة»[1]. يحلّ "راسموس راسك R.rask" (1787–1852) ليشترط في الدراسة المقارنة الاعتماد على المعايير النحوية والاستعانة بالكلمات الأصلية في حال تعذّر الأولى بينما يحاول "بوب" إيجاد العلاقات التي تربط اللّغات فيما بينها معتقدا أنّ اليونانية واللاتينية غير متفرعة عن اللغة السنسكريتية بحيث تعدّ هذه اللّغات تحوّلات متدرّجة للغة أصلية واحدة، ورغم اعتقاده ذلك فهو يبحث عن أصل اللّغات بالذات من خلال اللغة السنسكريتية.

يظهر على إثره اتجاه آخر نوّه إليه "مييه A. Meillet" في قولــه: «امّا كان "بوب" في سبيل إعداد القواعد المقارنة كان "جاكوب جريم J.Grimm" في الوقت نفسه يضع القواعد التاريخية للغة الألمانية، ثمّ راحو يقتفون أثره فوضع "دييز Diez" قواعد مقارنة وتاريخية معاً للّغات الرومية... ومنذ عام 1870 كانت الأبحاث قد طبعت بطابع جديد»[2]. وحول تحديد هذا الطابع الجديد يوافق "مييه" A. Meillet على رأي "سوسور" القائل: أنّ علم اللّغة قد أفرغ للمقارنة المكانة الصحيحة التي تستحقها فنشأ مع دراسة اللّغات الرومية والجرمانية، فهو يرى أنّ اللغويين لم يتساءلوا عن الظروف اللازمة لنشوء اللّغات إلاّ منذ حوالي 1870 على يد "وايتني Witney" ومدرسة النحويين الشبّان (1876).

1- نقلا عن جورج مونان، تاريخ علم اللّغة، ص 178.

2- المرجع السابق، ص 149-150.

لن تكتفي الدراسة اللّغوية بالتمركز في القواعد المقارنة، ولكن تجعل مكانة للقواعد الصرفية، وفيها يتردد "مييه" في التفريق بين العلماء، يقول في موضع: «وإذا وجدت قواعد مقارنة وأعني بذلك علم اللغة التاريخي...»[1]، فهو يجعل منهما علمين مترادفين تارة مثلما يجعل منهما علمين متمايزين تارة أخرى، كما في الموازنة التي أقامها بين القواعد المقارنة والقواعد التاريخية، أي بين "بوب" و"جريم".

تمثّل موضوع النحو المقارن في وضع تاريخ للتطوّر اللّساني بواسطة التقاربات بين لغات تبدو مختلفة نسبيا، يعتمد المقارن فيها على مشاهدة الظواهر اللغوية في زمن ما، وإقامة وتوثيق العلاقة بينها بعد تحديدها بدقّة بغرض الوقوف عند اللغة الأولى.

أمّا اللسانيات التاريخية فمهمتها تنحصر في كشف العلاقات بينها، تلك العلاقات التي لا تفسر مجيئها بمحض الصدفة.

وبعد أن وضع "شلايشر Schlicher" شجرة نسب لفصيلة اللغات الهندية يبقى على صعيد تاريخ علم اللغة أن نميّز تمييزا واضحا بين فترة القواعد المقارنة المختلفة عن علم اللغة التاريخي، يقول "ميشال بريال M.Breal": «وعلى هذا النحو يستمرّ علمنا الناشئ بالتطوّر والنموّ، ويسعى شيئا فشيئا لتغيير اسمه من قواعد مقارنة وهي تسمية لا تخلو من الالتباس إلى اسمه الحقيقي أي القواعد التاريخية»[2]. لقد تمثّل الهدف الرئيسي من القواعد المقارنة إثبات العلاقة بين اللغات دون تتبع تاريخها خطوة فخطوة، ولكن تعتمد طريقة المقارنة، وإذا أثبتت أنّ اللغتين في تشابههما ليس من

1- نفسه، ص 184.

2- جورج مونان، تاريخ علم اللّغة، ص 186.

محض الصدفة، فلا بدّ أن تكون اللغتان في قرابة من الناحية التوليدية سواء انحدرت الأولى من الأخرى، أو أنّ أصل انحدارهما مشترك، يقول "محمد الحناش" في هذا الصدد: «وهذا التقارب يشرح إلى أيّ حدّ ترجع اللغتان إلى أصول متقاربة إن لم تكن من أصل واحد، ومعنى هذا أنّ اللّغتين تنحدران من أصل واحد وعنه تطورتا، أي عن لغة واحدة أو من عائلة لغوية واحدة»[1].

ظهرت بعد هذه الفترة الطرائق العلمية التي لم تعد تستهدف إثبات القرابة بين اللّغات ولكن معرفة التطوّرات اللفظية في لغة ما من خلال مجموع تاريخها.

تميّز "شلايشر" بالموهبة وقوة التفكير ودقة المنهج، عرض إلى جانب الأسلوب المقارن علما لغويا عاما منسجما متكاملا أشبه بالعلوم اللّغوية العامة التي وضعت في القرنيين السابع والثامن عشر. لقد تأثر هذا العلم اللّغوي العام تأثرا بالغا بالأفكار الفلسفية، والمكتسبات العلمية في القرن التاسع عشر، كما تأثر "شلايشر" بتكوّنه في علم النبات فاتّجه إلى الحديث عن ميلاد وحياة وموت اللغات مقتديا بمنهج العلوم الدقيقة سواء في سَنِّ قوانين اللغة بدقة قوانين الفيزياء والكيمياء أو في جمع المعلومات اللازمة عن تطوّرها.

لقد أدخل "شلايشر" وجهة نظر جديدة في اللسانيات حين اعتقد أنّ اللسانيات تشبه الأجسام الطبيعية وبالتالي تغدو اللسانيات علما طبيعيا، كون اللّغة نفسها من خلق الطبيعة لا ظاهرة اجتماعية ودراستها أحقّ بالعلوم الطبيعية منها بالعلوم الإنسانية.

1- محمد الحناش، البنيوية في اللّسانيات، ص 74.

من هذا المنطق كان يعتقد باستخراج معلومات صحيحة من المقارنة لإعادة تكوين حالة لغة بدائية، وفعلا اقترن اسمه بعملين:

أ/ إيجاد العلاقات التي تصل مختلف اللغات الهندية- الأوروبية، ووضع شجرة النسب لها.

ب/ التوصل إلى تصنيف اللغات.

وإن يكن "ج. همبولت G. Humboldt" الأسبق من ناحية الزمن مقارنة بـــ"شلايشر" ولكنه يبقى الأقرب في نظريته إلى الأفكار الحديثة، فقد بحث طبيعة الفكر الإنساني ونشأته طامحا الوصول إلى النشأة اللغوية مثل سابقيه، لا عن طريق البراهين اللغوية ولكن بواسطة الفرضيات الميتافيزيقية؛ إذ كثير ما يتردد أن اللغة هبة من عند الله، قوة داخلية يتعذر سبر أغوارها، يقول في هذا المقام: «إنّ الإنسان واللغة قد خلقا معا». ففي هذا الصدد بالذات يعتقد أنّ ميزة الإنسان هي تلك الطاقة العجيبة التي بواسطتها توصّل إلى إبداع اللغة دفعة واحدة، فهو يعتبر السنسكريتية اللغة الأقرب إلى الكمال نظرا لأقدميتها.

ومما يلاحظ في نظرية "همبولت" آراءه على ضوء النظريات الحديثة اللاحقة كنظرية "سوسور" في مثل: «إنّ ألفاظ اللغات المختلفة تجزّئ بأساليب متباينة هذا المجال الموجود في مركزها»[1] ، مثلما يمكن إبراز قطبيات اللغة (الثنائية) التي نادى بها "سوسور" فيما بعد: اللغة نتاج فردي واجتماعي، شكل ومضمون، آلة وموضوع، نظام ثابت وسيرورة متطورة.

ويبقى على الباحث استئثار ما جاء به "هيمبولت" وتحليله حتى يتمكن من معرفة وكشف ما يدين به للقرن الثامن عشر من آثار جليلة، إلى جانب

1- جورج مونان، تاريخ علم اللغة، ص 198.

اهتمامه بمعرفة أصل الديانات والملاحم القديمة بوصفها شواهد ثابتة تطلعنا على تفكير الأولين ومعتقداتهم، فهو يقول أنّ اللغة والفكر نشآ في آن واحد، اللغة ملكة أو موهبة سابقة الوجود بينما الفكر أحد مظاهرها، بذلك يستحيل التفكير بدون لغة، أمّا الشكل الداخلي لها فهو المكون الأساسي للفكر الإنساني، يقول "ميشال بريال" في أسلوبه: «هذا الذكاء الواسع العميق الذي يبلغ أحيانا حدّ الغموض».

إنّه بتتبع مراحل الدرس للغوي – بصفة مختصرة – يمكن التعرّف على الأخطاء التي وقع فيها القدماء من الباحثين، وذلك عندما بدأ التساؤل عن شروط حياة اللّغات، فاليونان مثلا بالرغم من المكانة التي احتلّها نحوهم يمكن إرجاع تخلّفهم وعدم دقته إلى الاعتماد على الفلسفة والمنطق، يقول أحد الباحثين: «فقد كانوا مرتبطين بأسس ومبادئ منطقية وفلسفية كثيرا ما اعترضت طريقهم نحو الملاحظة العلمية»[1]، كما أنّ الرابط الذي يجمع بين اللغات ليس سوى واحد من ملامح الظاهر الألسنية، وما المقارنة إلاّ وسيلة لإعادة بناء الواقع.

أولت الألسنية للمقارنة مكانها المناسب، ونشأت من دراسة اللّغات اليونانية والجرمانية، أمّا الدراسات الرومانية التي شقّ طريقها "دييز" في كتابه "قواعد اللغة الرومانية" قد أسهمت وبشكل خاص في وضع الألسنية محلّ غرضها الأساسي، وكان الأمر كذلك بالنسبة للغة الجرمانية التي سعى العلماء الجرمان إلى استئصال أصولها معتمدين على اللغات المشتقة خلال سلسلة من القرون، وكان كتاب "وايتني" المعنون "حياة اللّسان" بمثابة المحرك والحافز الأول، ومن ثمّة سرعان ما تشكلت مدرسة جديدة تحمل اسم

1- ماريوباي، أسس علم اللغة، ص 227.

النحويين المولّدين بحيث جعلت الرؤية العامة للغة تختلف تدريجيا، فلم يعد ينظر إلى اللغة كجسم يتطوّر بذاته ولكن كنتاج للفكر الجمعي للمجموعات اللّسانية.

لقد أخذ "النحو المقارن" اتجاها جديدا ابتداء من 1870 بالابتعاد عن المفاهيم الرومانسية والتحليل الوراثي للبنية النحوية إذ كان الهدف يتمثل في وضع تاريخ للغات ذات النسب الواحد.

تمثّل النحاة الجدد (المولّدون) في مجموع علماء ألمانيا العظام، تسميتهم جاءت نسبة إلى تمرّدهم على أستاذهم "كورتيوس Curtius"، وأشهرهم "بوركمان Brukman" و"أوستهوف Osthoff". اعتقدوا بالحقيقة المطلقة للقوانين الصوتية، ورفضوا نظرية "شلايشر" للغة (اللغة كجسم طبيعي)، وفي المقابل اعتبروها من إنتاج جماعي متعلّق بعملية المواضعة والاصطلاح.

ونظرا لبراعة النّحاة الشبان في ميدان المقارنة والاعتماد على دقة ووضوح الاستنتاج استطاعوا التأثير في الدراسات اللّغوية؛ حوّلوا النحو المقارن إلى اللّسانيات التاريخية عن طريق تطبيق القوانين الصوتية وكشف صلة القرابة بين اللغات الهندو- أوروبية.

انتهت البحوث المقارنة إلى مفهوم التسلسل التاريخي أي التفريق بين القواعد المقارنة وعلم اللغة التاريخي، يقول "مييه": «حقيق بنا أن نقرّ ونعترف بأنّه لا يوجد علم يسمى بالقواعد المقارنة... إذ لا يوجد طريقة للمقارنة، وأنّ ما ندعوه خطأ بالقواعد المقارنة ليس إلاّ شكلا من أشكال علم اللّغة التاريخي، فإذا ما أردنا بحث القواعد المقارنة لإحدى اللغات درسنا

تاريخ هذه اللّغة على هدي الطريقة المقارنة»[1]. تشهد اللغة في هذه الفترة تطورا رئيسيا على يد "وايتني" الذي أثار من جديد قضية العلامة اللغوية، ونظر إلى اللغة نظرة جديدة واعتبرها عرفا اجتماعيا، ومجموعة من الاستعمالات الشائعة بين جماعات معينة، لكنّه لم يتخلص من اعتقاده أنّ علم اللغة لا بدّ أن يكون علما تاريخيا يبحث عن الأسباب، وتفسير لماذا يتكلم الفرد عندما يتكلم.

لقد تميز القرن التاسع عشر بتأملات علمية إلى جانب عدّة نظريات أثّرت على علم اللغة تأثيرا بالغا منها نظرية "داروين" (1870) التي ظهرت لتحلّ العديد من المشاكل، ومن تصوّراتها أنّ طبيعة التغيرات اللّغوية تشبه التغيّرات الطبيعية (عالم الحيوان والنبات). تتمثل فكرة هذه النظرية في أنّ اللغات واللّهجات كائنات حيّة يمكن تصنيفها حسب أنواعها، وتتطوّر طبقا لتطوّر النباتات والحيوانات، فيمكن الحديث في هذه الحال عن "علاقة النسب" بين اللغات واللهجات مثلها مثل تلك التي يشهدها التاريخ الطبيعي.

وإن لم تصل هذه النظرية إلى نتائج دقيقة يُقرّ بها علماء اللغة إلاّ أنّه ظهرت على إثرها مناهج في دراسة اللّغة من نتائجها التفريق بين الفيلولوجيا Philologieوعلم اللغة Linguistique، يختص الأول بدراسة الوثائق المكتوبة ولغتها أمّا الثاني فيدرس اللّغة من حيث هي لغة، يقول "محمود السعران": «... وكان من نتائج هذه المناهج الجديدة الدقيقة أنْ فرّق علماء اللغة فيما بعد تفريقا بيّنا بين أمرين كانا يختلطان أكبر اختلاط وهو ما يعرف بـــ philologie و linguistique...»[2].

1- جورج مونان، تاريخ علم اللغة، ص 183-187.

2- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ط 1، ص 367.

وممّا يستنتج من التّطوّر اللغوي أنّه يسمح لعلماء اللّغة ملاحظة التطور الذي يقع على شكل الكلمات، وعلى الجمل في نصّ مكتوب في الماضي، وفي علاقته بالتطور الذي يجري في اللغة المنطوقة. فقد ورث علماء فقه اللغة المقارن فكرة أهمية المكتوب عن المنطوق لذلك كانوا يشرحون ظاهرة التطوّر اللغوي بالحروف التي تكتب بها اللّغة، ولكنّهم سرعان ما لاحظوا أنّ الحروف ليست إلاّ رموزا تمثل أصوات اللغة المنطوقة والتي توافق ما هو مكتوب.

كانت هذه النقطة المنطلق الذي أخذت به اللسانيات الحديثة عندما ركّزت على دراسة اللغة المنطوقة عوض اللغة المكتوبة، والبحث عن العام بدل الخاص في الدراسة اللسانية مناقضة الاتجاه الذي يدرس اللغة في تاريخها المستمرّ.

2- نظرية "سوسور" والبنيوية

في أواخر القرن التاسع عشر لم يعد لنظرية التطور من سيادة، فقد تخلص الباحثون منها بدافع كون التغيرات اللغوية لا يمكن أن تماثل التغيرات التي تحدث في العالم الطبيعي، إلى جانب ظهور "علم اللغة الجغرافي" الذي برز فيه "جون جيليرون Jules Gilliéron".

بدأ الباحثون ينظرون إلى اللغة على أنّها نظام أو بنية، كلّ عنصر فيها يستند على الآخر، أمّا التغيّر اللغوي يتعذر فهمه بمعزل عن النظام Système، والنظر إلى اللغة على أنّها لغة سواء من حيث أهدافها أو من حيث دورها.

بعدما ظهرت دروس "سوسور" في الألسنية العامة المنشورة عام 1916، لوحظ إقرار "سوسور" الفصل بين اللغة كنظام واللغة كتغيّر لغوي، فقد حرص أولا على أن يجعل من اللغة علما قائما بذاته (استقلاليته)، علما له مميزاته ومنهج لموضوعه، فيفترض في المنطلق استبعاد الأشياء الخارجة عن بنيتها أو نظامها أي ما يدعى بعلم اللغة الخارجي أو خارج اللغة، إذ ما هو داخل غير ما هو خارج عنها. يمكننا بهذه الخاصية دراسة العوامل التي أنشأت لغة الأدب مثلا دون العناية بدراسة بنية هذه اللغة وقواعدها، كما يستدل "سوسور" بلعبة الشطرنج، إذ يعتبر انتقالها من بلاد لأخرى، والمادة المصنوعة منها أمورا خارجية غير وحدات اللغة وقواعدها أو نظامها التي تعتبر حقائق داخلية، إذن كلّ ما يغيّر النظام بأيّة طريقة شيء داخلي.

قبل أن يفصل "سوسور" بين اللغة والكلام يحدّد ثلاثة مصطلحات:

1/ اللّغة Langue نظام من العلامات، وصيغٌ وقواعدٌ تنتقل من جيل لآخر، والجانب الاجتماعي من الكلام الخارج عن نطاق الفرد.

2/ اللّسان Langue ظاهرة عامة تجمع اللغة والكلام، ليس بظاهرة اجتماعية خالصة إذ يشمل الفردي والاجتماعي، بذلك تُعرف بكونها ظاهرة طبيعية.

3/ الكلام Parole ما يتلفظه أفراد مجتمع ما، أي ما يختارونه من تراكيب، عمل فردي يقوم على الارادة والذكاء.

إنّه كنتيجة للفصل بين اللغة والكلام تدرس اللغة على أنّها مجموعة من علامات لغوية متفق عليها، ومجموعة من قواعد تنتظم هذه العلامات.

يركز "سوسور" على مبدأ العلامة اللغوية Le signe linguistique الذي دارت حوله جلّ أفكاره، وهي صورة ذهنية مركّبة تربط مفهومها بصورة سمعية Image acoustique •، وهي علاقة تستبعد الجانب المادي بشقّيه، بحيث تبدو الطبيعة السيكولوجية للصورة السمعية واضحة عند ملاحظة الكلام الداخلي للإنسان، بحيث يمكنه أن يكلّم نفسه، أن يستظهر قصيدة دون أن يحرّك البتة شفتيه.

وَضَعَ سوسور لكل من المفهوم والصورة السمعية مصطلحا تفاديا للاضطراب؛ الأول يدعوه المدلول، والثاني الدّال، أمّا مجموعهما فيطلق عليه مصطلح العلامة أو الدليل Signe. لا تعدو أن تكون العلاقة التي تربط بينهما اعتباطية Arbitraire، وعرفية Conventionnelle، إذ لو كانت ثمة علاقة ضرورية بين الدّال والمدلول لوُجدت لغة واحدة، كما لا ينبغي أن يفهم من اعتباطية العلامة أو عرفيتها أنّ اختيار الدّال متروك تماما للمتكلم، لأنّ

• لا يعني "سوسور" بالصورة السمعية المادة الصوتية الخالصة، بل يعني بها الأثر السيكولوجي للصوت، أي الانطباع الذي يثيره في الذهن، كما يعني المفهوم الصورة الذهنية للشيء المتحدَّث عنه لا الشيء ذاته.

المتكلم يفتقد لإمكانية تغيير العلامة بأيّ طريقة كانت لأنّها مقرّرة في الجماعة اللغويّة.

إنّه لمن الصعب في هذا المقام النظر إلى اللغة على أنّها أسماء بحيث أنّ مفاهيم أو مدلولات لغة ما تختلف عن مدلولات لغة أخرى، فكلّ لغة تنظر إلى العالم وتنظمه بطريقة مختلفة، فهي لا تقوم بدور تسمية أشياء موجودة سلفا، ولكنّها تعبّر عن نظرتها الخاصة للعالم.

تقيم العلامات فيما بينها علاقات، فتتعرّف كلّ علامة أو وحدة لغوية على الوحدات الأخرى التي تشترك معها في السياق، وبناء على ذلك، فأيّ وصف دقيق للّغة يستلزم الاعتماد على بيان العلاقات بين هاته الوحدات اللّغوية.

يعتقد "سوسور" في ربطه الكلمة بالفكرة أنّ القيمة اللغوية ينبغي معالجتها من جانبين: الأفكار والأصوات. الفكرة إذا انفصلت عن العبارة تصبح كلمة مبهمة لا شكل يميزها، يقول "سوسور": « إنّ فكرنا من الناحية النفسية وبقطع النظر عن التعبير عنه بالكلمات لا يعدو أن يكون كتلة مبهمة الشكل غامضة الملامح»[1]، فهو لا ينكر وجود أفكار سابقة عن اللغة « أفكار موجودة سلفا، ولا وجود لأيّ شيء متميّز قبل ظهور اللغة»[2].

نظر "سوسور" إلى اللغة نظرة وصفية تقوم على أساس الملاحظة المباشرة للظواهر اللّغوية المدروسة في فترة محدّدة، في مكان محدّد ممّا أعطى دفعا قويا للدراسة الوصفية على غرار الدراسة التاريخية السائدة ولمدّة طويلة. فلقد أصبح من الضروري لأيّة دراسة تاريخية أن تتطلّب سلفا، ولحدّ

1- فرديناند دوسوسور، دروس في اللسنية العامة، ترجمة : صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، تونس 1985، ص 172.

2- فرديناند دوسوسور، دروس في اللسنية العامة، ص172.

ما، دراسة وصفية، ولكن هذا لا يعني اتخاذ المنهجين في الآن نفسه إذ أنّ تعدد العلامات يجعل من المستبعد تماما دراسة العلاقات عبر الزمن والعلاقات في إطار النظام نفسه، أي في نطاق النظرية التاريخية والوصفية معا.

تتجسد العلاقة بين التاريخ والوصف في التغيّر. يلحق التغير عناصر اللغة المختلفة؛ الألفاظ تتغير مدلولاتها، أمّا تغير الأصوات فلا يلاءم مفهوم الحالة اللغوية الثابتة التي هي موضوع الدراسة الوصفية الآنية Synchronique، وبذلك يجعل "سوسور" التغير الصوتي موضوعا لما يسمّى بعلم الأصوات Phonétique، أمّا وصفها في حالة لغوية ثابتة فيجعله من خصائص علم وظائف الأصوات Phonologie.

تستند هذه المفاهيم إلى مفهوم النظام Système الذي بُنيت عليه الكثير من القضايا التي شكلت ميزة العصر الحديث، وإذا تعلّق هذا المفهوم بألسنية اللّغة فـ"سوسور" لم يتناول ما يتعلق بعلم اللغة الكلام La linguistique de la parole، أي ما يرتكز على الوقائع الفردية• Actes Individuels، وما دامت هذه الأخيرة جزء من الكلام فهي خاصة جدّا، وهي استعمالات خارجة عن النظام القائم، ولكن اللغة في تطور وتغير بسبب هذه الواقعة، وتنمو بفضل الكلام (الاستعمال).

إنّ كلّ تغيّر من ناحية الصوت أو التركيب... يصاحبه تغيير في النظام ؛ هذا الذي تلقّاه اللسانيون وعلماء الأنثروبولوجيا ونقاد الأدب وغيرهم من خلال علم اللغة (الألسنية)، فقد قاربوا علومهم الخاصة بهذا العلم الجديد، مما ساعدهم على تطويرها، ورأوا في علم اللغة مثالا صالحا لتجسيد ذلك

• لأن الواقعة الفردية معزولة في حالة طارئة عن اللغة وعن نظامها، ينظر: محمد محسن عبد العزيز، سوسور رائد علم الحديث، دار الفكر العربي، مصر 1990، ص 58.

التطور. فإذا كانت العلوم الإنسانية والعلمية تقوم على أساس العلاقات، فإنّ هذه الأخيرة هي التي تخلق الأشياء وتعرّفها ولا شيء غير ذلك، وبالتالي ينبغي التركيز على العلاقات لا على الأشياء أو عدم التركيز على المادة، وبذلك تتغير النظرة إلى العالم في القرن العشرين، فلم يعد مجموعة من أشياء منعزلة، لكن مجموعة أنظمة تحكمها علاقات.

من هذا المنطق يكون تأثير "سوسور" على تلامذته تأثيرا عظيما لم يجعله مؤسس مدرسة هامة (مدرسة جينيف) فحسب، ولكنّه أصبح رجل عصر كامل في الدراسة اللّغوية، والأفكار التي توصّل إليها، وعن اقتناع، كانت الأساس الذي انبثق منه علم اللغة الحديث، وتشعّبت بفضله المدارس اللسانية البنيوية، لهذه الأخيرة نظرة إلى مفاهيم "سوسور"، واختلاف اتجاهاتها ناتج عن اختلاف نظرتها ومنهجها، ممّا يبرّر تعددها. ولكن كيف دعيت بمدارس بنيوية؟

إنّ "سوسور" أوّل من ألهم معاصريه بأفكار جديدة سواء اقتدوا به أو لم يقتدوا، المهم أنّهم بدأوا من نفس الأسس النظرية التي بدأ بها، لذلك يرجع الفضل إليه في إرسائه لمعالم البنيوية Structuralisme حسب المصطلح الحديث وكتاب "دروس في الألسنية العامة" كان مدعاة إلى عدّة اتجاهات ظهرت من خلال مدارس لغوية مختلفة تمحورت بتحفّظ بعض الدارسين تحت عدسة "البنيوية"، ثمّ هل هناك بنيوية بالفعل؟ وهل اختلاف المدارس ومناهجها يعني اختلاف فهمها للبنيوية، أو لاختلاف المشارب التي أخذت عنها؟ وهل أنّها لم تَسْتَقِ من الدّرس اللّغوي القديم شيئا في بناء نظريتها؟...

رغم ما بلغته المدارس اللسانية السابقة لعهد "سوسور" في معالجة اللغة من تنظير، فقد أخفقت في تحديد ملامح علم اللغة الحقيقي حيث أنّ المفهوم الحديث لعلم اللغة حسب "محمود السعران" «لا يجري وراء تصحيح الكلام

أو الكشف عن أخطائه، وليس من وظيفته المباشرة وضع قواعد أو أحكام عامة للتمييز بين الجيّد والرديء منه، وإنّما وظيفته دراسة اللّغة ذاتها إذ هي – في عرفنا – ما يتكلمه الناس لا ما يجب أن يتكلمه الناس»[1].

اقتضت العودة إلى المدارس القديمة ومراجعتها أن تكون من أولويات "سوسور" لإرساء علم اللغة Linguistique بإضفاء «المنهج البنيوي الوصفي لدراسة اللّغة»[2]، اهتم "سوسور" أوّل الأمر باللّغات الهندو–أوروبية، وخاصة السنسكريتية إلى جانب اللغة والأدب الألمانيين متأثرا بثلاثة علماء: "ويتني" (1827 – 1894) العالم السنسكريتي الأمريكي، ومطالعة "سوسور" لكتابه كان لاستجلاء تلك المفاهيم الصارخة في علم اللغة الحديث، كالوظيفة اللغوية للإشارة (العلامة)، التمييز بين اللغة الشفوية والأشكال الأخرى للتفاهم، التحليل اللغوي ونوعيته... أما إبراز "ويتني" لمفهوم القانون اللغوي، والنظام اللغوي، والبنية اللغوية أدى بـــ "سوسور" إلى التفكير في وضع اللّسانيات السانسكريتية (الآنية)، إلى أن يرفض هذه النظرية في وقت لاحق ويستبدلها باللسانيات الاجتماعية.

يتأثّر بـــ "بودوان دي كورتناي B. Decortney " (1845 – 1929) ليستخلص لوحدات اللسانيـــة، ويتصوّر اللغـــة كنظـــام مـــن الاختلافـــات S. de différences، ثمّ ينشئ علم العلامات أو الرموز Sémiologie بأخذه عن "بيرس Peirce" نظريته في الدليل اللغوي.

يفرق "سوسور" بين علم اللغة الوصفي وبين النحو المعياري، ففي الوقت الذي يفقد هذا الأخير لصفة العلمية يهدف علم اللغة المعاصر إلى

1- محمود السعران، علم اللغة الحديث، مقدمة للقارئ العربي، ص 51.

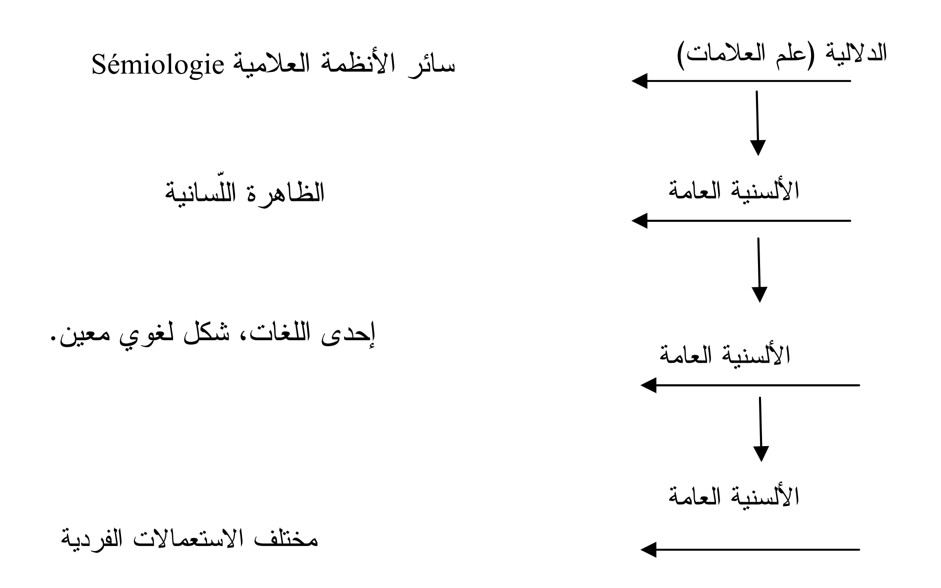
2- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1996، ص 137.

تحقيق الجانب العلمي باعتماده على الوصف باتّخاذ المعيار الموضوعي نقطة أساسية له، فانطلاقا من مفهوم الوصف، يصل "سوسور" إلى استنتاج طبيعة اللسانيات العامة والاجتماعية، نظام اللغة القائم على الاختلافات ونظرية الدليل اللغوي.

كان "سوسور" على وعي تام بالتشعب والاضطراب الذي يميّز الدّرس اللغوي نظريا ومنهجيا ممّا دفعه إلى وضع موضوع الألسنية وذلك بعدم إلحاقه بالعلوم الأخرى، يقول: «إنّ دراسة اللسان من زوايا متعددة في آن واحد يجعل من موضوع الألسنة ركاما مبهما أو أشياء متباينة... وإذا سلك السالك هذا المنهج الثاني بالذات فتح الباب على مصراعيه أمام علوم متعددة كم النفس والأنثروبولوجيا والنحو التقعيدي والفيلولوجيا...»[1]. لم يكن "سوسور" يهدف من إقصاء سائر العلوم عن الألسنية التضييق من مجالها بل كان يرمي إلى ضبط الألسنية كموضوع ضبطا محكما بربطه بالخصائص الجوهرية التي تتميّز بها اللغة، وإحلال علم اللغة مكانته الصحيحة، إذ شكّل جزء من العلوم الأخرى كعلم الأنظمة الإشارية والسميائيات بما يدعى بالدلائلية، يقول "سوسور": « وهو علم غير موجود بعد، فلا يمكن أن نتنبّأ بما سيكون عليه، ولكن يحقّ له أن يوجد ومكانه محدد سلفا، وليست الألسنية سوى قسم من أقسام هذا العلم العام»[2]. وهذا العلم الذي يشير إليه "سوسور" يشمل سائر الأنظمة الدلالية، وتندرج تحته الألسنية العامة، الألسنية الوصفية، ألسنية اللفظ ممثلة بهذا الشكل:

1- فرديناند دو سوسور، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي وآخرون، ص 29.

2- نفسه، ص 37.



ليست هذه المستويات بمستقلة عن بعضها بعضًا إذ يستمد المستوى اللاحق من السابق قوانينه، كما أنّ «المستوى السابق لا يتحقق إلاّ متجسّما في المستوى اللاّحق»[1]، وفي إطار تساؤله عن الضبط المنهجي لموضوع علم اللغة يذهب إلى دراسة هذه الأخيرة متجسّمة في ذاتها ولذاتها استنادا إلى المنهج الوصفي الذي يخرج من قوانين المعيارية القديمة إلى سبل البنيوية الوصفية.

كثيرا ما تردّد في كلامنا مصطلح "البنيوية" دون الإشارة إلى قاعدة نشوئه، بمعنى هل تعود نشأته إلى "سوسور"؟.

1- محمد الشاوش، أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، مارس 1985، ص 13.

2-1- مصطلح البنية

إن تحديد مصطلح البنية اكتسب أهمية كبيرة وكان محل انطلاق المدارس اللسانية، يقول "أوسوالد ديكرو": «إذا كنّا نقصد بالبنية كلّ نظام مطرد Organisation régulière فإنّ الكشف عن البُنى (التراكيب) اللّغوية قديم جدا قدم الدرس اللغوي»[1]. فأن تكون اللغة بنية متماسكة من العناصر أو الوحدات ليس بشيء جديد إذا أنّنا نجد صداه في مباحث لغوية قديمة مثل موضوع أقسام الكلام، ترتيب الصيغ الصرفية حسب مقولات الزمان والمظهر والضمير•، وبناء على ذلك يكون «مفهوم البنية بمعنى الانتظام حاضرا في أقدم الدراسات النحوية»[2].

أُخِذَ مصطلح "البنية" من الأصل اللاتيني لكلمة Structure، والبنية أتت من جوهر هو البناء، ولا يمكن إرجاعها إلى أمور ما ورائية، يقول "جورج مونان": «إنّ كلمة بنية ليست لها أيّة رواسب أو أعماق ميتافيزقية فهي تدلّ أساسا على البناء بمعناه العادي»[3]، فبنية "المكتب" على هذا الأساس تعني البحث عن العناصر أو الوحدات الحقيقية المتعلقة ببناء المكتب (من هيكل وقوائم)، أو تفكيكه قطعة قطعة حتى يمكن تركيبه من جديد مثلما هو الحال في اللغة حين نفكّك بنية لسانية إلى عناصرها الأساسية: اسم، فعل، حرف...

تتعدد دلالة "بنية" في اللغة الفرنسية بحيث تعني نظام Ordre، تركيب Constitution، ترتيب Disposition، شكل Forme وهيكلة

---

1 -O. Ducrot, Le structuralisme en linguistique, Tome I, édition du Seuil, Paris 1968, P 16.

• مثلا نجد اشتراك صيغتين في الصورة نفسها، كأن نقول: تجلس، صورة واحدة لصيغتين مختلفتين إذ نقول تجلس(أنتِ)، وتجلس(هي).

2- محمد الشاوش، أهم المدارس اللسانية، ص 18.

3 -G.Mounin, Clefs pour la linguistique, Seghers, Paris 1977, P83-35.

Organisation. أدّى اختلاف الأخذ بهذه المصطلحات إلى طرح إشكالية تحديد مفهوم البنيوية من عدّة اتجاهات ذلك أنّ كثيرا من العلوم الأخرى استعانت بهذا المصطلح كالكيمياء، علم الاجتماع، علم الاقتصاد... « يراها البعض كما في الرياضيات تتعارض مع تجزئة الفصول غير المتجانسة محاولات إيجاد الوحدة بواسطة تشاكلات، والبعض الآخر يرى، مثل الأجيال المتتالية من اللّغويين، أنّها تجاوزت الأبحاث التطوّرية التي تتناول ظواهر منعزلة وأخذت بطريقة المجموعات للنظام اللغوي المتزامن... إلى جانب اتجاهات أخرى متعدّدة»[1]. فقد وجدت كل فئة من الباحثين ما يلائم مصطلح "البنية" في مجال بحثها حتى أضحى قاسما مشتركا بينها.

وان قصدت هذه الفئات من مصطلح "البنية"، مفهوم النظام، فذلك ما عبّر عنه "سوسور" إذ لم يوظّف إطلاقا مصطلح "البنية"، يقول "إميل بنفيست": «لقد تمّ مبدأ البنية كموضوع للبحث قبل سنة 1930 على يد مجموعة صغيرة من اللسانيين كاللذين تطوّعوا ضدّ التصوّر التاريخي الصّرف للسان، وضدّ لسانيات كانت تفكّك اللّسان إلى عناصر معزولة، وتنشغل بتتبع التغيّرات الطارئة عليه، لقد أطلقنا على سوسور وبحقّ رائد البنيوية المعاصرة وهو كذالك بالتأكيد إلى حدّ ما، ويجمل بنا أن نشير إلى أنّ سوسور لم يستعمل أبدا وبأيّ معنى من المعاني كلمة "بنية" إذ المفهوم الجوهري في نظره هو مفهوم النسق (النظام)»[2]. بالنسبة لدارس التطوّر

1- جان بياجيه، البنيوية، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري، ط1، منشورات عويدات، بيروت 1971، ص7.

2- إميل بنفيست، البنية في اللسانيات، ترجمة حنون مبارك، مجلة دراسات أدبية ولسانية، عدد 2، المغرب 1986، ص 131. وميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث)، ط 2، المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1985، ص 61.

التاريخي أو الدياكروني الذي يهتم باللّهجات تتمثّل الحقيقة اللّغوية في التغيّر الدائم الذي يبرهن على ثقافة المجتمع، وهذا هو النظام في رأيه إلا أنّه مع ذلك لا يدرس اللّغة إلاّ في حالة وجود بنية، أمّا السانكروني (الآني) فلا ينظر إطلاقا إلى النظام نظرة ثابتة لأنّه يحاول تتبّع نظام اللّغة حال استقرارها، وهو ما يؤدي إلى تتبع تدرّجاتها العلائقية بالبنية.

وإن كنّا نلاحظ تداخلا بين المنهجين فيسعنا القول أنّ الدراسات التاريخية انكمشت في دائرتها بظهور الدراسة الوصفية مع "سوسور" فانصب الاهتمام على اعتبار البنية مجموعة من العلاقات التي تربط العناصر بعضها ببعض في فترة محدّدة.

أمّا تردد "إيميل بنفيست" في اعتبار "سوسور" رائدا للبنيوية المعاصرة يمكن إرجاعه إلى اللبنات الأولى التي وضعت لهذه الدراسات اللغوية، ولذات السبب نجد من مؤرّخي الفكر اللغوي من يعتبر "بوداون دي كورتي" الرائد الحقيقي لعلم اللّغة بحيث ينضاف اسمه إلى كلّ من آنطوان مارتي A. Marty" و"وايتي" لتتشكل بطاقة علم اللّغة في القرن العشرين، ويبقى كلّ من "تريتسكوي" و"جاكبسون" من مدرسة براغ اللّغوية مدينين له في الكثير من آرائهما.

وبمقتضى هذا الأمر يقول "جورج مونان": « لم يكن سوسور وحيدا ومهما كانت أعماله جليلة، ومهما كان تأثره عميقا ومباشرا في بعض النواحي ومتأخرا في نواحي أخرى فإنّنا نبسّط التاريخ إذا نحن نصبنا له تمثالا رائعا عند مفترق طرق خاوية»[1]، ذلك أنّ تيار النحويين الجدد لم يَزُل

1- جورج مونان، تاريخ علم اللغة، ص 226.

تماما، ولا يمكن وصف، وبكلمة واحدة، علم اللغة بعد عام 1900 ثمّ القول: أخيرا أتى "سوسور".

لقد أصبحت اللغة في القرن العشرين من مرتكزات الفكر، تخرج من مبدأ المثولية أي الوظيفة التمثيلية (اللغة صورة للفكر) والخضوع لمقولات المنطق السائدة حتى أواخر القرن التاسع عشر إلى كون اللغة نظاما أو انتظاما Organisation قائما بذاته.

لم يكن هدف البنيوية في القرن العشرين متمحورا في إدخال مفهوم البنية في علم اللغة لأنّ البنية قائمة فيها منذ العصور الأولى، لكن النظر إلى اللغة بنظرة جديدة، والتفكير فيها بعقل علمي خاضع للمعيار الموضوعي. تميّز هذا القرن بالنظرة التحليلية وكشف منهجيات جديدة للوصف مثلما يقول أحد الباحثين: «إنّ القرن العشرين خلافا للقرون السابقة تميّز بأنّه عصر التحليل في حقول الفكر والفلسفة، وعصر اجتراح المنهجيات للوصف والنظر في منظومة الأفكار المتداخلة»[1]. وحتى إن لم يكن "سوسور" سباقا إلى اكتشاف استقلال البنية اللغوية كمصطلح وبإرجاع ذلك إلى "كورتناي" من مدرسة براغ اللغوية، فالفضل يعود إليه (سوسور) في جعل هذا النظام مبدأ من مبادئ تعريف اللّغة، وتخليصه من السياق الضيق الذي ورد فيه، لم تعد اللّغة صورة للفكر أو مرآة تعكسه، فقد صارت أمرا قائما يُدرس دراسة مستقلة، فتنتقل بذلك من الوظيفة التمثيلية إلى الوظيفة التواصلية.

إنّ تعريفنا للنظام يمكّن من تحديد وفهم عمله، وبذلك اعتباره مجموعة من الوحدات تقوم بينها مجموعة من العلاقات تربط بعضها ببعض، وتغيّر

1- إبراهيم عبد الله وآخرون، في معرفة الآخر(مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة)، المركز الثقافي العربي 1990، ص 7.

عنصر ينجر عنه تغيير في النظام كلّه، فيصبح مصطلح "بنية" يفيد: «الترتيب الداخلي للوحدات التي تكوّن النظام اللّساني»[1]. ففي المنظور البنيوي لا يوجد شيء منعزل عن شيء آخر، الكلّ يساهم في الكلّ، وهو ما يجسّد هدف "سوسور" من قوله بمصطلح "نظام".

بهذه الميزة "النظامية" تبتعد اللغة عن الصفة المصطلحية، أي عدد من الكلمات يوافقها عدد مماثل من المعاني، وفي هذا المقام يستوجب الأمر على الباحث الكشف عن النظام وتحديد الوحدات التي يتكون منها، وهما عمليتان متوازيتان لا تسبق إحداهما الأخرى: « فكما أنّ النظام لا يُدرك إلاّ من خلال ما يقوم عليه من وحدات، فإنّ الوحدات لا تحدّد ولا تضبط إلاّ بالاعتماد على علاقتها ببقية الوحدات أي في صلب النظام»[2]. لا يتلخّص مبدأ التقابل الذي انطلق منه "سوسور" عند وحدات النظام فحسب بل يخص الثنائيات؛ ثنائيات غير مجتذرة في الأشياء ذاتها، ولكن ترتبط أطرافها بعضها ببعض، موافقة لذلك وجهات النظر التي تُدرس بوساطتها اللغة، يقول "سوسور": «وعلاوة على ذلك ومهما يكن الجانب الذي نباشر منه اللغة، فإنها تمثّل على الدوام وجهين يتطابقان وليس لأحدهما قيمة إلاّ بالآخر»[3]، فالثنائية (الآنية والزمانية) توحي بوجود تشابك بين التاريخ والنظام، والفصل بينهما من وجهة نظر الدراسة اللغوية يعدّ من الضروريات المطلقة، فصلٌ قائم في ذهن الباحث وليس في الشيء المدروس (اللغة).

ورغم الطابع المنهجي النظري الصرف الذي يميّز كلاًّ من الدراسة الآنية والتاريخية، فإنّ الناحية العملية للكلام تثير نظاما ثابتا ومتطوّرا، « فما

1- زبير دراقي، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ص 111.

2- محمد الشاوش، أهم المدارس اللسانية، ص 22.

3- فرديناند دوسوسور، دروس في الألسنية العامة، ص 28.

التفرقة إلاّ شكلية إمّا أن نهتم بوصف العناصر المتواجدة أو نهتم بالعناصر في تتابعها الزمني بشرح التغيّرات الطارئة على اللغة»[1]. وبهذا المفهوم يعدّ تبني "سوسور" والبنيوية للمنهج السانكروني (التزامني) ابتعادا عن وجهة نظر النحو المقارن القديمة، وعلى غرار اللّسانيات التاريخية التي تتّبع تاريخ النظام اللّغوي فإنّ الدياكرونية ما هي إلاّ تتابع لحلقات سانكرونية. وفي حين إنّ تاريخ اللغة يدرسها من خلال ظواهر أخرى غير لغوية، يكون من المنظور البنيوي دراسة اللّغة علميا، وذلك في مرحلة من مراحل تطوّرها، إذ باستطاعتنا دراسة أيّة لغة معاصرة دون الرجوع إلى تاريخها، وتفترض العودة إليها الإلمام الشامل بالظروف الاجتماعية السابقة وتطوّرها، ولكن ذلك يعني إمكانية الخروج من ميدان علم اللغة.

ليست الآنية/ التاريخية إلاّ ثنائية من ثنائيات "سوسور" في تماسكها وتضامنها بحيث تربط بينها علاقة وثيقة في إطار الظاهرة اللّسانية. تأسست العلاقة في الثنائية (الآنية/ التاريخية) على ميزة التعاقب وليس التقابل، إذ أنّ الدراسة التاريخية تمثل تتابعا من مجموعة حلقات سانكرونية يقف عندها المحلل حلقة حلقة (في حال الثبات)، محقّقا بذلك المسار التطوّري للغة، بينما تتبنى الثنائيات المتبقيّة من اللّغة/ الكلام، الشكل/ المادة، الدّال/ المدلول... على علاقة التوازي Parallélisme والتناظر Corrélation .

ولئن اكتسبت هذه الجوانب اللّغوية أهمية فإنّ أهمها يتعلق بالتفرقة القائمة بين اللغة والكلام؛ اللغة كنظام قائم بذاته لا تخضع إلاّ لنظامها، ولا

1- محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ص 185.

تُدرس إلاّ في ذاتها ولذاتها•، والكلام كممارسة خاصة بكلّ فرد، بذلك تتأسّس لسانيات اللّغة ولسانيات الكلام.

يولي "سوسور" أهمية للغة اعتقادا منه أنّها تمثل موضوع الألسنية الحقيقي، في حين أنّ الكلام راجع إلى أشياء خارجة عن صلب نظام اللّغة، يقول: «فهي في الآن نفسه نتاج اجتماعي لملكة الكلام ومجموعة من المواضعات يتبنّاها الكيان الاجتماعي ليمكّن الأفراد من ممارسة هذه الملكة، وإذا اعتبرنا الكلام جملة بدا لنا متعدّد الأشكال متباين المقوّمات موزّعا في الآن نفسه إلى ما هو فردي وإلى ما هو اجتماعي... أمّا اللغة فهي عكس ذلك كلّ بذاته ومبدأ من مبادئ التبويب»[1]، فقد ترك للّغة مكانة لا تضاهيها أخرى ضمن الظواهر اللّسانية، أمّا التلفظ من خلالها يجعلها أكثر واقعية إذ يخرجها من حيّز الكمون إلى التجلي.

يقترب مصطلح التلفظ إلى المنطق مما يجعله آلية أكثر عملية، والنطق ميزة الفرد أوّلا، هو ذلك الجانب الذاتي والاستعمال الشخصي الخاص بكلّ متكلّم، إن انتقلنا به إلى المحور التحادثي يعني الاستعمال الفردي للكلام لمقصدية معيّنة تتحدّد ضمن الهدف التواصلي.

وربط التلفظ بالفرد يدلّ على ممارسته (الفرد) للّغة، تلك الملكة الكامنة في الأذهان، أو ذلك الجانب الضمني الخفي ذو الملامح الباهتة الذي لا يتضح وجوده إلاّ عن طريق الكلام، يظهر الجانبان وكأنّهما وجهان لظاهرة واحدة هدفها التواصل، والتلفّظ وسيلتهما، ويقوم مقام الوساطة بين هذا وذاك.

• دراسة اللغة في ذاتها بمعنى دراستها من حيث هي لغة، ليس للباحث أن يعبر عن طبيعتها، وليس له أن يقتصر في بحثه على جوانب من اللغة مستحسنا إيّاها ويهمل جوانب أخرى استهجانا واستخفافا لها.

1- فرديناند دوسوسور، دروس في الألسنية العامة، ص 28.

عدّ "سوسور" اللّغة جوهر الدراسة اللغوية وموضوعها من الناحية النظرية، لكن يتطلب الأمر مـع الميـدان التعليمـي التطبيقـي Didactique التمييز بين ألسنية اللغة وألسنية اللّفظ التـي يرفضهـا "أنـدري مارتينـي A. Martinet" والمدرسة البنيوية، في حين يقيم التوليديون نظريتهم على التفرقة بين مصطلحي "القدرة" و"الإنجاز" ولا يختلف ذلك في الأساس عن ثنائية اللغة/ الكلام، وتصوّرهم استقلالية دراسة الإنجاز عن دراسة القدرة، بيد أنّ اللغة ليست وظيفة من وظائف المتكلم بل «هي نتاج يتقبله ويسجله دون أنْ يقوم بأيّ نشاط»[1]، بينما القدرة في منظور البنيويين تتّصل اتّصالا كبيرا بنشاط المتكلم وعمله.

نستشفّ في جدلية اللّغة والكلام استحالة دخول شيء في اللغة ما لم يكن الكلام قد اختبره، وبصورة عكسية يستحيل تصوّر كلام لا يأخذ من مخزون اللّغة شيئا، ذلك أنّ اللغة مصطلحيّة وفي الوقت عينه مجموعة من القواعد التي يستظلّ الكلام بظلّها، وإن كانت ثنائية اللغة/ الكلام لا تتناسب كلّية في الناحية السميولوجية ذلك لأنّه توجد مسافة شاسعة بين القواعد (النموذج) والانجاز (الكلام).

1- المرجع السابق، ص 34.

2-2- الاتجاهات اللّسانية البنيوية

لقد تأسست على هدي قواعد ومبادئ نظرية "سوسور" مدارس لسانية بنيوية، منها ما أظهر وفاءه للتنظير السوسوري كمدرسة جنيف Ecole de Genève فيما يتصل «بعلم اللغة عامة والعلاقة بالمنهج الوصفي والتحليل البنيوي بصفة خاصة»[1] حيث أكّدت عدم خروجها عن مفاهيم "سوسور" فيما يتعلق بـــ: اللغة نظام قائم بذاته، نظام من العلامات، الدراسة اللّغوية دياكرونيا وسانكرونيا...

في مدرسة "براغ Prague" اللغوية 1926 تأخذ البنيوية الوصفية بزعامة ثلاثة مهاجرين روس هم "جاكبسون"، و"ت. ماتياس" و"تروبتسكوي" صورة تحليلية دقيقة وواضحة، اتّسمت دراستها بميادين غير لغوية، فلسفية، اجتماعية، أدبية ونقدية... يضع "تروبتسكوي" مصطلح "الفونيم Phonéme بناء على تفرقة "سوسور" بين اللّغة والكلام، مصنّفا الفونيم ضمن الكلام، أي الوصول إلى التمييز بين علم الأصوات Phonétique والفونولوجيا Phonologie، وبناء على هذه التفرقة، وعلى فكرة الملامح المميّزة للوحدة الصوتية• يقيم "جاكبسون" نظريته الفونولوجية على مبدأ الازدواجية أو الثنائية.

1- عبد الرحمن حاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الثانـــي، العـــدد الأول، الجزائر 1972، ص 39-54.

• تحدث الوحدة الصوتية وتظهر نتيجة تقابلات صوتية معينة، مثل التقابل بين انتشار الصوت وكثافته، أو بين النغمة العالية والنغمة الهابطة. للمزيد ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي، ص 110.

من الواضح أنّ لمدرسة براغ اللّغوية يدا في تقعيد النظرية الحديثة، وخاصة في الناحية الفونولوجية، كما وجّه إسهامُها أنظار علماء اللّغة إلى ميادين من البحث اللّغوي لم تظهر أثارها إلاّ بعد فترة من الزمن:

– دراسة الوظيفة الحقيقية للغة المتمثلة في الاتصال: كيف يتم؟ لمن يوجّه؟ في أيّ مناسبة؟ ممّا يدخل ضمن تحليل الخطاب، إذ تعتبر اللّغة نظاما للاتصال والتعبير قصد التفاهم بين بني البشر.

– دراسة العلاقة التي تربط البنية اللّغوية بالأفكار والعواطف، ما دامت اللغة تتّصل بكثير من المظاهر العقلية والنفسية للشخصية الإنسانية.

فقد حظيت مدرسة براغ اللّغوية بشهرة كبيرة لاعتمادها المفاهيم الفونولوجية التي ارتكز عليها التحليل البنيوي للّغة، شهرة لم تحظ بها مدرسة كوبنهاجن المُؤسسة على يد "هلمسليف"، و"أوتوجسبرسن" والسبب راجع إلى مؤسسها الذي وضع عام 1934 نظرية لغوية أطلق عليها اسم الغلوسيماطيقا) اسم مشتق من اليونانية، جاء من لفظ Gloss ويعني اللّسان أو اللغة) بحيث اعتمد فيها على أصول رياضية صورية عبّر عنها بمصطلحات خاصة.

إنّ علم اللغة الذي تهدف الغلوسيماطيقا إلى وصفه ينحصر في اعتبار اللّغة وحدة مغلقة على نفسها، كما يبحث في تحديد وحصر ما هو مشترك وعام بين جميع اللّغات كيفما كانت.

يرى "هلمسليف" أنّ المبدأ التقليدي الذي ينطلق من الخاص (المعطيات) إلى العام مبدأ انتقالي وعام لا يمكن أن يتناول إلاّ مفاهيم صالحة لنظام لغويّ معيّن ومفرد، فتنطلق الغلوسيماطيقا من النصّ الذي يجب أن يكون غير متناقض وعام، بشرط ألاّ يرتكز الوصف على العناصر نفسها، بل على العلاقات التي تربطها مع بعضها، والتي يجب على علم اللّغة أن يصفها،

وهذه الفكرة مقابلة ومتناسبة مع قول "سوسور" بدراسة الجملة في ذاتها ولذاتها.

ارتكزت مدرسة كوبنهاجن على مبدأ: اللّغةُ شكل وليست مادة، واللغات تشترك في كونها «تعبير ثمّ محتوى»[1]، فكلّ منها يشكل بنية خلافية وتربط بينهما علاقة تبادلية «فلا أحدهما يعبّر ولا الآخر يدلّ ولا العكس، فالتعريف الصحيح لهما هو أنّ أحدهما لا يُعرف إلاّ بالآخر، فالذي يربطهما بناء على هذا التعريف هو العلاقة التبادلية»[2]. جعل "هلمسليف" المحتوى جزءً من اللّغة، ممّا يمكّن من ملاحظة التناقض مع البنيويين الذين يرفضون إدخال المعنى في التحليل، بيد أنّه يجب أن يحظى بالوصف العلمي، فـــ «العلاقة بين التعبير والمحتوى، أو الدال والمدلول تتجسّد إذا فكرنا دون تعبير فإنّ تفكيرنا في هذه الحالة لن يكون بمحتوى لساني، وإذا تكلمنا بدون تفكير بإنتاج أصوات لا معنى لها فلن نحصل على تعبير لساني»[3].

يقرّ "هلمسليف" في تفكيره حول اللّغة أنّ اللغات في اختلاف شكلها وصورها تتفق وتشترك في الدلالات والمعاني، في حين أنّ بنية لغة واحدة عبارة عن نظام أو شكل قائم بذاته، وتبقى أدوات تحليلها خاصة. إنّ طبيعة اللغة من هذا المنطق جعل دراسة العلاقات بين وحدات اللغة تأتي في المرتبة الأولى قبل دراسة الوحدات في ذاتها (لا يمكن معرفة طبيعة وحدة لغوية إلاّ في وجود الوحدات الأخرى).

---

1 –O. Ducrot T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Editions du Seuil, Paris 1972.

2– محمد الحنّاش، البنيوية في اللسانيات، ص 236.

3 –L. Hjlmslef, Prolégomènes à une théorie du langage, éds de Minuit, Paris 1968, P 72-73.

تقتضي نظرية "هلمسليف" في محاولتها بناء منطق رياضي للّغة في مزجها بين علم اللّغة والمنطق الرياضي إلى أن تتخذ بنيوته شكلا ثابتا لا متغيّرا إذ يولي أهمية كبرى للعلاقات الثابتة أكثر من التحولات التي تصيب اللغة في تغيرها، وقول "سوسور" باجتماعية اللّغة يجعل "هلمسليف" ينادي باستقلاليتها عن الإنسان مما يقربها من العلوم الطبيعية والدقيقة، وبالتالي تشهد اللّسانيات فقدان إنسانيتها وحياتها، وتصبح مجرد ذهنية شكلية.

قبل أن تظهر البنيوية في فرنسا عرفت أمريكا تيارا عرف اسم "علم اللغة البنيوي"، وقاده كل من العالمين الأمريكيين، "إدوارد سابير E. Sapir" و"بلومفيلد Bloomfield"، وكلاهما كان مهتما بعلم النفس، غير أنّ اهتمام "سابير" كان منصبا على المدرسة العقلية، بينما كان اهتمام "بلومفيلد" يأخذ من المدرسة السلوكية معالمه.

شهد علم اللغة الأمريكي انطلاقته الأولى على يد "فرانز بواز F. Boas" (1858-1948)، واهتمامه باللغة المنطوقة أهّله لأن يتعامل مع لغات تختلف في بنيتها عن اللغات الهندية الأوروبية التي تُدرس قواعدها وفق المنهج التاريخي. لقد أدرك بعد فترة أنّ طبيعة المادة اللّغوية هي التي تفرض منهج التحليل المناسب، وكتابه عن اللغات الهندية – الأمريكية جعل "بلومفيلد" يصفه بالمعلم الأول لعلماء اللّغة في أمريكا.

تأثّر "سابير" بخطى أستاذه "بواز" مطوّرا منهجه في بحث الظواهر اللّغوية، متّجها إلى الدراسة العقلية، ولم يأخذ من أفكار "سوسور" عدا فكرة النماذج اللغوية• التي لا تبتعد عن التفرقة بين اللّغة والكلام (سوسور)، وبين

• يعني "أدوار سابير" بالنماذج اللغوية Linguistic patterns أنّ الإنسان يحمل ملامح أساسية لنظام لغته الخاصة، وميزتها (النماذج) هي الثبات، ويمكن دراستها نتيجة لصفتها تلك وذلك مقابل الاستخدام الفعلي للّغة في المادة اللّغوية المنطوقة.

القدرة اللغوية والأداء اللّغوي التي نادى بها "تشومسكي Chomsky" من بعده إذ تعتبر صياغة "الجملة" موضوعا من شأن الكلام لا من شأن اللغّة «أي موضوعا للخلق الحرّ المختار لا موضوعا للقاعدة المنتظمة»[1]. يرجع سابير فهم هذه المناهج إلى الحياة الثقافية والاجتماعية، ويستعمل مصطلح "الثقافة" للدلالة على مجموعة التّصوّرات والمفاهيم والعادات والسلوك التي تميز شعبا من الشعوب ليصل إلى أنّ اللغة غير غريزية للتعبير عن العواطف والرغبات والأفكار، وأدى به ذلك إلى تصوّر علاقة اللّغة بالمجتمع وتطوير الأبحاث الأنثروبولوجية.

إنّ أهم ما يميّز تناول "سابير" هو عودته إلى التمييز بين الأشكال اللغوية والتصوّرات معتقدا بوجوب دراسة الشكل اللغوي بوصف "نمطا" بغض النظر عن الوظائف المسندة إليه، ويفضي به الأمر إلى القول أنّ وظيفة اللغة لا تقتصر على التوصيل، بل تتجاوز ذلك إلى تمثيل العالم، فاللّغة حكمٌ تصوّري يمارس تأثيره على المتكلمين، فهي بسبب كونها نظاما رمزيا لا شعوريا تدفع أفرادها إلى اعتناق نظم ترميز معيّنة هي بمثابة أسس ثقافية للتفكير.

قول "سابير" بالمصطلح "الثقافي" يعني أنّ الناس لا يعيشون في العالم الموضوعي فقط، ولا في عالم النشاط الاجتماعي، بل هم واقعون تحت رحمة اللغة التي أصبحت وسطا للتعبير في المجتمع الذي يعيشون فيه، فلا يمكن أن يتلاءم أحد مع الواقع دون استناد إلى اللّغة التي ليست مجرّد وسيلة

1- محمد حسن عبد العزيز، سوسور رائد علم اللغة الحديثة، دار الفكر العربي، مصر 1990، ص 121.

عارضة تحل مشكلات التخاطب والتأمّل، لأنّ العالم الواقعي مبني لا شعوريا على العادات اللغوية للجماعة.

تبنّى "بلومفيلد" وجهة النظر السلوكية واختزلها بالاعتماد على طرفي المعادلة السلوكية في المثير والاستجابة التي جسّدها في قصّة "جاك وجيل Jill و Jack والتفاحة"[1]. ورغم نظرته المتّسمة بالتجريد في هذا المقام إلاّ أنّه اشتهر بها إلى جانب وصف الوقائع اللّغوية وصفا بنيويا، وذلك في علم الصرف والنحو.

من الناحية الصرفية سمّى أصغر وحدة صرفية ذات معنى باسم "المورفيم Morphéme" مقسّما إيّاه إلى نوعين: المورفيم الحرّ والمورفيم المقيّدُ•. يناقش "بلومفيلد" ناحية الصوت باستخراج الفونيمات أو الوحدات الصوتية الصغرى عن طريق المقابلة بين الأشكال اللّغوية، مما يؤدي إلى معرفة ائتلاف الأنواع واختلافها. وإذا عدنا بمدرسة "بلومفيلد" إلى دراسة النحو نجدها تعتبر عنصر المعنى موضوعا أو عنصرا نفسيا يدرسه علماء النفس، وترتكز على توزيع الوحدات اللّغوية، يقول "محمد الحناش": «هذا المنهج يهدف إلى وصف اللّغة التي يعتبرها مجموعة من التعابير أو ظروف التواصل بها. إن الأمر يتعلق فقط بتعيين مستوياتها في العينة وبناء أصناف قياسية في العينة وحدها»[2]. لقد استبعدت هذه المدرسة عنصر المعنى من التحليل واعتبرت المعاني موضوعا يختص به علماء النفس، ولا يعدو أن

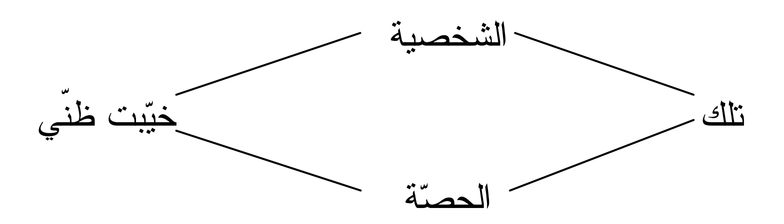
1- د/ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت 1979، ص 39.

• المورفيم الحرّ هو الذي يمكن تلفظه بصورة حرة، المورفيم المقيّد هو الذي لا يمكن فصله عن الجذر.

2- محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ص 173.

يكون المعنى وحدة عقلية أشبه باللّغز، ومعرفته تقتضي معرفة كاملة من طرف المتكلم بالعالم الذي يحيط به.

استندت هذه المدرسة على محور توزيع الوحدات اللّغوية. تتم العملية التوزيعية عن طريق الاستبدال: استبدال وحدة لغوية بأخرى لتعيين الموقع الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام، ووفقا لذلك فإنّ "الشخصية" و"الحصة" تنتسبان إلى الاسم من جهة أنّهما تستويان في إمكانية وقوعهما موقعا واحدا كما يأتي:



تتمثل النتيجة المنطقية لاستبعاد المعنى عند أتباع مدرسة "بومفيلد" في الاهتمام بالنماذج الصورية بمعنى الصياغة الشكلية المجردة عن أيّ سياق أو تأويل، وهو ما يؤدي إلى الوقوع في أخطاء أثناء تحليل الخطاب بحيث ينتج عن التحليل التوزيعي عدد من الجمل الحاملة للمعاني الغامضة واللا- معقولة في كثير من الأحيان، وبهذا تستوي الجمل الصحيحة مع الجمل المفرغة من المعنى مثل:

- في الجزائر جبال من الحلوى.
- في العاصمة تمثال الأمير عبد القادر.

يظهر مما سبق وبقليل من التأمّل أنّ التوزيعية كمفهوم ليست بغريبة عن اللغة العربية، ففي شرح "ابن عقيل" للألفية نجد: «الاسم هو الكلمة الدّالة على معنى في نفسها غير مقترنة، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم

تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف»[1]، فهذا التقسيم عقلي بحيث يوجد من الكلمات ما لا ينطبق عليها تعريف الاسم إلاّ أنها تعامل نفس المعاملة، مثل كيف، أين، عند، حيث، الأسماء الموصولة، أسماء الإشارة، الضمائر، ونفس الشيء بالنسبة للفعل والحرف، فالطابع التوزيعي يظهر فيها بحيث كلّ من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ألحقت بالأسماء لأنها تحلّ محلها طبقا لمفهوم الاستبدال والإحلال في المنظور التوزيعي.

إنّ تصور البنيويين لمصطلح "المورفيم"• يبدو واضحا في الأدوات التي تأتي قبل الأسماء (في اللّغة العربية) مثل حروف الجر وأدوات النداء، ودخول الألف واللام والإسناد (القرائن اللفظية والمعنوية)، فللمورفيم أهمية واضحة في سلوك الوحدات اللّغوية طبقا لوظائفها النحوية والصرفية، وفي اختلاف مفهوم طبيعة المورفيم وأشكاله وأنواعه في بيان الوظائف الصرفية والنحوية اختلاف في مفهوم أقسام الكلام عند التوزعيين وعند النحاة العرب القدامى، وبالتالي: «اختلفت نظرتهم للقيمة التوزيعية والوظيفية لهذه العناصر سواء كانت فونيمات أو مورفيمات»[2].

يعالج "تشومسكي" هذا الإرث اللغوي من خلال نظريته التحويلية التي كشف عنها بانقياده بكل من بلومفيلد" و"زيليج هاريس Z.Harris". درس

1- ابن عقيل بهاء الدين بن عبد الله، شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ط 5، مطبعة السعادة ، ج 1، مصر 1954 ، ص 15.

• يتكون المورفيم Morphème عند "بلومفيلد" من فونيم أو عدد من الفونيمات، ففي اللّغة الانجليزية مثلا نجد فونيما واحدا عبارة عن مورفيم، مثلا Boys، (S) عبارة من مورفيم لأنه وحدة صوتية دالة على معنى الجمع، إلاّ أننا في العربية لا نجد مورفيما أقل من فونيمين باستثناء بعض الوحدات كواو العطف مثلا.

2- حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي، دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996، ص 129.

الوحدات اللسانية المكوّنة للمدوّنة اللغوية (Corpus)، ولكن بوضع قوانين ضابطة للتحولات الإجبارية والاختيارية التي تحدث عن طريق تغيير ترتيب العناصر، أو عن طريق الحذف، أوالإضافة... فقد كشف "تشومسكي" مبادئ التحويل في شرح الحوادث المحققة في الخطاب إلى النماذج الافتراضية لكلّ الجمل الممكنة في خدمة اللغة، تمثل هذه النماذج نواة ثابتة مفروضة آتية من البنية العميقة مقابل البنية السطحية الناتجة عن التحولات.

رغم النماذج الافتراضية فإنّ "تشومسكي" يعترف بالطابع الفطري للقواعد النحوية، وانطلاقا من هذا الجانب يميّز بين القدرة الفطرية التي تكمن في ملكة الفرد، وبها يكوّن عددا هائلا من الجمل، وبين الانجاز الذي يحقق له ذلك بصفة ملموسة، يميز بين القواعد التركيبية وبين قواعد التحويل التي تعطيها شكلها النهائي، فإذا سلّمنا بالطابع الفطري للقواعد النحوية، فأين يقع الابداع اللغوي؟

عندما وصل الإرث اللّغوي إلى "كلود ليفي ستروس C. L. Strauss" حاول استغلاله إلى أقصى درجة. يباشر عمله بدراسة المجتمعات ذات الرصيد اللغوي المنطوق، ووجد فيها واقعا لا زمانيا، واقعا يعيد نفسه في عملية إنتاجية تكرارية لا تنتهي. وكنتيجة لدراسته تكون هذه الشعوب ليست بدائية، ولا تعتمد أيّ منطق إذ كان لها منطقها الخاص الذي يقترب من منطق المجتمعات الشاهدة للحضارة.

وجد "شتروس" في الأسطورة نظاما سببيا خاصا وفق منطق الرمزية اللاشعورية يتّسم بالعلمية والوضوح والدقة، ورغم ما تظهر به الأسطورة من ملامح فيها من الجمال الظاهري ما يبهر، لكنّها في الوقت ذاته تعمل وفق

أوضاع• مهمتها نقل الرسائل اللاشعورية، فهي ليست مجرّد حكايات وهمية خيالية تؤسس لغرض التسلية بل هي محاولة لحل العقد الكامنة بين طرفي النقيض مثل الحياة والموت، الزمن والأبدية، الأنا والآخر...

إنّ النقد اللغوي للبنيوية وجّه إلى "سوسور"، ويتمثل في نقد الكلاسيكيين، نقد "باختين M. Bakhtine" من خلال نظريته الحوارية في التفاعل الكلامي، ثمّ نقد "شومسكي" للبنيوية الأمريكية واختلافه الجذري في تأويل وفهم الثنائية اللّغوية اللغة/ الكلام. أما النقد الفلسفي للبنيوية يبرز مع "ليفي شتروس" بحيث كان موضوع بحثه مرتبطا بالإنسان بصفة خالصة (كان موضوعا إنسانيا). عالج "ليفي شتروش" حقل الأنثروبولوجيا، الحقل الذي يتصل بالإنسان اتصالا مباشرا حتى يكاد يعدو هو معيار كلّ الأشياء.

اعتُبر الإنسان المعيار نموذجا مفضّلا يمكن الاحتكام إليه، ولا يمكن أن يمثل إلاّ الإنسان الغربي حتى ارتقى إلى شخصية المثالي L'idéal والسوبرمان Superman. أعاد "ليفي شتروس" المكانة للشعوب التي قام بدراستها (اللاكتابية) مؤكدا عدم اختلاف منطقها عن منطق الإنسان الأوروبي (المثالي)، مقتديا في ذلك بالنموذج اللغوي لــ "سوسور" الذي يقتضي التخلي عن معيارية الإنسان الأوروبي من جهة، وجعل المجتمع موضوعا يمكن دراسته في لحظة زمنية من جهة أخرى.

لم يكن لــ "شتروس" أيّ نزوع فلسفي، فبنيويته تولّدت في وسط علمي محض. لم يعتمد في نظريته على مصدر فلسفي واحد عدا بعض الإشارات لبحوث "جون جاك روسو J. J. Rousseau" إذ يدعم تصوّره الأنثروبولوجي، فقد كانت البنيوية في زمنه، وفي القرن العشرين بصفة

• الأوضاع جمع وضع Code.

عامة، ضرورة ملحّة واستجابة لرغبة منهجية "النسق" أو النظام، « أما تأثير الكانتية في التفكير البنيوي فلم يكن إلا ضمنيا في أغلب الأحيان»[1]. إلى جانب "شتروس" يؤسس "فيرث Firth" نظريته التي شكّلت المدرسة الاجتماعية البريطانية، وحجر الزاوية فيها هو «فكرة السياق»[2]. أعاد صياغة إشكالية فكرة السياق التي طرحت عند "أفلاطون" و"أرسطو" وعلماء البلاغة عند العرب ليعطي لها وجها يتفق في بعض نواحيه مع ما توصل إليه القدماء، ومما لا شكّ فيه أنه يختلف من حيث المنهج، والتطبيق، والتحليل.

في نظر "فيرث" يجب على عالم اللغة إذا ما أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث الكلامي البدء بـــ «الكشف عن العلاقات بين الوحدات اللغوية المكونة له ومحاولة تقعيدها وفقا لخواصها التركيبية»[3]. فالتحليل إذن يعتمد على السياق والمقام بملاحظة شخصية المتكلم والسامع وتكونها الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام ودورهم (يظهر هذا حال الخطابات الشفوية بصفة جلية)، وملاحظة العوامل الاجتماعية والمناخية وعلاقتها باللغة والسلوك اللغوي لحظة الكلام، وأثر هذا الأخير في المشاركين مثل الاقناع، الاعتراض، الألم والسرور...

كما يعتمد تحديد بيئة الكلام المدروس، وتحليل الكلام إلى عناصره ووحداته المكوّنة له للكشف عمّا بينها من علاقات داخلية حتى يحلل الكلام من حيث معناه إلى مستويات صوتية، فونولوجية، نحوية ودلالية، وهذا ما يدعى عند "فيرث" بالسياق اللّغوي Contexte linguistique، ثم سياق

1- د/ فؤاد زكريا، الجذور الفلسفية البنائية، حوليات كلية الآداب، الكويت 1980، ص8.

2- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ط 2، ص 338.

3- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 132.

الحال الذي يمثل العالم الخارجي عن اللغة بما له من صلة بالحدث اللّغوي (الظروف الاجتماعية، والبيئة النفسية للمتكلمين والمشاركين في الكلام).

إنّ الشيء الذي له أهمية كبرى، وهو الأصيل عند الباحثين الأمريكيين في اللّسانيات البنيوية، يكمن في تصوّر العلاقة بين اللغة والمجتمع، ولكن القول ببعض العلاقات بين اللّسانيات البنيوية وعلم الاجتماع ليس بسبب وجود نشاط متبادل بين اللغة والمجتمع، بل لأنّ الثاني أخذ من الأول بعض التقنيات وطرق التفكير التي جعلتها تُعرف وتشتهر. ففي مجال آخر، وحسب "شتروس"، فإنّ الظواهر المتشابهة هي من نفس نوع الظواهر اللّسانية، فإذا كان هناك تشابه بين علم الاجتماع وعلم اللّغة فلربما لأنهما يتفقان في نفس نظام العلاقات.

لا يتوقف البنيويون عند هذه النقطة، فـــ "بنفيست" يرى استحالة ذلك «لإمكانية وجود لغات مختلفة حاملة لثقافة واحدة، وإمكانية التعبير عن ثقافات متعددة بلغة واحدة»[1]. فالقول أن اللغة ظاهرة اجتماعية يعني أيضا أن التغيرات التي تعرفها ذات طابع اجتماعي، لكن هذا لا يعني أنّ هناك تقابلا بين البنية اللغوية والمجتمع الذي يستخدم هذه الصيغ كوسيلة للتواصل، لأنّ بنية لغة ما يمكن أن تبقى على حالها دون تغيير رغم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع.

يتضح مما تقدم من القول أنه رغم اتّساع الهوّة بين الاتجاهين الأمريكي والأوروبي فإنهما يتفقان في اعتمادهما المدونة اللغوية، رغم أنّ الأمريكيين ينفون كونية وعالمية النظام الذي يتبناه الأوروبيون، والاتجاهات اللغوية تختلف مبدئيا في موضوع دراستها، اتجاه يعتمد الكلام، وآخر يعتمد

---

1 –E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T 1, Gallimard, Paris 1966, P 14-15.

اللغة، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون قضية شكلية، إذ لا تختلف عن بعضها، ثمّ أن اللغة والكلام يكملان بعضهما بعضا حتى أصبح من الصعب التحدّث عن علم اللغة يدرس اللغة ويتخذها كمنطلق، وعلم اللغة الذي يتخذ اللفظ كمنطلق له. فالتفريق يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة تدخلنا في التساؤل عن إمكانية دراسة اللّغة قبل الكلام أو العكس، ولكن الذي يتّفق عليه كلّ البنيويين هو أنّ اللّغة تشمل كلّ أحداث التعبير، وعبارة "علم اللغة" تجسّد كلّ المظاهر المادية التي تشملها اللغة (الكلام).

لقد تحدّد اختلاف الرؤى بين الاتجاهات إزاء قضية اللّغة وتعريفها ومحور دراستها، بينما البحث عن المعنى التقريبي لكلمة "بنية" والكشف عما هو مشترك وعام بين الاتجاهات كلّها واتجاهات الأفراد داخل الاتجاه الواحد يجعلنا نعرّف البنية على أنّها نظام يعمل على ضوء قوانين، وبذلك يقترب من مفهوم "سوسور". «يقوم النظام ويتطوّر بناء على وظيفة هذه القوانين الداخلية دون الرجوع إلى عناصر خارجية»[1] فاللغة تدرس لذاتها لا غير.

إنّ التعرف على "البنية" لا يمكن أن يكون ناتجا عن تحليل كلّ عنصر على حدى لأنّ «العناصر لا يمكن أن تسبق الكلّ»[2]، فعندما نسمع إرسالية Message أو خطابا فإننا نسمع البنية أو الكلّ قبل أن نميز بين عناصر هذا الكل، نسمع الأشكال بصفة مباشرة، فالنظام في اللغة ليس إلاّ شكلا له وظيفة يقوم بها، والبنية ليست إلاّ ترتيبا علائقيا في النظام الذي يميز اللغة التي وُضعت أساسا وسيلة للتواصل.

1- محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ص 101.

2- نفسه، ص 104.

ومهما حدّد مصطلح "البنية" يبقى خوض إشكالية مصطلح "البنيوية" الذي عرف تجاوزات منذ ثلاثين عاما تقريبا عند اللغويين ليس الهدف، ولكن الوقوف عند مفهومه ليس بجديد على البحث اللغوي، وبذلك يكون «سوسور ليس الأول في اكتشاف الموضوع ولكن إيجاده ثانية خاصة وأنه استطاع فرضه بعد النجاح المدهش الذي شهده النحو المقارن»[1]، ففضل سوسور متمثّل في فرض المصطلح وإعطائه القيمة التي يستحقها في الدراسات الحديثة.

برزت البنيوية في أول أمرها كمنهج تحليلي يبحث في ميدان علم اللّغة إلى أن ظهرت نتائجه الأولى ضمن العلوم الأخرى من جهة، وإدخال علم اللّغة ميدان العلمية والتجريب من جهة أخرى، وذلك يعني استفادة العلوم الإنسانية من التحليل العلمي.

تحدد "البنيوية" موضوع دراستها في تحليل النص بمعزل عن هدفه، إنها تعتبر النص مغلقا أي لا يهتم بما دون، وما فوق النص ولا ببنيته الدلالية، فالنص صالح لكل التجارب لأنه بنية قائمة محدّدة.

ومعنى هذا أنّ البنيوية تخرج من ميدان بحثها عنصر المتكلم أو الكاتب (Sujet)، وعنصر الظرف أو السياق الذي وجد فيه النص، ولكن ليس من شك أن هذين العنصرين يسمحان بفهم دلالة النص مادام هذا الأخير نتيجة تخاطب أو تواصل بين المتكلم والسامع في ظرف معيّن، ممّا أهل علماء مدرسة براغ اللغوية إلى إدخال الذّاتية في تحليلاتهم لعلم اللّغة على أساس أن العلاقة موجودة دائما بين المتكلم وكلامه، يجسّد ذلك "جاكبسون" عند بناء نموذجه الوظيفي للغة على العلاقة (المتكلم – النص)، مثلما نهج "بنفيست" نفس المنهج عندما درس ألسنية الضمائر في اللغة محاولا إبراز النظام اللّغوي من خلال ذلك.

1 –O. Ducrot, Le structuralisme en linguistique, P 43.

لقد أرادت اللّسانيات جعل اللّغة ميدانا أكثر علمية، وذلك رغم اختلاف مناهج دراستها من طرف المدارس اللّسانية؛ فالمدرسة الأوروبية اعتمدت اللّغة لا الكلام ذلك أنّها قامت على أفكار "سوسور"، فقد كان لدى الأوروبيين تراث ضخم من الفكر الفلسفي اللّغوي يعود إلى عهود قديمة جدّا، اعتمدوا على الدراسة التاريخية للغة إذ كانت المادة المتوفرة في القرن التاسع عشر خاصة بتطور الألسنية الأوروبية القديمة. استندوا إلى النصوص المكتوبة، وبذلك نشأت دراستهم من فكرة تفسير النّص، أما دراسة اللغات الحيّة كانت ثانوية لم يهتم بها إلاّ القليل من اللغويين إذ حاولوا تحديد الفروق بين اللّهجات المحلية ووضع أطاليس لها.

أما الأمريكان فقد كان لديهم اتصال قليل نسبيا بالموقف الأوروبي؛ اتجه البحث اللغوي عندهم إلى المصادر المتوفرة وهي اللغات الهندية الأمريكية وتراثها المختلف عن التراث الأوروبي، لم يعتمدوا في دراستهم على أيّ تراث مكتوب لافتقادهم إياه، كما لم يجدوا بحوثا سابقة تصفه، وهي من الأسباب التي أدت إلى عدم تطوير البحث اللّغوي الخالص. بيد أنّ كثيرا من اللغويين طوّروا اتّجاها قويا للتقليل من شأن التحليلات القائمة على أساس اللاتينية، وفي الوقت الذي ترفض فيه المدرسة الأمريكية العناية بالمعنى، كانت للاعتبارات الدلالية والمنطقية... دور كبير في تعريف الأنماط النحوية في التراث الفلسفي الأوروبي.

ومهما بلغت عيوب الدرس اللّغوي القديم من درجة إلاّ أنها تبقى الأساس الذي تشكلت على إثره نظرية "سوسور". أما توجه المدارس اللسانية اتجاهات مختلفة فليس إلاّ تجسيدا لاختلاف نقطة الانطلاق في الدراسة، والمادة المدروسة. تعرّف اللغة حسب "أندري مارتيني" بأنها وسيلة للتواصل

في حين تعرّف في اللسانيات الأمريكية على أنها تنظيم لأحداث الإنجاز وهي محاولة للتخلص من المفاهيم الفلسفية.

تجسّدت اللغة عند المدرسة الأوروبية في مفهوم النظام، اللغة نظام من الدلائل المتعارف عليها (سوسور) أما علم اللغة حسب "هلمسيلف" لا يعدو أن يكون أمرا صعبا ذلك أنه يجمل الكلام واللغات، ولكن علم اللّغة مزدوج كلام ولغة، في الوقت الذي يهتم فيه الأوروبيون باللغة فالأمريكيون اهتموا بالكلام، وانكبوا على دراسة اللهجات ووصفها «تلك اللهجات التي يفترض أن لا "نظام" يجمعها»[1]، فلا وجود للنظام قبل النص حسب "زيليج هاريس"؛ المنطلق نص وليس نظاما.

عنيت البنية في أمريكا بدراسة النص بتجزئته إلى وحدات ثم تصنيفها بعد ضبط القوانين التي على أساسها يشرع في تصنيف المادة اللغوية بطريقة آلية عقلية، وخضوعها للنظام من الأمور المستبعدة، في حين تتبناه المدرسة الأوروبية. فمن منظور التحليل البنيوي قد انقسمت المدارس اللسانية إلى اتجاهات: اتجاه يعتمد اللغة، واتجاه يعتمد الكلام، أي من المدارس من درست اللغة، ومنها من اتجهت في دراستها إلى عناصر تنتمي إلى النظرية السوسورية بإلباسها ثوبا آخر تقتنيه من عدّة ميادين... دون خروجها عن اللغة وإطارها، بذلك على دراسة اللغة أن تكون ملمّة وشاملة لكلّ المظاهر المادية.

يمثل الكلام مظهرا ماديا احتدم حوله النقاش في العصر الحديث، يتحدد وقعه ضمن عدد من الظواهر اللغوية وغير اللغوية، هذه المكانة التي لم يشهدها قديما إذ بحث فيه من ناحية مختلفة تماما، فالإنسان الأول لم يركز جهوده حول البحث عن الآلية الإبداعية في المجال اللّغوي، فقد كان يريد فهم السؤال: ما هو

1- محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ص 117.

الكلام؟ وأجاب بعدة أجوبة تعريفية مختلفة، هدفه أن يقول فقط ما هو الكلام؟ أما كيف ندرسه فلم يكن العقل قد تفتح على هذا النوع من الأسئلة، لذلك جاء الجواب متأخرا حيث صاحب طرح السؤال: كيف ندرس الكلام؟

منذ العصور الأولى كان اهتمام الإنسان القديم اهتماما دينيا متمحورا حول شرح وفهم النصوص القديمة فهما صحيحا، تلك النصوص التي توجد في الكتب السماوية، والتي توجد على شكل أناشيد دينية يؤديها الإنسان احتراما لطقوسه الدينية، مثّلت هذه الأخيرة التطور الطبيعي للغة. اما فكرة التقديس فكانت تعني تقديس النص القديم إلى درجة عدم مساسه من قبل الدارسين اللغويين. وقد كان هذا الموقف مصدرا لظهور موقف لغوي معياري (موقف أصحاب الفصاحة اللغوية)، ثم اهتماما أصبح فيه الكلام كمؤسسة إنسانية يُدرس هو أيضا بواسطة التأمل واستعمال العقل، وبذلك أُدمجت دراسة الكلام في دراسة الفلسفة والفلاسفة.

قد كانت نتيجة البحوث السابقة (القديمة) ذا أهمية عظمى اتّضحت في سيرورة التطور اللغوي، إذ وضعت صيغا مختلفة لبعض أقسام الكلام، وتصور النمط الدراسي الذي يجب أن يدرس به هذا الأخير: مفهوم الجملة، الفاعل، المفعول وأقسام الكلام الأخرى، واكتشاف العلاقات بين اللّغات...

لم تدرس اللغة لذاتها إلا بحلول القرن التاسع عشر الذي اشتهر بالدراسة النحوية إذ اجتهد اللغويون في إيجاد تاريخ اللغات والعلاقات التي تربط بينها، فالمنهج اللساني بالمفهوم العلمي يشهد غيابه إلى غاية هذا القرن. يأتي "سوسور" ويركز جهوده لتعريف اللغة علميا بعد أن لاحظ الاضطراب والتشعّب الذي ميّز الدّرس اللّغوي.

إنّ مصطلح "الكلام" لا يزال ممتزجا بمجموعة من الحقائق من فيزيولوجية، نفسية، اجتماعية... مما جعل تحديده صعبا إذ يقترب من عدد من

الأنماط والعلوم، وجعل "سوسور" يحدد الموضوع الذي كان يجب أن ترتكز عليه الدراسة اللسانية حتى أصبحت هذه الأخيرة تشكل بحثا قائما بذاته.

فاللغة بنية، شكل وليست مادةً، نظام من القيم، يطور "هلمسليف" دراستها على أنها كلّ مستقلُ تعمل بناء على القوانين الداخلية للغة، خالية من كلّ بعد خارجي. وبناء على كون عناصر اللغة لا تلتقي بنيويا مع بعضها بعضا داخل السلسلة الكلامية، فإن المدرسة الأمريكية تركزت جهودها على دراسة العلاقات داخل نص مغلق دون الرجوع إلى المعنى.

تأرجحت دراسة اللغة بين عدّة مناهج فهمت مصطلح "البنية" عدّة مفاهيم، أما البحث عنها (البنية اللغوية) فيكون عن طريق الملاحظة. ومع مفهوم الاستعمال اللغوي La performance الذي جاء بعد الاهتمام بالقدرة اللغوية La compétence مع كل من المدرسة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، تكون اللسانيات قد أدخلت في مجال بحثها دراسة الكلام La parole، أو الانجاز الذي ظلّ بعيدا عن ميدان الدّرس اللّغوي لأنّه في اعتقاد اللغويين لا يخضع لأية قوانين تحدده.

أصبحت هذه الحركة أكيدة مع نظرية التّلفظ/ الحديث L’énonciation التي تُموقِع الذات داخل خطابها فتدرس هذا الأخير في علاقة مع منتجه (المخاطِب)، فالتلفظ معناه الحركة، ودراسة التأدية الكلامية تعني دراسة الحدث الذي تتأكد فيه ذات الفرد، وهو عكس ما كان يراه "سوسور".

وفي الأخير نجد أنّ اللسانيات، وبعد فترة طويلة قضتها في تأسيس موضوعها (اللغة)، أصبحت تُدرج في ميدان دراستها دراسة الكلام، والخطاب، وعلاقة اللغة بالأفراد والعالم، وبناء على ذلك تهدف إلى وضع نماذج تحليلية للإنتاج اللغوي والتواصل وتحليل الخطاب.

الفصل الثاني

نظرية التلفظ/ الحديث



سنحاول في هذا الفصل التعريف بإحدى نظريات التداولية، وبالأحرى أسسها وهي نظرية التلفظ، التي سوف نتعرّض إليها بالوقوف على مفهومها وتحديد خصائصها.

وقبل ذلك يجدر بنا العودة إلى التمييز الشهير بين ثنائية "سوسور" اللغة/ الكلام لتحديد الكلام الذي يتّضح لنا من خلال مظهرين: المظهر الاجتماعي (اللغة)، والمظهر الفردي (الكلام). يحصر "سوسور" اهتمامه في الناحية الاجتماعية ليتخذها أساسا للحكم على كل المظاهر الكلامية الأخرى، مؤكدا على الطابع التجريدي المميّز للغة من حيث هي نظام من الأدلّة، ولكن لا تعدو أن تكون رصيدا أو مخزونا من المعارف يحصل من ممارسة الكلام، بينما يقوم الكلام، ذلك الجانب الفردي من اللغة، على إخراجها (اللغة) من حيّز الكمون إلى التجلي.

ولولا وجود عدد من الباحثين ممّن حادوا عن فكر "سوسور" لبقيت اللغة هي محور الدراسة اللغوية، ولأُهمل الجانب الفردي منها (الكلام)، من بينهم نجد "أندري مارتيني A.Martinet" الذي أولى أهمية للفظ، ويعتبر معالجته من الطرائق التي تؤدي إلى معرفة اللغة، يقول: «إنّ هذا التمييز بين اللغة والكلام... قد يؤدي إلى الاعتقاد أنّ نظام اللغة ونظام الكلام مستقلان عن بعضهما البعض... والحال أنه ينبغي أن نقتنع ونسلّم أنّ الكلام هو الذي يجسّد نظام اللغة ولا يمكن التوصّل إلى معرفتها دون معالجة الكلام»[1].

إنّه منذ "سوسور" لم يطرأ أيّ تغيير في تقسيم الحقيقة اللغوية، وأخذ الكلام بعين الاعتبار يعني النظر إلى اللغة من خلال علاقتها بالذات وبالعالم،

1 −A. Martinet, Eléments de linguistique générale, Armand Colin Editeur, Paris1970, P 25.

أي اللغة في حركة متحوّلة إلى خطاب، الحركة التي أهملها التيار البنيوي ولمدة ليست بالقصيرة، مركزا على اللسان باعتباره مجموعة من البنى التي تربطها علاقات، في حين أهمل الكلام لاعتباره إياه عنصرا ثانويا عرضيا.

ومع التصوّر الجديد للظاهرة اللغوية التي تجلت معالمه في عدّة نظريات حديثة منها التداولية Pragmatique وبالأخص التلفّظ L'énonciation أولت العناية لبعض العناصر التي تشكل أساس الخطاب، فقد حدث اضطراب في تصور التواصل البشري بالمنظور السوسوري، وكنتيجة أوّلية لم يعد الكلام ذلك العنصر المهمل والثانوي، ولكنه أساس ومبدأ لتحليل الخطاب L'analyse de discours.

جسد التصور الجديد مفاهيم من مثل اللغة ليست بثابتة ومستقرة في أذهان الجماعة اللغوية ولكن اللغة نشاط كلامي أو فعالية كلامية، في هذا النشاط تتحدد نقطتان: التلفّظ Enonciation؛ الفعل ذاته الذي ينتج عنه الكلام، والملفوظ Enoncé كنتيجة لذلك الفعل، فلا يعدو التلفّظ أو الحديث أن يمثل النشاط الكلامي الذي يؤديه المتكلم في اللحظة التي يتحدّث فيها، أي تلك الممارسة التي ينسبها لذاته متفاعلا مع الآخر.

كما يتحدد التلفّظ بتحديد العناصر المنتمية إلى اللغة وتتغيّر دلالتها من كلام إلى آخر مثل أنا، أنت، هنا، الآن... وما على الباحث إلاّ تقفّي الآثار التي يتركها المتكلم في خطابه في حال تعذُّر الأولى، إذ و« إن صَعُبَ التحكم في التلفظ كعملية فإن الدراسة اللسانية تلجأ إلى الآثار التي تتركها عملية التلفظ في الكلام»[1]. إنّ عملية التلفّظ تعني الوقوف عند عناصر مثل: المبهمات Les déictiques كعلامات تشير إلى المتخاطبين

1 −Ducrot et Todorove, Dictionnaire Encyclopédique des sciences du Langage, ed du Seuil, Paris 1972, P 405.

Les interlocuteurs، والمتكلم الذي يتدخل كطرف في العملية التلفظيّة، أما المستمع كطرف ثان يصبح متكلما بفضل الخاصية التناظرية للخطاب، وبتوافر الشروط أو الظروف التي تتحقق ضمنها العملية التلفّظية وهي الزمان والمكان، وبالاستناد إلى بعض الآليات المنظمة للخطاب من افتراض مسبق، وأقوال مضمرة، وحجاج، وتأويل، وشرح... والتي يلجأ إليها المتكلم عندما يأخذ الكلمة معلنا عن مرتبته كمتكلم منصبا في الوقت ذاته شخصا آخر أمامه، بناء على ذلك يكون تضمين الشخص الآخر مكوّنا أوليا وضروريا للتلفظ أو الحديث.

أما البحث عن المرجعية في التلفظ فتحيلنا إلى المتكلم وما يحيط به من أحوال حيث يتجلى المتكلم حينما يكون فاعلا في الخطاب مع توفر علاقة بينه وبين المخَاطب.

1- ضرورة اعتبار الكلام في البحث اللساني

اهتمت اللسانيات البنيوية باللغة على أنّها ظاهرة عامّة، اللغة كنظام من العلامات والصيغ والقواعد تنتقل من جيل إلى جيل دون أيّ تحقق فعلي «ذلك لأنّ الناس لا يتكلمون القواعد وإنما وفقا للقواعد»[1]. أما الكلام فيتجلى في كل ما يختارونه من مفردات وتراكيب ناتجة عما تقوم به أعضاء النطق من حركات مطلوبة، وبناء على ذلك فإن اللغة عرفٌ مكتسب، ونتاج اجتماعي لملكة اللسان، وحين يخضعنا المجتمع لقواعد اللغة فإنّه ييسر لنا المجال للتفاهم المشترك إذ نفهم ما يقوله غيرنا، ويفهمون ما نقوله.

ولكن اللغة عند "سوسور" ليست موجودة بشكل تام عند أي متكلم، إنها موجودة وبكاملها في الجماعة التي تتكلم بها، فكل فرد من أفراد الجماعة

1- محمد حسن عبد العزيز، سوسور رائد علم اللغة الحديث، ص 20.

اللغوية يحاول أن يأتي كلامه وفقا لها، ولكنه لا يمكن أن يحققها تحقيقا كاملا، ومن ثمة يتفاوت هؤلاء الأفراد في مراعاة قواعدها.

ولعل هذا ما جعل اللغة لا الكلام محور وموضوع علم اللغة، لأن الكلام يتحقق في صور مختلفة لا حصر لها، ويتعذر دراسة هذه الصور في الواقع، فالعبارات والجمل في أيّة لغة لا حصر لها، ولا طريق إلى دراستها، أما الطرائق التي تبنى بها المفردات أو العبارات أو الجمل فتقع تحت الحصر، ويمكن دراستها، ولهذا كان موضوع الدراسة العلمية للغة النماذج التي يأتي الكلام عليها مثـــل قولنـــا: إن أو إحـــدى أخواتها + اسم منصوب + اسم مرفوع.

يتضح من هذا المثال أن النموذج واحد، ولكن في مقدورنا أن نأتي بعدد لا حصر له من أمثاله، أي أنّ النموذج واحد، والجمل لا حصر لها. والبنيوي يقوم بدراسة النماذج والقواعد لا الجمل الفعلية، لأنّ أيّة جملة منطوقة تتحقق في الواقع طبقا لعدد منطوقاتها المختلفة بتعدد الأفراد الذين ينطقون بها أو عدد المرات. ومن هذا المنطلق لا سبيل إلى دراسة هذه الصور الفردية.

ولكن هذا لا يعني استحالة دراسة الكلام، لأنّ "سوسور" افترض وجود علمين للغة أحدهما يدرس اللغة والثاني يدرس الكلام، وإن كان الثاني يعدّ خارجا عن الاطار المحدد للدراسة اللغوية. فإذا وصفنا اللغة بمجموعة من العادات والتقاليد نتلقاها من جيل إلى جيل، فإن الكلام ليس بقالب ثابت، يتعرض لتغييرات لا تنتهي نتيجة الانجاز، وهذا ما يدخلنا في عمق إشكالية "سوسور" الذي يقول: «ولكن لسانيات الكلام لا ينبغي أن تختلط بعلم اللغة الخاص الذي موضوعه الوحيد (اللغة)، وسوف أعالج هنا علم اللغة الخاص،

وإذا استخدمت مادة تخص الكلام لتوضيح فكرة فلن أحاول محو الحدود التي تفصل بين الميدانين»[1].

إنّ تحقق الكلام في صور مختلفة يجعل من الصعب إيجاد علم بإمكانه دراسة هذه الصور في الواقع• مما يستدعي الاستعانة بعدد من العلوم تتكفل بتحديد مكانة الكلام ضمن عدّة ظواهر لغوية وغير لغوية، يقول "سوسور": «إن نشاط المتكلم ينبغي أن يقوم بدراسته عددٌ من العلوم وإن لم يكن لها مكان في علم اللغة إلا بقدر علاقتها به»[2]، ذلك أن الكلام ضمن تلك العلوم متعدد الأشكال، تتقاسمه ميادين عدّة بما فيها الفيزيائي، الفزيولوجي، والنفسي، والاجتماعي....

ينسب الكلام إلى لحظة الحديث/ التلفظ بالذات، وهو مجموع أحداث فردية بإزاء اللغة التي هي نموذج جمعي أو شيء اصطناعي يحاول الباحث تركيبه من المادة التي لاحظتها ذاته[3]. فالكلام ليس بوسيلة جمعية، إذ كل تصوراته وتجسيداته فردية غير متجانسة حالية، أي منسوبة إلى لحظة الكلام، إنه مجموع أحداث فردية وشخصية، فكلام الفرد وحده هو الذي يعبر عن الواقعية والعاطفية، فعلى أرض الواقع الفرد هو مصدر التغيير والتبديل، ولكن مشروط عليه ألاّ يتجاوز حدود الافهام، ومن الناحية العاطفية لا يمكن لأي أحد أن يعبّر عن عواطف ومشاعر الفرد الآخر، ذلك لأنه لن يكون في

1- محمد حسن عبد العزيز، سوسور رائد علم اللغة الحديث، ص 23.

• تجتمع الكثيرمن العلوم لدراسة هذه الصور، وهذا ما جعل من النظرية التداولية تتسم بالشمولية في التصورات التي وضعت لفهم ظاهرة التواصل البشري.

2- فردناند دوسوسور، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي وآخرون، ص 29.

3 –Jean Cervoni, L’énonciation, Presse Universitaire de France, Paris 1987, P 10.

وصفه أمينا ولا صادقا كل الصدق. أما يوميا يتداول الناس الكلام لتأدية أغراضهم في مختلف الاتجاهات، ويمكن ترجمة ذلك إلى أنواع الكلام.

فرّق "سوسور" بين ما هو ملكة طبيعية وبين ما هو ملكة اجتماعية (مكتسبة)، الملكة الطبيعية عند الانسان ليست الكلام الذي نتكلمه بل ملكة تكوين اللغة (نظام من الرموز والدوال المتناسبة مع مختلف أفكار الانسان)، ففي مقابل اللسان المؤسسة والنظام نجد الكلام وهو أساسا فعل فردي للاختيار والتحقيق حسب "رولان بارث R. Barthe" الذي يقول: «الكلام مكون أولا من التركيبات التي تستطيع الذات المتكلمة بفضلها استعمال شيفرة اللسان قصد التعبير عن فكرها الخاص، ويمكن أن يسمى هذا الكلام خطابا تمّ من الإواليات النفسية الفيزيائية التي تمكنه من تجسيد هذه التركيبات»[1]. وهذه الآليات غير قابلة للفهم دون افتراض أن الأفراد يملكون نظاما عاما يربطهم بعضهم ببعض (مجموعة الأصوات المتتالية في علاقاتها بمعانيها)، إنّ «الكلام المنطوق مشروط بوجود اللغة»[2] أي ملكة تأدية الكلمات واللغة لا تتحدد مكانتها سوى بالتأدية الفردية للكلام. فمن المؤكد أنّ اللغة كنظام نحوي معجمي موجود ضمنيا (Implicitement) في كلّ عقل، والكلام هو المحقق لهذا الضمني عندما يخرجه من حيّز الكمون إلى الوضوح والحركة.

في هذا المقام تتضح لنا الإشكالية المطروحة وهي التي تتعلق بمعرفة الحدود الفاصلة بين وحدات اللغة ووحدات الانجاز، أين تتوقف تداخلات اللغة، ومتى تبدأ تداخلات الانجاز؟ إنّ التغيّر والتطوّر الذي يحدث في اللغة يمرّ عبر مستويات الانجاز، فالجديد في اللغة يأتي دائما عن طريق الانجاز

1- رولان بارث، مبادئ في علم الأدلة، ترجمة محمد بكري، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء 1986، ص 35.

2- محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ص 188.

(الكلام) وبعضه الآخر في اللغة. وعلى العموم فإنّ الانجاز (الكلام) هو الذي يجعل اللغة تتطور، إذن وجود اللغة رهين وجود الكلام. تظهر هذه الأهمية أثناء وجود عقبات كالقصور العقلي أو العجز الناتج عن عاهة يمتدّ أثرها إلى الملكة اللغوية، وفي غياب التفاعل الاجتماعي، وحتى لو وجدت هذه العلاقة فلا تسمح للملكة بممارسة عملها، فالفرد الذي يميل إلى الانزواء تبقى ملكته اللغوية مادة خاما دون تجدّد، لانعدام الممارسة الخاصة بها، شأنها في ذلك شأن الأعضاء إذا فقدت مهمتها (دورها) ووظيفتها فإنها تزول وتتلاشى.

يتحدد إذن دور الكلام المتميّز بالإرادة والذكاء، وفيه يمكن «ملاحظة الائتلافات Les combinaisons التي بواسطتها يوظف المتحدث نظام اللغة بغرض التعبير عن أفكاره الشخصية وملاحظة الآليات الفيزيائية التي تسمح بنفي هذه الائتلافات»[1]. نصل إلى القول أن اللغة والكلام ما هما إلاّ ظاهرتان مختلفتان على مستوى التطبيق، فدراسة النحو مثلا تتم في نظام افتراضي محتمل، وبمصطلحات ما وراء – لغوية Métalinguistique (تقعيدية اللغة)، وهذا يعني تغاضي النظر عن الميزة الظاهرية والفعلية لفعل الكلام، وليس هذا سبب لنفي اللّغة من اعتباراتنا، فهي مفتاح يسمح بالدخول إلى عالم محدّد، إلاّ أنها لا تقدم لنا "رؤية عن العالم" مثلما هو موجود حقيقة، فهي كنز موضوع من طرف الممارسة الكلامية في كلّ ذهن أو في أذهان مجموعة من الأفراد، ونظام نحوي مفترض وجوده، فقد بنيت اللغة على أساس أنها مؤسسة اجتماعية، ونظام من القيم.

1 –F. Dessaussure, Cours de linguistique générale, Dalila Morsly, ENAG Editions, Alger 1990, P 30-31.

للكلام قوة تؤثر على نظام اللغة، والتأثير قد يؤدي إلى التعديل والتغيير، وبتعبير آخر «إنّ الكلام يضمن الحياة لهذا النظام الذي هو اللغة»[1]، أما عدم استعمال النظام لا يعني بقاؤها أبدية، فكثير من الكلام الشفوي اندثر استعماله مع اندثار عصره.

وفي هذا المقام يقر بعض اللّسانيين، ومن بينهم "هلمان Hellman"، أنه من الأفضل أننا تحررنا من الثنائية(اللغة/ الكلام) عن طريق لغة وسيطة Langue intermédiaire هي اللغة الفردية التي تقوم بإنشاء الفعل اللساني بإتباع العلاقة الحركية بين المتكلم واللغة الفردية، فالفرد الذي يتكلم ويستمع لا يستعمل نظاما غامضا وغير شخصي (غير نظام لغته)، ولكن نظاما واضحا ينسبه إلى ذاته، ذلك النظام الذي استطاعت تجربته أن تنشئه في فكره، بذلك يصبح من الوهمي جعل اللغة والكلام في توجه واحد، فنحتفظ بتسمية اللسانيات دون مزج بين اللسانيات التي تعالج اللغة واللسانيات التي تعالج الكلام.

وبإقرار وجود لسانيات للكلام يكون التصور الجديد للظاهرة اللغوية قد غير النظرة تجاه التواصل البشري، وأُعيد النظر إلى التخاطب، فلم يعد الكلام عنصرا ثانويا في العملية التواصلية (لم يعد وسيلة ولكن أصبح غاية) ولكن يشمل أساس تحليل الخطاب. فقد عولجت اللغة على أساس أنها نشاط كلامي بتكفل نظريات التداولية بذلك بعدما حدّد "بنفنست" وظيفتها ضمن التلفظ الذي يعرفه على أنه إجراء اللغة بمقتضى فعل فردي في الاستعمال.

وبهذا المنظور تؤدي العلامة المنطوقة/ المكتوبة وظيفة في الخطاب البشري، وتأتي العناصر اللغوية لتنظم بنفسها إلى علم اللغة، وتجد بفضل هذا

---

1 –Anrico Arcaini, Principes de linguistique appliquée, Bibliothèque scientifique Payot, Paris 1972, P 59.

الانضمام كل أجزاء اللغة Les parties linguistiques مكانتها الطبيعية. وفي هذا المقام لا يؤخذ مصطلح "لسانيات" التلفظ (الحديث) بمفهوم المظهر الفيزيائي أو إنتاج الكلام ولا التحولات التي تطرأ على المعنى العام للكلام بسبب الوضعية ولكن المقصود «العناصر اللغوية التي تنتمي إلى اللغة وتتنوع دلالتها من كلام لآخر»[1].

ونقول أخيرا نعم التفرقة التي أدلى بها "سوسور" بين اللغة والكلام، فقد سمحت لنا أن ننظر إلى كلامنا بوجهة نظر أخرى، رؤية فيها كثير من التأمل والتحقيق إذ أصبحنا نتسائل: لما نقول ما نقوله في سياقات معينة؟ كيف يكون لنا رسائل جاهزة قبل التلفظ بها والتي تتغير وتعدّل من حين لآخر؟ لماذا نتحدث؟ لماذا لا نصرح بأشياء ونكتفي بالتلميح فقط؟ كيف نصل إلى غاياتنا في الكلام دون المساس بحقوق الآخرين؟...

2- التلفّظ/ الحديث

إنه عندما أصبح الكلام عنصرا أساسا تحولت اللغة – التي تجري بين قطبي التواصل بفضل الانسجام – إلى نشاط كلامي وفعالية لفظية. تظهر نظريات التلفظ Théories d'énonciation لتدخل ضمن لسانيات الكلام، هذه اللسانيات التي لم توضع محل الدراسة والتحليل لتوجيه البحث اللساني توجها لغويا محضا، وفي هذا المقام يمكن الحديث عن علم اللغة الخاص، بينما علم اللغة الكلام لم يطرق بابه إلا من طرف "إميل بنفنست" فيعرّف التلفظ ضمنه بقوله: «إجراء اللغة بمقتضى فعل فردي في الاستعمال»[2]. أما

1 –E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T 2, Gallimard, Paris 1974, P 80.

2 –E. Benveniste, op. cit, P 80.

بالنسبة لــ"أونسكمبر Anscombere" و"ديكرو Ducrot" فهي عبارة عن نشاط كلامي مؤدّى (محقق) من قبل المتكلم في اللحظة التي يتحدث فيها، ولكن أيضا من قبل المستمع في اللحظة التي يسمع فيها.

إن التلفظ من الناحية المبدئية هو مجموعة من الظواهر المُشاهدة عندما نبدأ في الحديث، وضمن فعل تواصلي معيّن، فينبغي أن يكون للفرد ملكة لغوية يقوم بتسخيرها انطلاقا من تداولاته وإلاّ بقيت تلك الملكة في مواطن اللاملفوظ.

اعتبر التلفظ/ الحديث في الجوهر التاريخي ظاهرة عرضية Evénementielle تحدث مرة واحدة، يستحيل حدوثها مرتين متماثلتين مما يجعل وصفها صعبا حدا، ولذلك دعيت عند اللسانيين بالنوع المثالي للمجهول L'archétype de l'inconnaissable، ومن الناحية الدلالية يكون من الاستحالة المنهجية دراسة التلفظ في معناه الخاص، بينما نجد في اللغة الفرنسية اللاحقة "TION" تؤدي دورين: الفعل ذاته وإنتاج الفعل.

بهذا المعنى يكون مفهوم التلفظ قد سجل تقدما ملحوظا بانتقاله من مفهوم دلالي لآخر، ولكن إلى أيّ حدّ سوف يتوقف عنده المفهوم الدلالي في مقابلته للملفوظ L'énoncé؟

الإجابة تفرض علينا معرفة أن الملفوظ متعدد الدلالات:

- الملفوظ: جملة محققة حسب "جون ليونز J. Lyons".
- الملفوظ: وحدة نصية، تتابع بنيوي من الجمل (في اللغة أو في الكلام).
- الملفوظ: تتابع من الجمل المحققة حسب "جون ديبوا".

وفي مجموع هذه المصطلحات يجب الوقوف عند الحدود الفاصلة بين الملفوظ والتلفّظ، وذلك ابتداء من اللحظة التي يتوقف عندها التلفظ، على أن

يكون فعلا لإنتاج الملفوظ. تؤكد "لوسيل كودراس Lucile Courdres" أنه في اللحظة التي نقف فيها عن اعتبار التلفّظ كفعل إنتاج الملفوظ فالإشكالية التي سوف تُطرح هي كشف قوانين التلفّظ Les lois de l'énonciation من خلال الملفوظ المحقق أو المؤدى. فهل توجد بنى خاصة بالتلفّظ، عوامل خفية قابلة للتحليل، والتي تسمح بتأسيس عملية التلفظ داخل الملفوظ، شيء مشابه بالبحث عن خيط غير مرئي لكنه موجود في قطعة القماش[1]. فلصعوبة هذه الإشكالية التي تطرح نفسها بنفسها، ولعدم القدرة على معالجة فعل إنتاج الملفوظ مباشرة، نكتفي بالبحث عن تحديد ووصف بصمات وآثار هذا الفعل في الخطاب السياسي أي المواضع التي يدخل في إطارها تشابك الأحداث التلفظية لمختلف مكونات الإطار التلفظي Cadre énonciatif.

نظر "سوسور" إلى الظاهرة اللغوية نظرة أحادية الجانب بفصل اللغة عن المتلفّظ، ذلك ما لا يرتضيه "شومسكي" بحيث يقول هو وأتباعه بالفرق الأساسي بين معرفة المتكلم بلغته، أي نظام القواعد المتمكن منه، واستخدامه الفعلي للغة في مواقف الحياة الواقعية، وقد أطلق على الأول مصطلح قدرة أو كفاءة Competence، وعلى الثاني مصطلح الانجاز أو التأدية Performance.

يؤكد "شومسكي" على انسجام الجزئين؛ الملكة كمعرفة باطنية للمتلفظ، معرفة بالقواعد التي تحكم لغة الفرد والتي تسمح بصياغة عدد غير متناه من الجمل ميزتها الأساسية الصفة الإبداعية، مخزون ذهني من الصيغ والتراكيب

---

1 –C. K. Orecchioni, op. Cit, P 30.

الكلامية (اللفظية) لم ينطق بها من قبل، والملكة بطبيعتها هذه لن تحقق أهدافا خاصة للتخاطب إلا حين اقترانها بمصطلح ثان هو الأداء الكلامي.

إنّ اللغة ليست مادة مجهولة إلى حدّ عدم الكشف عنها، فهي موجودة في أذهاننا، تصرفاتنا وأقوالنا... تحوّلت إلى نشاط واستعمال عندما اتخذت مفهوم الخطاب، احتلّ هذا الأخير ضمنها مرتبة أكبر، والنص بهذا المفهوم لم يعد نقاطا ثابتة تتتابع على خطّ أفقيّ، عديمة الصلة بسبب إنتاجها، بل ملكة لغوية مميّزة لها صلة وثيقة بفعل إنتاجها، ولن تمثل إلاّ إمكانات تعبيرية تتم بواسطة الحديث الفردي «فهناك حاجات نفسية عديدة يتم إشباعها من خلال الأحاديث... والتعبير عن الذات في المحادثة، وهو بمثابة خبز مشترك بين الناس...»[1]. يتجسد جوهر اللغة في النظام، أمّا اعتبارها ممارسة فردية فلم يضطلع بها إلاّ "بنفست" بتجاوزه الفصل القائم بين اللغة والكلام، «فثمة فرق عميق بين اللغة بحسبانها نظاما من الأدلة، واللغة كممارسة يضطلع بها الفرد، والفرد حين يمتلكها تتحول إلى إنية من الخطاب• Instance de discours »[2]. في هذا الصدد ينبغي عدم الخلط بين اللسانيات بمعناها العام ولسانيات التلفظ، يقول "ديكرو": «عندما نتحدث عن لسانيات الحديث (التلفظ) فإننا نتناول هذا المصطلح بمعناه الضيق.

لا نأخذ المظهر الفيزيائي لبث واستقبال الكلام الذي يندرج ضمن علم النفس اللغوي أو أحد تفرّعاته ولا التحولات التي تطرأ على المعنى العام

1- عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص، ط 1، الدار التونسية للنشر، تونس 1984، ص 14.

• إنية تمثل أنا أنت، هنا والآن ، جمعها في المخاطِب، المخاطَب، الزمان والمكان (الاطار الذي يتم فيه الحديث).

2 –E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Tome I, Gallimard, Paris 1966, P 254-255.

للكلام بسبب الوضعية، وإنما المقصود هو العناصر التي تنتمي إلى اللغة وتتنوع دلالتها من كلام لآخر مثل أنا، أنت، هنا، الآن، إنّ الشيء الذي تحتفظ به الدراسة اللسانية هو البصمة التي تتركها عملية التلفظ في الكلام»[1]، وهو ما قام إميل بنفنيست بتوضيحه من خلال تفرقته بين التلفّظ والملفوظ.

فالتلفظ نظرية تتناول بالدراسة بعض العناصر اللغوية التي لا تُعرف دلالتها المرجعية إلاّ من خلال السياق، وتمثل آلية وعملية تحول اللغة إلى خطاب، وتتحقق بتوافر ضمائر الشخص، الزمان والمكان (هنا والآن)، عناصر لا تحيل إلى شيء في العالم، ولا على أحوال موضوعية في الزمان والمكان، ولكن تحيل إلى إنية الخطاب الذي ترد فيه، تمكن المتكلم من إسناد اللغة لصالحه بمجرد نطقه بلفظة "أنا"، وتنصيبه شخصا آخر أمامه يمثل مخاطَبه: « إنه يمكن تحديد التلفظ بالنسبة للغة بوصفه حدث امتلاك للغة، فالمتكلم يمتلك الجهاز الصوري للغته ويعلن عن موقعه كمتكلم من خلال أمارات خاصة، لكن بمجرد أن يقوم بذلك يقوم في ذات الوقت بتنصيب الآخر قبالته أيا كانت درجة الحضور التي يحولها للآخر»[2].

بهذا الاعتبار يبدو أن المتكلم ذو مكانة هامة في لسانيات التلفّظ حتى أنه دُعي بمتكلم صانع الأقوال Le locuteur – scripteur، يتدخل في الخطاب كبعد في إطار شروط معينة لتحقيقها، وبحاجة إلى مستمع يتحول بدوره إلى متكلم بفعل خاصية التناظر، أحيانا ما يكون هو المتكلم ذاته، يقول "سابير": «المتكلم والسامع مندمجان في شخص واحد، ويمكن أن يقال بأنه ينقل الأفكار إلى نفسه»[3]. تحيط بالمتكلم والسامع مكونات مثل الزمان،

1 –Ducrot et T. Todorov, op. cit, P 405.

2 –E. Benveniste, op. cit, PP 241-242.

3– عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص، ص 31.

والمكان، والسياق لتشكل ما دعاه "بنفنست" بالجهاز الصوري للتلفظ، وعودة المتكلم إلى هذا الجهاز يعني أن يعلن عن نفسه كما يعلن عن شخص آخر يتحدث إليه.

يعتبر المتكلم والسامع جزئين من الوضعية التلفظيّة Situation d'énonciation، حيث يقيم المتكلم علاقة مع مخاطَبه وكذلك مع ملفوظه (قوله) ويتجسد ذلك في الأحداث الكلامية، والشيء الغالب في هذه الأحداث أنها تسمح للمتكلم بأن يخص نفسه بالحديث، وينظم حوله المعطيات المكانية والزمانية أو ما يدعى مجموع الحيّز التخاطبي L'espace discursif.

من الملاحظ أنّ تضمين الشخص الآخر في الكلام هو المُعطي الأول المكون للحديث، ومرجعية الملفوظ هي المتكلم إذ لا ينسب الكلام إلاّ لقائله، «فأنا وأنت لا يضمران مفهوما ولا شخصا معينين ولكنهما يسمحان للمتكلم من احتلال منزلة الفاعل في الخطاب مع علاقة تتوفر بينه وبين المرسل إليه»[1]. وبتعريف التلفظ على أنه انتقال اللغة من مستوى النظام إلى مستوى الممارسة الفردية يتحدّد الملفوظ على أنّه سلسلة من الجمل أو الحروف مثل "آه" الدالة على التوجع والألم، حرفان قيلا في حالة معينة وفي سياق معين، ونُطِقَ بهما ليوجّها إلى الغير، بناء على ذلك يكون للملفوظ بعدان: بعد لساني، وبعد غير لساني (سياق التلفّظ).

طالما اعتبر السياق جزءا خارجا عن البنية اللغوية للقول، لكن مع اللسانيات الحديثة تقرر وجوده في البنية ذاتها وبأهميته في تحديد غرض الكلام، يقول "تودوروف": «إنّ الحالة غير اللغوية لا تؤثر من الخارج كقوّة

1- ك. فوك، ب. لوفوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب المنصف عاشور، د. م. ج، الجزائر 1984، ص 134.

آلية Force mécanique ولكن تدخل في القول كعنصر ضروري في بنيته الدلالية»[1]. يتجلى كل ملفوظ في شكل ومعنى، ويتبلور مجموع هذا الأخير فيما يدعى بالنصوص. ولا تتحدد النصوص من خلال الأشكال اللغوية التي تكونها (الكلمات، الأشكال المرفولوجية والتركيبية والأصوات والنغمات) فحسب، بل أيضا من خلال ظواهر غير لغوية للوضعية من زمان ومكان التلفظ (أين ومتى)، الموضوع (نص الحديث)، وعلاقة المتخاطبين بما يحدث (التقدير).

يؤدي تحديد هذه العوامل إلى فهم الملفوظ في حدّ ذاته، ويبقى العامل التقديري أكثر أهمية من الأبعاد الدلالية والزمانية (يتجلى ذلك في النصوص الأدبية على الخصوص).

فقد تكونت لسانيات التلفّظ بهدف وصف العلاقات التي تنشأ بين الملفوظ ومختلف عناصر الإطار التلفظي بمعرفة كل من:

- المشاركين في الخطاب (المتكلم والمخاطَب).
- سياق العملية التخاطبية (الظروف المحيطة بالعملية التخاطبية).
- الظروف العامة لإنتاج الملفوظ وتلقيه: طبيعة القناة، المحتوى السسيو – ثقافي والتاريخي، قيود وعوائق العالم التخاطبي Contraintes de l'univers du discours.

وإن ميزت هذه العناصر الملفوظ الشفوي/ المنطوق، وكانت أكثر جلاء فكذلك المكتوب منه، فلمعالجته ينبغي كشف آثاره التي توحي بوجود

1 –T. Todorov, M. Bakhtine, Principes dialogiques, ed du Seuil, Paris 1985, P 67.

المتكلم في عملية الحديث أو التلفظ، وبوجود المخاطَب، وبالحالة التلفظيّة•، ويكون ذلك بالشكل التالي:

- الملفوظ المسند إلى المتكلم Locuteur
- الملفوظ المسند إلى المخاطَب Allocutaire
- الملفوظ المسند إلى الحالة التلفظيّة Situation d'énonciation

ويمكن اعتبار الأحداث التلفظيّة Actes énonciatifs تلك الآثار اللغوية لحضور المتكلم في خضم كلامه (ملفوظه)، أو المواقع التي تدخل في إطار الأنماط الضابطة لمواقف المتكلم إزاء ما يتلفظ به (الذاتية Subjectivité في الكلام حسب "بنفنست").

فالإشكالية التلفظية Problématique énonciative إذن تتحدد بالبحث عن شيء آخر يتعلق باستعمالها بتوظيف جهاز عام، أو آلية عامة تؤثر على اللغة بأكملها بطريقة أو بأخرى. ولكن ينبغي أن نميز في هذه الإشكالية بين ما هو تلفّظ وبين ما هو ملفوظ énoncé et énonciation. «إنّ التلفظ في ذاته عمل نقوم به»[1]، دعاه "أوستن" بالعمل التلفظي Actes locutionnaire، يرتبط بالملفوظ ارتباطا وثيقا لا يفصل بينهما غير الذهن، دعيا بالتلفّظ والملفوظ، أو القول والمقول، وبالتالي ينبغي أخذ الحذر عند التعبير عن التلفظ، فهو الفعل عينه لإنتاج الملفوظ (القول) وليس نص الملفوظ الذي يشكل مركز اهتمامنا، ولكن سنسعى إلى استجلاء عناصر العملية التلفظية من خلاله.

يمكن معالجة التلفظ من عدّة جوانب أهمها:

• يمكن اعتبار المتكلم والمخاطَب كأجزاء من الحالة التلفظية.

1- محمد الشاوش وآخرون، أهم المدارس اللسانية، ص 104.

1- من الناحية التلفظية: ظاهرة النطق (المرفولوجية).

2- افتراض التحويل الفردي للغة إلى خطاب، يتعلق الأمر بكيفية تشكل المعنى في الكلمات.

3- تعريف التلفظ ضمن الإطار الشكلي لتحققه.

وبذلك تكون اللغة قد حققت ضمن النظرية الحديثة حيوية ونشاطا بفعل ممارسة الفرد، فهي تتجسد في التلفّظ كوسيلة للتأثير في سلوك المستمع، تعدّ لهذه الغاية جهازا من الوظائف مثل الاستفهام، الإثبات، التعجب، الأمر... ضمن هذه الوظائف تتحدد الأنماط الصيغية بإعلان المتكلم عن مواقفه إزاء ما يقول مثل الرغبة، فالمتكلم يعلن عن نفسه، ويصل نفسه بالآخر عن طريق علاقة تسمح بأن يعبر عن أغراضه بدوره، وهي ميزة تجعل ما يدعى بالإطار التمثيلي للتلفّظ في صورتين ضروريتين: الأولى مصدر والثانية هدف، وهذه هي بنية الحوار.

يمثل الحوار صورة التلفظ المنطوق في أدق تجسيداته، بينما التلفظ المكتوب فيتجلى في صورتين:

- الكاتب يعلن عن نفسه وعن الآخرين... بالكتابة.

- الكاتب في خضم كتاباته يضع أشخاصا يتلفظون (متلفظون)، أي ما يمكن أن نطلق عليه بالتلفظ المنطوق داخل التلفظ المكتوب، كما ينتقل الحديث من مفهوم الإخبار والمحادثة (الحوار) إلى اعتباره آلية إنتاج النص، إدراج المتكلم في خضم كلامه، فيعرف التلفظ في هذا المقام «كآلة لتوليد النص، انبثاق الموضوع التلفظي، إدخال المتكلم في خضم كلامه»[1]. إنّ معالجة الملفوظ تحيلنا إلى البحث في الإشكالية التلفظية عن الأساليب التقييمية

1 -C. K. Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin éditeur, Paris 1980, P 29.

(التقديرية)، والتي بواسطتها ينسخ المتكلم علاماته في الملفوظ، ويسجلها في الرسالة (الملفوظ) بشكل صريح أو ضمني Explicites ou implicites، ويتموقع إزاء ذاته (مشكل المسافة التلفظية)، وبناء على ذلك يمكن اعتبار اللغة لعبة تمتزج بالواقع اليومي، وعلاقتها توحي إلى عدم وجود حديث بمعزل عن عنصري المتخاطبين، ودون استنادهم إلى مرجعية معينة، وزمان ومكان معينين...

2-1- المرجعية La référence

اعتبرت اللسانيات التقليدية المرجعية La référence مجالا ينبغي إبعاده من الدراسة اللغوية بالرغم من الأهمية التي تكتسبها في فهم الخطاب البشري، فقد كانت حجّتها في ذلك استحالة الجمع بين علامات من طبيعة متنوعة، وكون المرجعية من طبيعة غير لغويةExtra linguistique، فلا مجال للرجوع إلى الأشياء لتفسير العلامات اللغوية.

بيد أنه رغم حجج اللسانيين لتفسير استحالة الاعتراف بالمرجعية فإنها توسعت وأخذت أبعادا متعددة، عالجها الكثير من العلماء بطرح إشكالية العلاقة بين الخطاب والعالم الواقعي مثلما فعل ذلك "كلود ليفي ستروس" مؤكدا أن التجربة الحياتية المعيشة هي التي تشكل الحقل المرجعي، وأن الشيء المدرك لا يكفي أبدا لتحديد المرجع بينما يدعو "أسوالد ديكرو" عادة «المرجعية العبارات التي تسمح للمتكلم بالإشارة إلى المخاطَب أو إلى أشياء خاصة من عالم الخطاب، أكان هذا العالم حقيقيا أم خياليا»[1].

1 –O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Hermann éditeur, 3éme éd, Paris 1972, P 221.

من الواضح أن الواقع الخارجي مرتبط بتجربة الأشخاص الخاصة، يقول "جورج مونان" «إن اللغة في ذاتها هي مجموعة من البنى والأشكال يرتبط وجودها بتجربة المتخاطبين بالعالم»[1]، فالوظيفة المرجعية للغة هي التي تحدد أبعاد الخطاب الحقيقية، وتكتسب مشروعيتها حينما تتطابق العلامات اللغوية مع الواقع الخارجي.

إذا اعتبرنا الملفوظ énoncé مساويا للمدلول signifié، فإن ربطه بالدال يشكل ما يدعى بالدليل الذي يخضع في علاقته المتباينة لإحالات على العالم اللغوي وغير اللغوي، فهو عملية ذات وجهين يضمن الربط بين المفهوم والصورة السمعية. الأفكار متصورات ذهنية، وجودها غير مطلق، مجال من الضبابية لا نستطيع حدّه، يقول "سوسور": «إنّ فكرنا بقطع النظر عن التعبير عنه باللغة لا يعدو أن يكون كتلة مبهمة الشكل غامضة الملامح»[2]، فلطبيعة الأفكار الغامضة يمكن التعبير عنها بعدة أشكال، وتقطيعها حسب عدة إمكانات، وبذلك وظيفة المرجع تجعل الدليل اللغوي في علاقة لا مع عالم الأشياء، بل مع العالم كما يدرك داخل المكونات الايديولوجية لثقافة ما، و«اللغة لا تختار دوالها أي ألفاظها عرفيا، ولكن تختار الأقسام المناسبة لكل ظاهرة وذلك حسب نظرتها إلى العالم»[3]. واعتقاد "سوسور" بالطبيعة النفسية لكل من الدال والمدلول لا ينفي عدم اعترافه بوجود عامل ثالث وأساسي في العلاقة التي تربطها بعضها البعض، ويدعى بالمشار إليه في الواقع Référent مشكلا مع الدال علاقة تلازمية ذات

---

1 –G. Mounin et autres, Dictionnaire de linguistique, Présse Universitaire de France, Paris 1984.

2– فرديناند دوسوسور، دروس في الألسنية العامة، ص 172.

3– محمد حسن عبد العزيز، سوسور رائد علم اللغة الحديث، ص 31.

طبيعة مادية حسب بنفنست، فالمرجعية إذن تكتسب شرعيتها من الواقع أو الخيال (خاص بالميدان الأدبي).

يتلقى المخاطَب علامات لغته أو لغة أخرى، ويؤوّلها عن طريق إرجاعها إلى عالمها الحقيقي أي انطلاقا مما يقوله المتكلم عن نفسه وعن الآخرين، وليكون قادرا على ترجمة خطابات المتكلم ينبغي أن يشاركه في الوضع، أي اللغة التي يتحدثان بها، وأن يملك خلفيات مسبقة عن موضوع الحديث إذ من الصعب جدا أن نفهم كمتلقين خطاب الرئيس الأمريكي المتحدّث عن تاريخها وحاضرها إذا كنا نجهل اللغة الانجليزية والخلفيات الثقافية والتاريخية لتلك الأحاديث.

وأن يعتمد الفرد في مجتمعه على المرجع يعني أن يخضع للسلوك الجمعي، وللأخلاق، للمعطيات الثقافية... فهو حين استعماله للغة بوظيفتها المرجعية يعطي للخطاب أو الحديث بعده الحقيقي في التأدية (الانجاز)، أمّا الكلام فيتوقف على مدى مطابقة العلامات والأحاديث للواقع مثلما تتدخل المواضعة كشرط لفهم العلامات اللغوية كونها كما تقول "أوركيوني": «مجموعة من الاتفاقيات والعقود الضمنية التي بها يشارك أفراد مجموعة لسانية ليتكوّن النمط اللغوي»[1]، ومن الممكن اعتبارها مرجعا يستند إليه الإنسان في علاقاته مع بني البشر.

بهذا المفهوم تعتبر المرجعية القاعدة الأساس لكل اتّصال وتواصل؛ فهي التي تحدد العلاقة بين الملفوظ والموضوع الذي تحيل إليه، وتدل على سيرورة العلاقة بين الملفوظ والمرجع أي مجموع الآليات التي تصل بعض الوحدات اللغوية ببعض الوحدات من الحقيقة غير اللغوية بمفهوم "أركيوني"،

1 –C. K. Orecchioni, op cit, P 34.

بينما لا يحدد "ديكرو" المرجعية إلا من حيث ناحية الترميز وفك الرموز الذي يقوم فيه الإدراك الأكوستيكي أو المرئي للدال بتوجيه المتلقي إلى نوع من المدلول الذي يتحدد بفضل الكفاية وتمكن المتكلم في علم المفردات، والمدلول باعتباره أصغر الوحدات اللغوية المجرّدة Sens abstrait يقوم هو كذلك بتحديد المرجع الملائم.

يوظف الفاعل في الخطاب أو الحديث ثلاثة أنواع من الآليات المرجعية: المرجعية المطلقة، المرجعية المنسوبة إلى السياق•، والمرجعية المنسوبة لحال التخاطب أو الضمائر.

- المرجعية المطلقة Référence absolue: الحديث عنها في حال ما يستلزم لتعيين شيء معين، الرجوع إلى الشيء ذاته دون المعطيات الملحقة به.
- المرجعية المنسوبة إلى السياق: عندما نقول مثلا "أخت محمد"، فلتعيين "محمد" يستلزم على المتكلم أن يعود إضافة إلى "محمد" ذاته إلى شخص آخر، وهو أخته، كعامل مرجعي. إنّ الدال "أخت" لم يرتبط بصفة مطلقة بـــ"محمد" مادام يمكن تعيين هذا الأخير بطريقة بديلة مثل "ابنة عمر"، "خالة سليم"...
- المرجعية المنسوبة إلى الحالة: إن الشخص ذاته يمكن أن يعين بواسطة الضمائر أنت، أنا... أنا محمد، هو محمد... فاختيار الوحدة الدالة الملائمة لتأويلها يتحقق عندما تؤخذ حال الخطاب بعين الاعتبار أي الدور الذي يؤديه الشخص (متكلم، مخاطَب،

• حددت "أوركيوني" السياق Contexte: بسياق الملفوظ، وهو المحيط اللغوي وغير اللغوي، بينما نجد مصطلح Cotexte الذي يتعلق فقط بالسياق اللغوي (النحو، الصرف، المعجم...).

شخص متحدث عن)، ويمكن أن ندعوها بالمرجعية الضميرية Référence déictique.

في حدود هذه الآليات تستدعي دراسة الإطار المرجعي للنص السياسي دراسة مستويات المرجعية في هذا النص، مستوى المرجعية بالنسبة للشخص المخاطِب، وبالنسبة للجمهور المُتحدَّث إليه، ومرجعية النص ذاته، ودراسة هذه المرجعيات يعني دراسة مرجعية ضمائر الشخص وظروف الزمان والمكان، ودراسة العلامات الدالة على المعطيات السياسية والأيديولوجية والفلسفية للمتكلم...

2-2- الضمائر La deixis

تلعب الضمائر باعتبارها ظاهرة لغوية دورا هاما في ضمان الاطار التداولي للحديث، ولأهميتها تلك ترجم الضمير أو المبهم من الانجليزية Schifters، ويشمل الضمائر وظروف الزمان والمكان، أنا، هنا، الآن، كما ترجم إلى الفرنسية بـــ Deictiques أو Embrayeurs.

دلت الضمائر عند العرب على معنى التخفي والاستتار و«الإضمار بمعنى الاستتار ليس سوى علامات يشار بها إلى ما لم يصرّح بذكره، وهو بهذا قريب من معنى الحذف»[1]، لأنه بوجود ظاهرة الحذف في اللغة يكون المتكلمون مجبرين على اكتساب قدرة الإشارة إلى الأشياء التي تدخل ضمن الحديث الشفوي/ المكتوب. تمثل هذه القدرة الوظيفة المرجعية في اللغة (الشيء أو الأشياء المشار إليها بواسطة عبارة ما تشكل مرجعها)، حقيقة

1- محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف، مصر،د.ت، ص 12.

ليست بالضرورة الحقيقية إذ ليس للغات الطبيعية القدرة على تشكيل العالم الذي ترجع إليه، إذن تستطيع تقديم عالم خيالي للتلفظ/ الحديث.

تجسد المرجعية مجموعة الآليات التي تتطابق مع بعض الوحدات ذات الحقيقة اللغوية ببعض الوحدات ذات الحقيقة غير اللغوية، وذلك يعني التعبير بواسطة الضمائر، تقول "أوركيوني": «الضمائر هي تلك الوحدات اللغوية التي يستلزم عملها المرجعي – الدلالي Sémantico-référenciel الاهتمام ببعض العناصر المكونة لحال الحديث بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه فاعلو الخطاب والحالة الزمانية والمكانية للمتكلم والمتلقي»[1]. إن وظيفة "أنا" هي «نطق المتكلم بـــ "أنا" في حال الحديث»[2]. "أنا" ضمير يقدم لنا نفس المعطى في أغلب الأحيان، ويبقى البحث عن الشخص الذي يرجع إليه الدّال موضوع التلفّظ، ثم إن الشيء الذي يتغيّر مع الحالة هو مرجع الوحدة المبهمة وليس معناها، كما يشير "أنت" إلى المستمع المتلقي للخطاب.

يتشكل الحديث أو الخطاب بين "أنا و"أنت"، وتحقق الفاعلية في اللغة يعني الحديث عن الضمائر التي تلعب دور تحويل اللغة إلى ممارسة ونشاط فردي من خلال الاستعمال بحيث أن المتكلم حين يملك اللغة ويتحكم فيها فهو يجعلها من إمكاناته، وينصب نفسه في مرتبة عالية ضمن العملية التخاطبية، ولا يتحدث إلا لشخص ينصبه أمامه، يقول "مانغونو": «عند استعمال "أنا" و"أنت"... فكل متكلم يرجع نظام اللغة لفائدته، فـــ "أنا" و"أنت" ليسا علامات

---

1 –C. K. Orecchioni, op. Cit, P 34.

2 –D. Mainguenau, Eléments de linguistiques pour le texte littéraire, Dunod, 3éme Edition, Paris 1986, P3.

لغوية لنمط خاص من المبهمات (الضمائر)، إنها قبل كل شيء عوامل تحويل اللغة إلى خطاب»[1]. فما هو مرجع الضمير؟

إنه حسب "أوركيوني" تكون ضمائر الشخص قبل آية حالة تلفّظية ذات صفة دلالية يتراوح مرجع كل وحدة لغوية منها من حديث إلى آخر، وبالرجوع إلى مصطلحية "جون ليونز" فالوحدات اللغوية غير الضميرية Unité linguistique non – deictique تحتوي معنى حقيقيا ثابتا، بينما الوحدات اللغوية الضميرية باستقبالها وتقبلها لمرجع خاص (في حال الحديث) لا تملك معنى حقيقيا محددا في اللغة.

فالقول أن الضمائر يتغير معناها في كل حديث غير محدد بدقة، هي عند "بنفنست" أشكال فارغة دون مضمون مادامت لم تدخل في السياق، مادة فارغة من كل مفهوم وموضوع، لكن هذه الأشكال أو الصيغ تجد لنفسها محتوى انطلاقا من لحظة تلفّظ الفرد بها ضمن حال الحديث، ويكون المتكلم قادرا عن طريقها على الإحالة إلى نفسه، إلى أن يعتبر "ريكور" أن الضمير "أنا" لا يحتوي على الدلالة في ذاته، فـــ "أنا" هو الذي يتحدث عن ذاته في ملفوظ ما.

فأن يكون للضمير "أنا" معنى ذلك الشخص الذي يتحدث، يعني أن يسجل أهميته في العملية التخاطبية، ولا يتخذ معنى إلاّ في الحالة التي يتحدث فيها ذلك الشخص، ويشير إلى نفسه بقوله "أنا".

تعارض "أركيوني" الفكرة بقولها: «يمكن للضمير ألا يكون له موضوع، ولكنه من المستحيل ألا يكون له مفهوم، ولولاه لتعذرت الترجمة

---

1 –D. Mainguenau, Approche de l'énonciation en linguistique française, Hachette, Paris 1981, P 34.

من لغة إلى لغة أخرى»[1]، وفي اعتقادها أن الضمائر أشكال فارغة في حقيقتها، وذلك من الناحية المرجعية فقط، أما من الناحية الدلالية فليس كذلك[2]. إلا أن الضمائر تفتقد المرجعية في الواقع، ولكنها تبقى أشكالا وصيغا دالة حيث يحمل كل ضمير دلالة معينة أثناء إشارة الأشخاص إلى أنفسهم أو إلى غيرهم أثناء حال الخطاب.

فليس للضمائر من موقع إلا حال الحديث، بالرغم من اعتقاد البعض ومنهم "مانغونو" بأنها تحيل إلى مواضع غير لغوية Non – verbal، فمرجع كل من "أنا" و"أنت" غير واقعي، وإنما مرجعها حالي إذ لا يمكن معرفة مرجع "أنا" و"أنت" قبل استعمالها من قبل الفرد، في هذا الصدد يجب الفصل بين اللغات في تقسيمها اللساني بحيث أنّه «على صعيد اللغة الفرنسية يتسم ضمير المخاطَب "أنت" بسمة عدم التحديد في حال Tu، أما "أنت" كضمير توكيدي في حال Toi، فيكتسب قيمة معرّفة في حال حضور الشخص المخاطَب L'intérlocuteur»[3]. لقد حُسمت مسألة الفصل بين الضميرين "TU" و"Toi" باتجاه الشخص المخاطَب "Toi"، بينما نلحظ في اللغة العربية الفصل على صعيد آخر، وهو جانب التذكير والتأنيث "أنتَ" و"أنتِ" ويصبح من الضرورة الفصل بينهما لما ينجر عنهما من الخلط بإحالتهما إلى أصحابهما.

يتضح أن في حالة الحديث يكون المتكلم باستخدامه الضمير "أنا" غير مجبر على ذكر اسمه – وهذا في جميع اللغات – واستخدامه للضمير "أنت"

---

1 –C. K. Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, P 37.

2 –C. K. Orecchioni, Op.Cit, P 44.

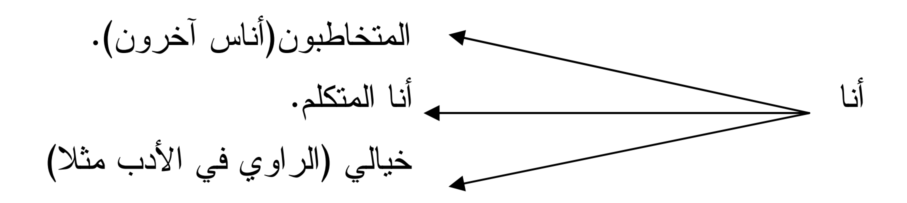
3– بيار أشار، سسيولوجية اللغة، ترجمة عبد الوهاب ترو، ط 1، منشورات عويدات، بيروت لبنان 1996، ص 88.

يجعله لا يذكر اسم المخاطَب، يمكن وصف هذه العملية بالاقتصاد اللغوي ما دامت عبارات صغيرة تؤدي معنى معينا، أما توظيفها فيختلف من فترة إلى أخرى:

1/ "أنا" قد يحيل على شخصية المتكلم نفسه، مثل قول "أنا أبكي"؛ فصفة البكاء لا أنسبها إلا إلى نفسي بالرغم من وجود العلامة الدالة على ذلك (الدموع)، وتظهر من غير أن يصرّح بها الإنسان، فالدموع التي تسيل علامة للألم، كما يمكن أن تكون علامة للفرح، ويمكن للإنسان التصريح بها أو عدم التصريح.

2/ قد يحيل "أنا" على المتخاطبين وأناس آخرين، فيمكن أن أتحدث ولكن باسم آخرين قصد تمثيلهم، أي أن القضية المطروحة مشتركة؛ مثلا: "رفضنا الاستعمار..." ويمكن أن ندعوها بأنا الجمع.

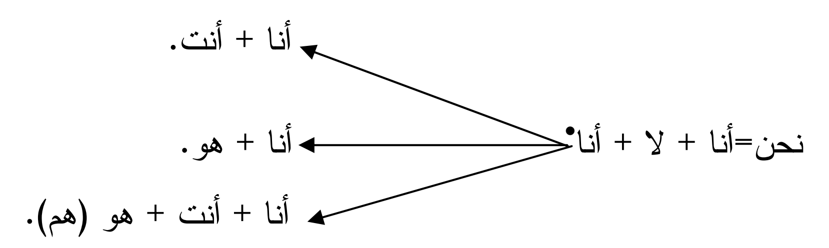
3/ قد يحيل "أنا" على المتكلم الذي يتخذ بإزاء شيء ما مسافة، أي بعدا، فيتّخذ موقع الراوي الخيالي، كالتخيل في الأدب، وإن لم يظهر فلديه وظيفة.



إنه لا يمكن أن نجد مجموعة من الأشياء أو الأشخاص دون أن نشير إليها، فإشكالية ثبات معنى الضمير "أنا" تبقى مطروحة في الوقت الذي لم تحدد مرجعيتها بدقة. فمرجع "أنا" هو الذي يقول "أنا" في حال حدث معين بمعنى يشير إلى نفسه، فيكفيه نطق "أنا"، كما يمكن أن يوظفه للتعبير عن

الجماعة، أو أراد أن يجعل الشخص المتَحدث عنه وراء حجاب، ولكن يلعب دورا في الوصف، بذلك تكون دراسة مرجعية خطاب الشخصيات هي دراسة لمرجعية الشخص وظروف الزمان والمكان، بمعنى التوقّف على ما يوفره الحوار الجاري بين الشخصيات «فالذاتية Subjectivité التي يعكسها "أنا" كمتكلم ينطق بلفظ معيّن في زمان ومكان معينين تمثل قدرة المتكلم على أن يفرض نفسه كذات»[1].

وإذا كان من الممكن أن يتطابق "أنا" و"نحن" في حال الخطاب حسب "بنفنست" فإنّ "أوركيوني" تعتقد عكس ذلك بقولها: «نحن لا يتطابق أبدا مع أنا الجمع إلا في حالات شاذة كحال المحفوظات والغناء الجماعي»[2]. أما توظيف "نحن" بمعنى "أنا" فنادر جدا، ويتوقف على إرادة المتكلم... إن اختيار الضمير المجهول "On" "نحن" يخضع لإرادة المتكلم لاسيما في الممارسة الشفوية حيث يعتبر استعمال الضمير الشخصي "نحن" في وضعية الذات حالة نادرة جدا»[3]، فـ "نحن" يعبّر عن "أنا" وعن لا-أنا"، ونعني بهذا الأخير "أنت" و"هو"، "أنا" و"أنت"، "أنا" و"هو"...



1 -E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T2, Gallimard, Paris 1974, P 259.

2 -C. K. Orecchioni, op cit, P 40.

3- بيار أشار، سسيولوجية اللغة، ترجمة عبد الوهاب تروّ، ص 88.

• اللا- أنا تحتوي كلّ الضمائر ما عدا "أنا".

يفترض معرفة أن المرسل (المتحدث) هو أول مستقبل لحديثه، وهو ما ينطبق عليه الخاصية الانعكاسية عند "أوركيوني": مادام "أنا" يحيل على نفسه، فهو يستجيب لهذه الخاصية، وينتقل إلى الخاصية التناظرية بتحول الكلام إلى "أنت"، بمجرد تحويله هذه اللفظة لنفسه.

فليس كلّ من قطبي التواصل (الحديث) في المستوى نفسه؛ يحتل المتكلم دائما الصدارة في الحديث، ولكنهما متلازمان لا وجود لأحدهما دون الآخر، وإن كانت اللغة بهذا الصدد حوارًا بين "أنا" و"أنت" كشخصين فهي تصبح وسيلة للتواصل بين الأفراد، الفكرة التي رفضها "بنفنست" بقوله أن اللغة ليست فقط الوسيلة الوحيدة الأكثر فعالية للتواصل إذ تسمح للأفراد بالتساؤل، القيام بإعلان، الأمر... مما يخلق الاستجابة عند المتلقي؛ فإذا أردت أن أصدر أمرا فإنني أضع نفسي في موقع الذي يستطيع أن يصدر الأمر وفي المرتبة المناسبة لذلك، وأضع المتلقي في موقع الذي يستطيع أن يطيع الأمر، وبالتالي لا أسأل إذا كنت غير متموضع لذلك الفعل، فعندما أصدر أمرا أفعل وكأن الشروط مجتمعة لتحقيق ذلك الفعل، وبقول آخر: « ليس لأن تلك الشروط مجتمعة إذن أؤدي الفعل ولكنه لأن ذلك الفعل مُؤدى فالشروط يفترض أن تكون مجتمعة»[1].

يتم الحديث بين المتكلم والمتلقي حين تكون الشروط مجتمعة ومتوفّرة، فقد أصبح للضمير وظيفة خطابية ضمن كلّ حديث، ولولا اعتبار الضمير حذفا وإبهاما لتكدّست اللغة، وأصبح الإنسان عائما في بحر من الألفاظ والمفردات المتشابهة، فأغلب الضمائر بحاجة إلى مرجع «والأغلب في هذا المرجع أن يكون اسما ظاهرا محدد المدلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا

1 −D. Mainguenau, Nouvelles tendances en analyse du discours, Hachette 1987, P 19.

الظاهر قرينة لفظية تعيّن الإبهام... لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما»[1]. فمن الواضح أنه صار لكل ضمير وظيفة يؤديها في الحديث، ولكن هل بقي التصور على حاله؟ وهل بقي كلّ من "أنا" و"أنت" في رتبة الضمائر المبهمة دون أيّ حافز بينهما؟.

- **الشخصية الثالثة في الخطاب (الحديث)**

تعدّ الشخصية الثالثة عنصرا أساسيا في الحديث، ميزتها أنها تبتعد عن الابهـام، ويدعـوها "جـون سرفونـي J. Cervoni" باللا – شخـص Non – personne، ولكن لا يمكن للضمير أن يعبر عن اللا – شخص، بحيث لا يظهر إلا إذا أراد المتكلم ذلك، تقول "أوركيوني": « إن التصريح القائل أن الضمير "هو" تكمن وظيفته في التعبير عن اللا – شخص يبدو غير صحيح تماما إنما يكون ذلك في بعض الأساليب التي يرغب فيها المتكلم تحديد طبيعتها»[2]. ثم لنا أن نتساءل من الذي وُجد أولا الإنسان أو الكلام؟ إذا كان الكلام هو الذي وُجد أول الأمر – وهذا غير معقول – فالإنسان ليس لديه فضل في وجود اللغة، أما من ناحية أخرى، أي كون الإنسان هو الذي ابتكر كلامه وأنشأه، فهو بغير حاجة إلى إسناد كلامه إلاّ في حال تحدثه عن شخص غير موجود حقيقة، فيجب معرفة كيف بدأ الإنسان الكلام، ولمن أسنده أول ما أسند؟.

إنه يمكن أن نطلق على "هو" الضمير الغيبي، ولا يختلف عن "أنا" و"أنت"، ولا يمكن تحديد وظيفة "هو" خارج أفعال الكلام Acte de parole حسب "مانغونو"، فالسياق اللغوي هو الذي يسمح بترجمة "هو" وربطه بسابقه

1- مصطفى السعداني، البنيات الأسلوبية في لغة الشعر العربي الحديث، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر 1987، ص 134.

2 –C. K. Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, P 34.

يقدم له مدلولا، والشيء نفسه بالنسبة لـــ "أنا" و"أنت" اللذان يفتقدان للمرجعية في حال فقدان الاستعمال الواقعي لهما.

يرجع الأشخاص بالضرورة إلى نصوص ومواضع منطوقة أما اللا – أشخاص تفيد التراسل مع أيّ شخص آخر من العالم (إنسان، جماد، شيء مجرد...) أمر يؤدي إلى مجموعة من الأمثلة المضادة بحيث أن المدوّنة الأدبية تمثل أكبر جزء، «فضمائر الشخص تبقى الأكثر جلية، والأكثر معرفة من الضمائر»[1].

أما بالنسبة لـــ"أنتم" الموظّفة غالبا في مقام الاحترام والتقدير لا تشكل الجمع بين "أنا" و"أنت". "أنتم" و"نحن" أشخاص مفخمة Personnes amplifiées؛ "نحن" يعني "أنا" + آخرون، "أنتم" يعني "أنت" + آخرون.

نحن ← أنا + أنا + (أنا + ...)
نحن ← أنا + أنت + (أنت + ...)
نحن ← أنا + هو + (هو + ...)

أنتم ← أنت + أنت + (أنت + ...)
أنتم ← أنت + هو + (هو + ...)
أنتم ← أنت + هم + (هم + ...)

وإذا عينّا شخصا واحدا بـــ "أنتم" فليس جمعا لعدّة وحدات ولكن تفخيما له.

إن الضمائر أشكال وصيغ فارغة Formes vides لا مرجعية لها، وليس لها وجود إلا حال الحديث/ التلفظ أو التعبير عنها بالكتابة، أو إسناد الأقوال إلى أصحابها استنادا إلى رأي "بنفنست"، لكن تأتي "أوركيوني" لتؤكد

1 –D. Mainguenau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, P 7.

عدم انسجام هذه الفكرة لكون الضمائر يتنوع معناها بتنوع المقامات. وبين هذا وذاك يمكن اعتبار الضمائر أشكالا فارغة لا مرجعية لها، وما يتغير مع المقام هو مرجع الوحدة المبهمة Unité déictique لا معناها الذي تكتسبه من التلفظ ونشاطه.

2-3- الزمان Le temps

لقد حدد التصور الفلسفي الزمن وقسمه إلى قسمين: الماضي والمستقبل، ولكون الماضي انقضى ولا يوجد في الحاضر، والمستقبل لم يحن أوانه بعد، فلا يمكن الحديث عن شيء يدعى الزمان، ولكن من الأفضل الحديث عن الكينونة؛ فنقول الأشياء الماضية كانت، الأشياء المستقبلية ستكون، أما الأشياء الحاضرة فكائنة.

إن إثبات أن لكل لغة نظاما خاصا للأزمنة لا يمنع من العودة إلى النظام العام (المتحدث عنه سلفا)، وإن لم يبحث النحويون الأقدمون في الجملة من حيث أنها قضية إسنادية، وأن الفعل طرف في الإسناد إلا قليلا، جاء المعاصرون لينظروا إلى الفعل على أنه مادة لغوية مهمة في بناء الجملة وهو «لا يعدو أن يكون حدثا يجري على أزمنة مختلفة تختلف في المُضي كما تختلف في الحال والاستقبال»[1]. ربط الزمان بالفعل، والتعبير عن الزمن يعني تموقع حدث على محور الأزمنة، سواء كان قولا أو نصا، فالبحث عن الزمان والمكان هو الكشف عن الظروف التي تتجلى فيها مرجعيتها انطلاقا من خطاب المتكلم شفويا كان أم كتابيا، بناء على ذلك فالحديث عن علاقة المتكلم المرجعية بالسياق الذي يدور فيه الحديث هو تحديد للزمان والمكان،

1- إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان 1983، ص 10.

وكشفهما مرتبط بشروط خاصة بالمتكلم وبإحداثيتي الزمكان اللتين يصدر عنهما الخطاب (الحديث).

أفضت دراسة "بنفنست" لهذا العامل اللامرئي المتحرك إلى تقسيمه أقساما ثلاثة معتمدا على علاقة المتكلم بالزمن:

1/ **الزمن الطبيعي:** يحس به الإنسان ويدركه في حياته، يختلف انقضاؤه من بيئة لأخرى، ومن مجتمع لآخر. يمتاز هذا الزمن عن غيره من الأزمنة باللا – نهائية والخطية بمعنى الاستمرارية La linéarité.

2/ **الزمن التاريخي:** يمثل الانسان جزءا لا يتجزأ من البيئة التي ينتمي إليها، ومادام كائنا حيّا يعايش مجموعة من الأحداث يمكنه أن يؤرخ لحياته من بدايتها إلى نهايتها أو العكس، وذلك عن طريق الذاكرة لتأليف ما يدعى بالسيرة الذاتية.

من اللسانيين من يحاول إبعاد الزمن عن المرجعية إذ يؤكد "بنفنست" أن الأحداث ليست هي الزمن لكن متضمنة فيه، بينما نجد "أوركيوني" تقول: «إن الزمن هو حصر حدث ما في محور الأزمنة بالنسبة لوقت معتمد كمرجع»[1]. ويعود هذا الزمن إلى تاريخ معيّن باعتماده مرجعا نظرا لأهميته التاريخية في حضارة معيّنة.

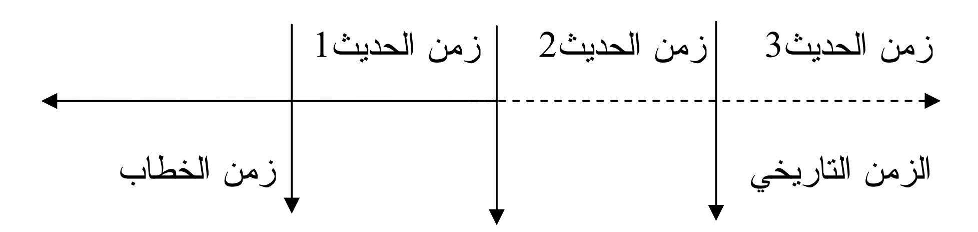
3/ **زمن الحدث:** الزمن اللغوي، أو ما يدعوه "بنفنست" بزمن الحديث أو زمن الخطاب حسب "تودوروف"، وهو البحث عن تمثيلية الزمن في ارتباطه مع لحظة الحديث. يتجلى زمن الحديث في الحاضر الذي يشكل

---

1 –C. K. Orecchioni, op. Cit, P 45.

مرجعيته، أما الماضي والمستقبل فمتعلقان به، فـ«كلما استعمل المتكلم الصيغة النحوية الدالة على الحاضر جعل الحدث مزامنا لحال الخطاب»[1].

يعبّر الزمن التاريخي عن الزمن الماضي، أما زمن الحديث أو الخطاب فيمكن أن يقع في أية نقطة من الزمن التاريخي، بذلك يمكن أن نجعل زمن التاريخي إلى الخلف وزمن الحديث إلى الأمام:



من الواضح أن زمن الحديث يعتبر حدّا فاصلا بين الزمن الماضي (المنقضي) P. simple، والحاضر Présent الذي لم ينقض بعد، فعليه لا تجعل اللغة الزمنين في نفس المستوى إذ أن كلا منهما يعبر عن فترة معيّنة، والسؤال الذي يبقى مطروحا: هل يلتقي هذان الزمنان؟ أم أنهما لا يلتقيان؟

يتجلى الزمن في اللغة بواسطة القرائن التي تتحدد بجوار الأفعال، عند نهايتها أو بواسطة الظروف (ظروف الزمان) التي تدعى بالمبهمات الزمانية: الآن، اليوم، الغد، أمس، الأسبوع الماضي... أما لحظة الحديث أو الخطاب فتبقى المحور الذي ترتّب بواسطته مبهمات الزمن، ولتحديد مختلف هذه المبهمات تبعا لأزمنتها تقترح "أوركيوني"[2] هذا التصنيف:

1/ المبهمات التزامنية: استعمالها ودلالتها يقترن بالحاضر.

---

1 –E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T1, Gallimard, Paris 1966, P 73.

2 –C. K. Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, P 47.

2/ المبهمات القبلية: زمنها انقضى وفات.

3/ المبهمات البعدية: الزمن الذي لم ينقض بعد.

4/ المبهمات الحيادية: زمنها غير محدد، ودعيت بهذا الاسم لأنها تخرج عن المبهمات المحددة بسبب اختلافها عنها.

	الظروف المبهمة	الظروف غير المبهمة
التزامنية	الآن	في ذلك الوقت، إذًا
القبلية	الأمس، الأسبوع الماضي، قبل ساعات، منذ قليل، اليوم	في ذلك اليوم، بعد مرور أسبوع، ساعات قبل ذلك
البعدية	غدا، في الأيام المقبلة، فيما بعد، بعد يومين، السنة القادمة	اليوم الموالي، السنة الموالية، بعد مرور يومين
الحيادية	اليوم، هذه الصائفة، هذا الصباح	في يوم آخر

وإن تعسر الأمر في تحديد زمن المبهمات الحيادية Neutre، فإنها تساهم في جعل المتكلم يوظف الأزمنة الثلاثة مثل قول:

- اليوم كرهت حياتي.
- اليوم أنا كاره حياتي.
- اليوم سأكره حياتي.

يمكن مقابلة هذه الصيغ بالأزمنة التي تواكبها:

- الجملة الأولى: الحاضر ←——— الماضي.
- الجملة الثانية: الحاضر ←——— الحاضر.
- الجملة الثالثة: الحاضر ←——— المستقبل.

فعليه قد صحت فكرة "بنفنست" في قوله أن الحاضر منبع الأزمنة، الزمن الذي تواكبه الأزمنة الأخرى دون الرجوع إليها حقيقة، وللحاضر علاقة بالماضي أو المستقبل، وإن تحددت مفاهيمها من الناحية اللغوية ووضعت حدود فاصلة بينها. بيد أن الزمن في الأدب يأخذ مفهوم «الزمن الوجداني يتخطى الساعات والأيام والأجيال، فهو يشمل الساعات والأيام والأجيال ويختلط فيه الماضي بالحاضر بالمستقبل»[1]، ذلك أن الكاتب يعود بكتاباته إلى زمن ممزوج بين الماضي والاستقبال، وهو زمن ينبعث من أعماقه متخطيا حدود التخيّل والتصورات.

أطلق نحاة بور روايال Port Royal (1860) على الحاضر، والماضي والمستقبل اسم "الأزمنة البسيطة" مقارنة بالأزمنة المركبة داخل المعنى، تقسيم مسجل في المسلمة الأرسطية (العرف الأرسطي) رغم الحقيقة اللغوية التي عارضته، فالزمن الماضي حسب النحاة قادر على التعبير على الزمن الماضي والزمن الذي انقضى في الحين (قبل الحاضر بقليل).

ومن الملاحظ أنّ اللغة العربية لا تنطبق عليها تلك التمييزات، فالماضي واحد، بينما ينطبق على اللغة الفرنسية نوعان منه:

- الأول يسجل الشيء لمعمول بالتحديد، ويدعى بالزمن المحدد، مثل: J’ai dis, J’ai vu.
- الثاني يسجل الشيء المعمول دون تحديد، يدعى بالزمن غير المحدد، مثل: J’allais, J’écrivais... ويعتبر بالزمن البعيد بيوم واحد على الأقل عن زمن الحديث، إضافة إلى أزمنة أخرى كالماضي الناقص

1- ميشال جوزيف شريم، دليل الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت لبنان 1974، ص 31.

Imparfait، والماضي المنقضي P. simple، والماضي المركب P. composé.

اعتبر الزمن عند بعض النحاة بعامل محرك، إذ هو التواصل نفسه المرتبط بوجود المخلوقات «الأزمنة هي أشكال الفعل المعبرة عن مختلف علاقات الوجود في مختلف العصور والتي نستطيع أن ننظر إليها من خلال الزمن»[1]. يتميز الزمان عن غيره كونه يخضع للقياس، فهو مقسم، والتقسيم يسمح بالرجوع كرونولوجيا إلى "القبل" و"البعد"، "العلاقة القبلية"، إذا كان الوجود يسبق الزمن، "العلاقة البعدية" إذا كان الوجود يلي الزمن، أما "التزامنية" إذا كان الوجود مصادفا للزمن. يعبر عن هذه الحالات بالأزمنة الثلاثة، والنقطة الأساسية التي تسمح بتحديدها لا يمكن أن تكون سوى اللحظة ذاتها لإنتاج الكلام[2]. إنه بتوظيف كل من الحاضر، الماضي، والمستقبل إلى جانب عوامل أخرى غير لغوية وأخرى لغوية، يتموقع المتكلم في علاقة توتّر مع الموضوع المتحدَّث عنه في محاولة لفت انتباه المتخاطبين.. أما الأزمنة الأخرى فتميز الحكاية Recit، وبذلك يتم الحديث بطريقة فيها توتر أو فيها رقة ولين، يحس المتلقي بها عن طريق إشارات متكررة مما يلفت استماعه، أليس تجربة يقوم بها كل متكلم في حالات مختلفة للتواصل؟ إذ كل حالة منها لا تشبه الأخرى (لكل واحدة ميزتها وخصائصها).

لقد صنفت الأحاديث أو الخطابات المتوترة ضمن مجموعة التعليقات (الحجاجات)، وأن يكون المتكلم في حالة حجاج يعني امتلاك عناصر غير

---

1 –S. Remi Gueraud et M. Legvern, Sur le verbe, Presse Universitaire de Lyon, Lyon 1996, P 12.

2– نفسه، ص 13.

لغوية كالإشارات، وعناصر لغوية كالضمائر إلا أن هذه المعطيات تختلف من الخطاب المكتوب إلى الخطاب الشفوي «الخطاب المكتوب يحمل كل قول يقوم بإلغاء علامات حضور المتحدّث، المتحدّث إليه، الزمان والمكان، وكل شيء يحدث وكأن الأحداث تروي نفسها بنفسها»[1]. أما الخطاب الشفوي في علاقته مع حال الحديث (أنا، أنت، هنا، الآن) فحامل لعلامات الضمائر وأنماط الأزمنة، ويرجع إلى الإنية التلفظية، في حين توافق الحكاية نمطا حكائيا ذائبا في الحالة التلفظية، وهذا لا يعني استقلالية القول الحكائي عند اللافظ أو المتحدث، والمشارك في الحديث (القارئ) والزمان والمكان، ولكن «أثر هذه العناصر منحل في الملفوظ»[2]. ورغم انحلالها تبقى الحكاية فعلا تواصليا بحيث لا وجود للثنائية (أنا وأنت) ولكن المتلفظ والمتلقي مواقع مفترضة من المؤسسة الأدبية المتمثلة في الحكاية والقراءة.

الحديث عن الظروف يستدعي تقسيمها (الجدول)، نجد من الظروف تلك المتعلقة بالزمن الذي يتحدث فيه الشخص مثل "ساعات قبل ذلك" في قولنا: "أدركت فوز محمد ساعات قبل ذلك"، فالمرجعية في المبهمات تعود إلى لحظة التلفّظ، أما المرجعية في الظروف غير الابهامية فتعود إلى السياق الصوتي، النحوي، الصرفي، المعجمي... أو ما يدعى بـــ Cotexte.

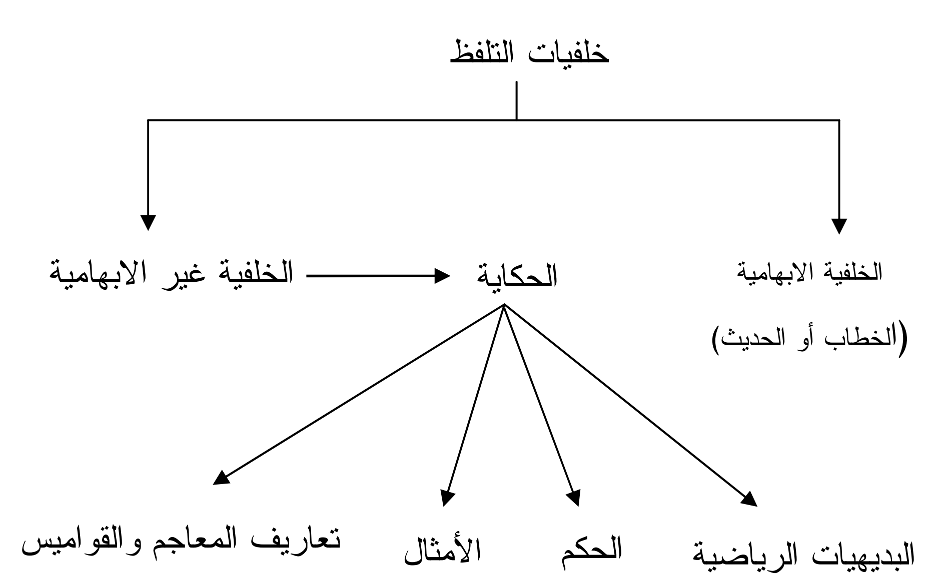
وإذا كان الخطاب نمطا بدون ضمائر (مبهمات) فيكفي العودة إلى السياق النصي لاستنباط الزمن منه، ضمائر الشخص "أنا" لا يظهر بصفة جلية، في حين ضمير المخاطَب نادر تماما، فــ "أنا" التي يوظفها صاحب "المذكرة" يعود

---

1 –A. Fossion, J. P. Laurent, Pour comprendre les lectures nouvelles, linguistique et pratiques textuelles, ADEBOECK Duculot, 2ème édition, bruxelles 1981, P 96.

2 –D. Mainguenau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, P 35.

إلى شخصه ذاته وليس إلى شخصه بحيث ينتج فعل كلامه الخاص «ليس هو الذي يكتب ويملي، ولكن هو الذي يؤدي الأفعال التي تحدّث عنها أو كان من المفروض أن يؤديها في زمن تاريخي»[1]. نجد من الأقوال والأحاديث التي لا تملك ضمائر التلفظ وليست بحكائية كالأمثال والحكم، وتعاريف القواميس والمعاجم، والبديهيات الرياضية...، يقول أحد الباحثين: «ففي حالة التردد يصبح من الأفضل الحديث عن الخلفية الابهامية في حال الخطاب، والخلفية غير الابهامية في حال الحكاية»[2]، ويمكن التمثيل لذلك بهذا الشكّل.



يبقى نظام الأزمنة – وبدون شك – من البنى الخاصة بلغة معيّنة، والتقسيم القائم على الماضي، الحاضر، والمستقبل ينبغي أن يخصّها كلها، الحاضر زمن قائم بذاته، أما الماضي والمستقبل فيُحدّدان بالنسبة إليه. ربط الحاضر بالحدث يعني قيام عكس الصيغ الدلالية الأخرى بالتنسيق مع أية

1 –Remi Gueraud, M. Legvern, op. Cit, P 19.

2 –Remi Gueraud, M. Legvern, op. Cit, P 22.

صيغة دلالية زمنية مثلما يحدث في اللغة الفرنسية بقولنا: Je part aujourd'hui, demain, dans un mois..، وفي حالة انعدام الإشارة إلى مثل هذا التعيين الزمني من مثل "تمطر"، نستعين ونرجع بالضرورة إلى الزمن الذي نتحدث فيه بحيث لا يوجد أي سياق حالي يقوم بتوجيه المخاطَب نحو تطبيق أيّ زمن على تلك الجملة الملفوظة (الماضي أو المستقبل)، فتجرد الملفوظ من المحددات الزمكانية يعني استعمال الحاضر لا لأنه يدل على معنى الحاضر، ولكنه ملفوظ (قول) يترجم إلى "تمطر هنا والآن" مثل قولنا "سكوت" تترجم إلى "سكوت هنا والآن".

يستنتج أنه ليس للحاضر دلالة زمنية، ومن الواضح أن «صيغته الدلالية Indicatif صيغة غير زمنية بالنسبة للفعل»[1]، يضيف "سرفوني" في موضع آخر: «هذا المزج الذي وضع على أساسه فكرة المصادفة بين الشكل والمعنى أين الواقع يوافق كل نشاط للفكر والكلام»[2]. فبالنسبة لبعض الباحثين فإن هذا المزج بين البنية اللغوية والحقيقة خارج لغوية Extra-linguistique ينطلق من فكرة المصادفة بين الشكل الذي يدعى "الحاضر"، والحقيقة الزمنية التي هي "الحاضر"، فعلى عكس الصيغ الدلالية الأخرى فإن الحاضر يمكنه الارتباط بأي صيغة أخرى – مثلما ذكرنا سلفا –.

---

1 –Jean Cervoni, L'énonciation, Presse Universitaire de France, 1ère édition, Paris 1987, P 42.

2 –J Cervoni, L'énonciation, P 39-40.

2-4- مكان التلفظ

كثيرا ما ربطت مقولتا الزمان والمكان ببعضهما البعض، يتأسس الزمان ابتداء من اللحظة التي يتحدث فيها المتكلم إلى شخص معين، كما يتأسس المكان في تلك النقطة من الفضاء التي يتواجد فيها أثناء الحديث (لحظة التلفظ)، فإن قلنا مثلا "خديجة هنا/ في الجامعة "يتعين أنّ" خديجة على مقربة من المتحدّث الموجود أثناء قوله "في الجامعة".

إن الشيء الذي يحدد المكان (القرب، البعد، الخلف، الأمام...) هو وضعية المتكلم في لحظة الحديث، وكذا إشارته، يقول "مانغو": «تتحدد المبهمات المكانية بوضعية المتكلم: وضعيته الجسدية Position physique إضافة إلى إشاراته Gestes»[1]، لكن تحديد الوضعية ليست الوسيلة الوحيدة لتحديد المكان، فإلى جانب الاستعلام النسبي للمتكلم نجد الاستعلام المطلق، والاستعلام السياقي• Repérage cotextuel الذي يعتمد على عامل واحد من السياق اللغوي Contexte linguistique مثل: قرب المحطة، خلف الطاولة، يسار المستشفى...

فمن منظور علم التراكيب تتوزع المبهمات المكانية إلى قسمين: أسماء الإشارة Démonstratifs، والظروف Adverbes، وإن وجدت بعض أسماء الإشارة كمبهمات حقيقية مصاحبة لإشارات المتحدّث (هذا، هذه،

---

1 –D. Mainguenau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, P15.

• السياق Cotexte يعني المحيط اللغوي، يقدّم معطيات تسهم في تحديد مبهمات المكان في الحكاية، وتستنبط استنباطا لأنها تقع في أفواه الشخصيات وليست واضحة بصفة جلية، أما الحديث الفردي Monologue، فمن الصعب التمييز بين البطل والسارد مادام كل شيء يحدث في ضمير الشخص ذاته (ذات واحدة)، ومثل هذا النوع من السرد ينفي إمكانية تفسير السارد لمرجع الضمائر.

هؤلاء...)، فهناك بعضها تجمع بين المعنى المعجمي والقيمة الابهامية، مثل: تلك الطاولة.

بينما تتنوع المبهمات الظرفية إلى أنظمة صغيرة متقابلة Micro – structure opposées من قبل: هنا/ هناك، يسار/ يمين، خلف/ أمام، قرب/ بعد... تضمن هذه الأنظمة قيمتها انطلاقا من الاشارة، وضعية وتوجيه جسم المتحدث، وكل تعديل في الوضعية يعني تعديلا في المكان.

كما تتحدد وضعية الأشياء التي نشير إليها ضمن مفهوم المكان، فعندما نقول "الكراس أمامي" يتعيّن من ذلك شيء آخر أقابله بالكراس، مثلا لمعرفة درجة القرب والبعد مثل "القلم" وبالرغم من هذه الدقة إلا أنّ الأمور تبقى غامضة حين توظيفنا لبعض المبهمات المكانية، فإذا قلنا: "ضع كراسك أمام ذلك الكتاب"، فإنه قول يمكن أن يؤول على طريقتين: على يمين الكتاب أو عن يسار الكتاب. ولتوضيح أكثر تتدخل عناصر السياق، نقول:

- ضع كراسك أمام الكتاب على يساره.
- ضع كراسك أمام الكتاب على يمينه.

وحتى عند استعمالنا لمفهومي "اليمين" و"اليسار" فلا بد أن نتحرى الدقة أكثر، إذ عندما نقول لإنسان يرغب في أخذ صورة تذكارية: اجلس على يسار تلك الشجرة. (يسار: إلى جانب الشجرة التي هي في نطاق جانبي الأيسر). إنّ استعمال هذه العبارة مبهم وغامض. وإذا قلنا: قف على يمين عمر، استعمال غير مبهم لأننا نقصد الجهة المناسبة ليمين عمر، وليس على يميني مهما كانت وضعيتي. فمرجعية استعمال مبهم المكان ليس بالنسبة للمتحدث ولكن بالنسبة لعمر الذي يعتبر بمثابة الشيء المشار إليه.

لقد حددت "أوركيوني" هذه العملية بقولها أن: س أمام ع، أو س خلف ع. ففي الحالة الأولى ينبغي أن يأخذ المتكلم بعين الاعتبار وضعيته الخاصة،

وفي الحالة الثانية لابد أن يتواجد في الجهة الخلفية بالنسبة لـــ"ع"، ويتضح من ذلك استعمالان واحد مبهم والآخر غير مبهم[1].

إن المتكلم يتخذ موقفا إزاء وضعيته في الزمان والمكان، ولكنه في الوقت نفسه وفي كل لحظة يتخذ موقفا إزاء ما يقول. مفهوم متبلور تحت مصطلح جديد وهو "الأنماط" التي تتحدد في مواضع متعددة تبعا لتموقع المتكلم أو المخاطِب في خطابه وما يؤديه من أفعال كلامية.

2-5- الأنماط Les modalités

إن الفضل يعود إلى "شارل بالي Ch. Bally"• في استعادة إشكالية الأنماط كمفهوم وفكرة مكانتها ضمن اللسانيات المعاصرة، وذلك بعد فترة التطور التي شهدتها البنيوية والنحو التوليدي لـــ "تشومسكي".

يُستنبط من مقولة "أوستن": «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» ما يدعى بالأفعال الإنجازية أو الآدائية، وذلك يعني العودة إلى الأنماط. فكلما اعتمد المتكلم اللغة للتأثير في المخاطَب وبأي شكل من الأشكال استدعى الأمر أقوالا، ومن ثمة أنماطا. تعدد هذه الأشكال يعني تعدد الأفعال ويستلزم ذلك الأنماط التي يمكن تصنيفها إلى:

1/ الأنماط الخاصة بالجمل الإثباتية، التعجبية والطلبية، والتي تفرض فكرة ضمنية Implicité.

---

1 –C. K. Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, P 49.

• لقد وضع "شارل بالي" ركيزة "نظرية التلفظ" في كتابه: اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية (طبع لأول مرة عام 1932) مستعينا بمصطلحات العصور الوسطى Dictum و Modus.

Dictum: وضع علامات بين المسند والمسند إليه مثل "محمد ومجيء".

Modus: موقف المتكلم إزاء "علاقة المسند والمسند إليه" أي Dictum مثل موقف الأمل: "آمل أن يجيء محمد" عن كتاب A. Fossion, J.P. Laurent, op. P 70.

2/ الأنماط التقديرية M. Appréciatives: يتضح وجودها من خلال المفردات، والمعبر عنها بواسطة ظروف الجملة، وكذا التنغيم Intonation.

3/ الأنماط التعبيرية M. Expressives: تضم كل الظواهر التي تعين نظام المفردات وانسجامها، وتنهض عما يدعوه "غيوم" بنظمية التعبير La syntaxe d'expressivité.

4/ الأنماط التي تحمل فكرة صريحة Explicité مثل أنماط الاحتمال والتأكيد، مثل "أكيد أنّ محمدا ذاهب إلى المستشفى".

نكتشف من هذا التصنيف والتوزيع للأنماط من استفهامية، تعجبية، طلبية وجود قوة كلامية تؤثر على الفعل على اختلافه من طَلَبَ، سَلَّمَ... يقول "مانغونو": «هناك تطابق بين أفعال الكلام والقوى الإنشائية Les forces illucutives من مثل طَلَبَ، سَلَّمَ، حَيَّا...»[1]. يفترض فعل الإثبات شخصا متلفظا يجعل كلامه سليما بحيث يسجل حضوره في علامات الشخص والزمن وصيغة الفعل كما تشير سوابق الأفعال إلى ما يلتزم به المتكلم إزاء قوله، لأنه يعتقد، يأمل... (أن تكون له وجهة نظر)، وتتعلق أساسا بالأشخاص الذين يشاركون في الكلام أو الحديث، فيكفي أن نقارن بين (يعتقد أنه...)، وبين (أثبت أنه...).

فالإثبات عند بعض الباحثين أمثال "بروندوز Berrendonner" هو أن نضع القول محل الصدق أو الكذب، ولا يعني إيصال محتوى حقيقة معينة، ولكن ضمانها.

الإثبات مرتبط بالأقوال ذات الصيغ الدالة على الحاضر، صيغ تحتوي على فعل إنشائي ثلاثي الأبعاد «فالمتكلم يحمل المخاطَب على الاهتمام بما

---

1 –D. Mainguenau, L'analyse du discours (introduction aux lettres de l'archives), Hachette, Paris 1991, P 115.

يقول، كما يفترض مسبقا بأنه مستعد لتمثيل ما هو مصرح به؛ ومن ثم فهو طامع في ثقة الآخر»[1]. أما في حالة التقدير Appréciation فإن المتكلم لا يحكم على أقواله من وجهة نظر واحدة، وهي درجة تحققها، ولكنه «بأحكام قيمية وبموقعها إزاء مجموعات متقابلة الحسن/ السيئ، المدح/ الذم»[2]، إلى جانب العبارات التي تخلو من الضمائر خاصة ضمائر الشخص (المتكلم، المخاطب)، كقولنا: إنه مسرور، إنه لا يحتمل، إنه مقرف... وظروف الجملة: لحسن الحظ Heureusement، لسوء الحظ Par malheur، نعما Tant mieux، وحسرتاه Hélas.

تفترض أحكام القيمة معايير ليست بالضرورة عالمية، لأن المتكلمين يصيغونها انطلاقا من فهاريس خاصة بعالمهم ومجموعاتهم المتخيلة، فأنواع الشتم تختلف باختلاف المجموعات الاجتماعية (هناك من يعتمد على الدين، وهناك من يعتمد على القوى الحية في المجتمع)، والشتم ولو بلفظة واحدة يمثل قولا مثل: خسيس Salaup... تدل على نوع من السلوك وتحمل المتكلم على اتخاذ موقف إزاء المخاطَب مثلها مثل الأفعال (أهنئك، أشكرك...).

إن كل ملفوظ يحتوي علامات دالة على موقف المتكلم إزاء ما يقول، موقف يميزه التأكيد أو الاحتمال، في هذه الحالة يكون الحديث عن الأنماط المنطقية. والمقصود هنا المنطق الطبيعي للغات، وليس ذلك المنطق المعالج في كتب المناطقة، بحيث يدرسون الأنماط ويمثلونها بالعمليات المنطقية، مثل "من الضروري"، "من الممكن"، معتقدين أنهم قدموا لها اصطلاحا موحّدا صحيحا.

---

1 –A. Fossion, J. P. Laurent, Op. cit, P 65-66.

2 –D. Mainguenau, L’analyse du discours, P 118.

بناء على ذلك يمكن أن يكون الحساب الحكمي مساويا للنتائج الرياضية، في حين لنتائج فرضيات المناطقة خصائص غير قابلة للدحض، ولا ينبغي تناسي أنه في أصل المنطق يتم الانتقال من اللغة إلى أنواع من الفكر أين نلمس الشمولية.

يبين "بنفنست" "ما لمنطق" "أرسطو" – الذي غذّى الفكر الغربي – من أهمية ، وما يدين به إلى بنى اللغة اليونانية، وإلى المنطق الفرضي (الواجب) Les déontiques، والمنطق الأصلي Epistémiques... فانطلاقا من العلاقة التي تجمع اللغة بالمنطق، من الطبيعي أن يهتم اللساني بما يدعى بالأنماط، أنماط خاصة بالأسماء، الأفعال، وبالظروف، إلى جانب أنماط العدد، والزمن والمكان.

يمكن استنتاج أن القول يُستغل على سجلين Registres متصلين تزامنيا، قول شيء عن شيء ما من جهة، وتشكـــــل العلاقة (قول شيء ما) هدفا يتكفل به المتحدث من جهة أخرى، أو لرغبة المتكلم التحدث فيما يخص الإدراك، وتمثيل الفكر، فلم يعد للجملة والكلام والقول حدود، فمن المهم أن تعبر عن خوالج النفس ومكوناتها، رغبة في التواصل والتخفيف عن آلام النفس وضيقها.

3- التلفظ والتداولية

يتدخل التلفظ باعتباره إجراء اللغة بمقتضى فعل فردي في الاستعمال في مصطلح التداولية كمفهوم للممارسة والتفاعل مع الآخر، فالتداولية تنطلق من فكرة جريان الكلام على الألسن، أي من التلفظ ذاته كعملية خاصة بالفرد، والتي تتجلى في ممارسة اللغة إلى هدف إيصال الرسالة أو الخطاب إلى المخاطَب، والتأثير فيه ضمن عنصر التفاعلية L'interaction.

فالتلفظ إذن أساس التداولية في الشكل الظاهري، إذ بدون الأولى لا تتحدد الثانية كعملية، وكلتا العمليتين تخضعان إلى عامل السياق، الإطار المجهول الذي نبحث عنه في تبعية الخطاب، وفي غياهبه، حتى نتمكن من فهم الكلام والغرض منه، يقول "محمد خطابي": «إنه كلما توفر المتلقي على معلومات عن هذه المكونات (المتكلم، المتلقي للرسالة، الزمان والمكان، ونوع الرسالة) تكون له حظوظ قوية لفهم الرسالة، وتأويلها أي وضعها في سياق معين من أجل أن يكون لديها معنى»[1]. فعلى محلل الخطاب الكشف عن السياق الذي يرد فيه الخطاب، ذلك ما تستوجبه بعض الحدود اللغوية التي تتطلب معلومات سياقية أثناء التأويل، ومن هذه الحدود العناصر مثل: أنا، أنت، هنا، الآن...

إن التلفظ يعني افتراض متكلم يخاطب شخصا آخر (وهو ما يشكل قطبي التواصل بمفهوم "سوسور") في حدود خطاب متبادل بينهما يصاغ على وضع ذي طبيعة متعارف عليها (العامل المشترك بينهما) معتمدين على مرجع، وقناة تضمن عدم انقطاع الرسالة، يقول أحد الباحثين «إنه لكي تتحقق السيرورة اللسانية، ويحقق التحادث فعاليته لابد من وجود اتصال يمثل قناة طبيعية، وارتباطا نفسيا بين المرسل والمرسل إليه، هذا الاتصال الذي يسمح ببث الخطاب وإبقائه متواصلا»[2].

يحتاج المتكلم في كل عملية تواصلية (منطوقة بالخصوص) إلى مستمع يتوخى الحذر في إدراك العلامات اللغوية والعلامة غير اللغوية، واستيعاب

1- محمد خطابي، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1991، ص 297.

2- نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب (دراسة في النقد العربي الحديث)، جـ1، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر 1997، ص 217.

والأخذ بما تتضمنه من دلالات، ولكن عليه تمثل كلام المرسل والرسالة والتمييز بين الأبعاد التركيبية والأبعاد الوظيفية للعلامات والإشارة، يقول "بيير جيرو": «تتجلى وظيفة الإشارة في إيصال الأفكار... وهذا يستلزم موضوعا أو شيئا نتحدث عنه كما يستلزم مرجعا وإشارات...»[1]. إن عدم قيام المتلقي بالفعل نتيجة جهله لا يعني إقصاء دوره، يملأ المتكلم أحيانا الفراغ الذي يعاني منه المخاطَب نظرا لامتلاكه (المتكلم) لهذه القدرة، لأن الإبلاغ قبل كل شيء هو جعل المتكلم محل إنسان مالك للمعارف، متحدث بوحدات لغوية ووحدات غير لغوية، ومستقبل في الوقت نفسه المنظومات الكلامية والحركية والإيمائية للمتلقي، مراقبا كل ما يتبادر منه وهو يحدثه.

تصبح ظاهرة التواصل بهذه النظرة تلازم الإنسان، ترقب سلوكه وتغير منه، ويقوم بتأويل المحاور الدلالية والنحوية انطلاقا مما توفره قوانين الوضعية والسياق Contexte et situation، فضمن سلوك الإنسان تجاه غيره هناك ظاهرة التوقّع والاستدراك.

تتوقف إجابات المخاطَب على ما يتوقعه من خطاب المخاطَب، يراقب المتكلم نشاطاته الذهنية انطلاقا من آلية التوقع، ويتنبأ من خلال هذه الآليات ما من شأنه إحداث سوء تفاهم بينهما، في حين يمكن للمخاطَب توقع ورود أشياء إذ يعمل على إتمام بعض المقاطع من كلام المتكلم بمراقبة سلوكه وملامحه، وما يمكن أن يتبادر منه.

1- بيير جيرو، الأسلوب والأسلوبية، ترجمة المنذر عياشي، ط 1، مركز الإنماء القومي، بيروت 1990، ص 63.

يلازم الاستدراك حالة التوقع، ولكن بصفة عكسية إذ كثيرا ما نتوقع شيئا من شخص فيخيب آمالنا، كأن نقول "كنت أظنّك صديقا لي وإذا أنت تظهر لي بوجه آخر".

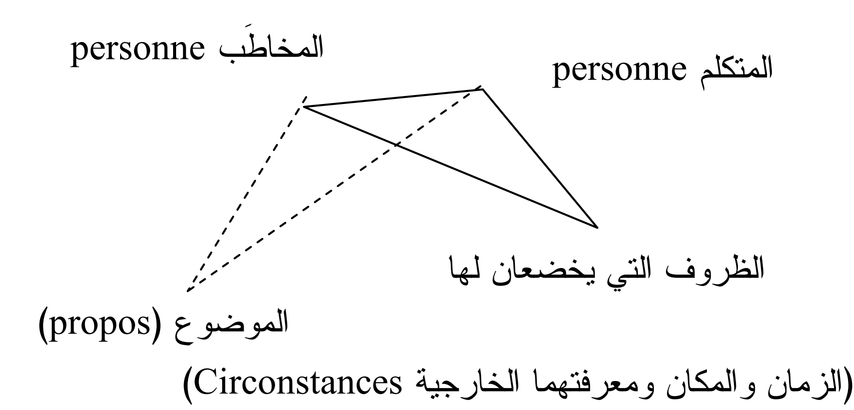
إنه حين يكون كل من المتكلم والسامع في مستوى الفهم والإفهام ينبغي نشوء علاقة تبادلية بين قطبي التواصل دعتها "أوركيوني" بعلاقة "التحديد المتبادل"، في حدوده يخضع المتكلم كلامه حسب ما ينتظره من المخاطِب باستثناء الحالات التي يقول فيها أشياء ويصطدم برد فعل المستمع، كأن يسأل شخص شخصا آخر:

المخاطِب: كيف حالك، حال أسرتك؟

المخاطَب: لا أعرف كيف تطلب مني ذلك؟

وأحيانا كثيرة يخضع الحديث للسياق النصي أي ما يسبق من كلام، كقولنا: "جاءت الفتاة التي التقيت بها أمس في الجامعة"، خطاب يشكل نصا كاملا، لكن غالبا ما تأتي الخطابات مجزأة نصوصها، والتجزيء أو التقسيم يعني علاقة الجزء الأول بالثاني، غياب أحدهما يحدث خللا في الفهم، وبالتالي ضياع نص الخطاب بكامله، مثلا: "عندما تكلم محمد لم أسمعه"، نلاحظ الجزء الأول "عندما تكلم محمد" حدد من استعمال الضمير في الجزء الثالي "الهاء".

إنّ تخاطب شخصين يعني فرض اختيارات متعددة كطريقة الكلام، تركيب الجمل... ثم موقف المتكلم إزاء مخاطبه من تحذير، تهديد، أمر، نهي... وما يدور بينهما من حديث، ضمن هذه الملابسات يخضعان لظروف كالمكان والزمان، ومعرفة أحدهما بالآخر، بذلك تكتمل أضلاع المثلث ولكن بنظرة جديدة:



لا تمثل العناصر المذكورة إلا ذلك الجانب الظاهري من الخطاب، أما الجانب الضمني فيمكن إجماله في الأقوال المضمرة، والافتراضات المسبقة، ومحاولات الاحتجاج... ولا يمكن التكهن بمطابقة الجانبين، الظاهري والضمني، لبعضهما البعض: «ذلك لأن هناك مضمرا ومحذوفا هو الأكبر، والذي يمكنه بطبيعة الحال أن يكون مختلفا جدا عما هو ظاهر»[1]. تخرج اللغة عن قصدية التواصل، وإن ظهرت الوسيلة الأكثر فعالية، لتسمح للمتكلم بتأدية عدة أفعال عدا الإبلاغ وتوصيل الرسالة، مما لا ينفي عنها أن تكون وسيلة بحيث هو تصور سلوكي لها. ولنا التساؤل ألا تؤدي الإشارات والإيماءات العملية التواصلية ذاتها؟

القول أن اللغة وسيلة تستدعي تصور أسبقية الإنسان على اللغة، ما لا يتقبله المنطق بحيث أن الذات الإنسانية تتشكل في اللغة، ولا يمكن إدراكها خارج عن الإنسان الذي تولدت فيه، وإلا كيف أدرك الانسان نفسه والعالم من حوله. إن توظيفه للأشكال اللغوية على تنوعها إن دخلت حيّز التعبير تسهم في

1- محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ص 193.

قضية التواصل، ودراسة هذا الأخير في نطاق السيميولوجيا يعني: «دراسة الوسائل المستخدمة للتأثير على الغير والمعترف بها بتلك الصفة من قبل الشخص الذي تتوخى التأثير عليه»[1]. لا يمكن الحديث عن تواصل لساني إذا كان التأثير في الغير هو الهدف، ففي الحديث نقاش، إثبات، تساؤلات... وأول نقطة في تحليل الخطاب هي ملاحظة ما قيل وما تم القيام به (فعله)، بحيث من المنظور النحوي تكون الجمل محدودة في أنواعها: إخبارية، إثباتية، استفهامية، لكنها حالات في علاقة كبيرة مع الأفعال المنجزة بواسطة الكلمات.

ففي أحيان كثيرة لا يعني الكلام ذلك الجانب التصريحي بل يعني حمل المتلقي على التفكير في أمور تم التلميح إليها، وليست بأمور غيبية لأنها متضمنة في الأقوال المصرّح بها. يلجأ المخاطِب إلى عدم التصريح لاصطدامه بعوامل تستمد مشروعيتها من المجتمع بتقاليده وأعرافه وعاداته، ولربما من الدين والسياسة، المتكلم العربي مثلا لا يصرّح برغبته في الزواج، يكتفي بالتلميح خوفا من اختراق العادات والتقاليد، مثله مثل الرجل السياسي الذي لا يصرح بموقفه نظرا لما تتطلبه أسرار المهنة.

إنه من سلبيات توظيف متضمنات القول سوء التفاهم بين المخاطِب والمخاطَب بحيث يخطئ المخاطَب في إدراك نيّة المتكلم الذي يتجه إلى التأثير في الغير بالتحايل عليه، وتوجيه أفكاره ومحاصرته كلاميا، فيصبح المخاطِب مسيطرا على ذهن مخاطَبه (هذا ما يميز القضايا السياسية والاشهارية)، وفي هذا المقام يفترض امتلاك المخاطَب القدرة على الاستنتاج، قدرة على استنباط عدد من الآليات المرتبطة بقوانين منطقية

---

1 –E. Buyssens, La communication et l’articulation linguistique, Presse Universitaire de France, Paris, P 12.

وتجريبية وبذلك يتمكن المخاطَب من استنتاج عدد من الآليات المرتبطة بقوانين منطقية وتجريبية، بذلك يتمكن المخاطَب من استنتاج عدد من القضايا المستخلصة من القول ذاته، واستنتاج محتواها بالاستناد إلى ما يحيط به من أوضاع مختلفة.

3-1- القول المضمر

يمكن أن يوصف القول المضمر بالتأويل، وعلى سياق الخطاب إبراز خصوصيته، ففي قولنا "اقترب فصل الشتاء"، يمكن أن يؤوّل إلى:

- الاستعداد للبرد القارس.
- تحضير الملابس الخاصة بهذا الفصل.
- تهيئة الطعام...

فقد خرج الملفوظ عن معناه الحقيقي إلى عدة معاني استنتاجية ذهنية يجتهد المتلقي في التعرف عليها، معاني ذات طبيعة غير مستقرة توافق الحالة التي تصدر عنها، كما تؤدي بالمخاطِب إلى التخفي وراء المعنى الجانبي• Le sens litteral حتى لا يكون مسؤولا فيما يعتقده المستمع متسببا في ضرر لنفسه، يقول "جون سرفوني": «إن الطريقة الخطابية المستعملة لتأويل الأقوال المضمرة تقوم على التأكيد من أنها أخذت من معناها الجانبي»[1]. فالشيء الذي يتدخل في التأويل ليس السؤال ماذا يقول المتحدث، ولكن لماذا يقوله في سياق معين؟ لذلك يجري التأويل على السؤال الذي يطرح حول التلفظ، وليس حول الملفوظ ذاته.

• يعد المعنى الجانبي أصغر وحدة دلالية يمكن إيجادها في مختلف الملفوظات، نوع من المكون Constituant، أو العنصر المشترك الذي ينضاف إليه شيء آخر طبقا لتغير حالات الاستعمال، ينظر: O. Ducrot, Les mots du discours, éd de minuit, Paris 1980, P 17.

1 –J. Cervoni, L’énonciation, P 122.

3-2- الافتراض المسبق

ينطلق أصحاب نظرية التواصل من المعطيات الأساسية التي تنتقل من المتكلم إلى المتلقي، ويفترض أن تكون معروفة، ولكنها غير صريحة عند المتحدثين، وتشكل ما يدعى بالخلفية التواصلية والضرورية لنجاحه، خلفية مضمنة في القول ذاته، تقول "أوركيوني": «هو تلك المعلومات التي لم يفصح عنها، فإنها وبطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنها أصلا بغض النظر عن خصوصيته»[1]. من الممكن وصف الافتراضات المسبقة على أنها أفعال كلامية افتراضية Actes de parole présuppositionnels، فهي في نفس درجة الأمر والاستفهام... فلو تلفظنا بـــ: "أغلق فمك"، فلا بد أن يكون له تأثير في المستمع (المخاطَب)، ولهذا الأخير القدرة على الطاعة وتأويل القول، بمعنى إغلاق الفم الذي هو مفتوح مسبقا، ولا تُسند وظيفة الآمر إلاّ لمن وجد في وضع يسمح له بإصدار الأوامر...

3-3- المحاجّة أو الحجاج

كثيرا ما نسعى إلى إخبار غيرنا بمعلومات يجهلها، ولربما يملك خلفية عنها، نحاول التأثير فيه، وعلى معتقداته، وسلوكه... نهدف إلى اكتساب ثقته، فنعمل على إقناعه، حثه على قول شيء معيّن والقيام به، كأننا نلبس قناعا يخفي وراءه إنسانا محرّضا، مشجّعا، مقنعا... عمليات يصطلح عليها بما يدعى الحجاج أو المحاجّة Argumentation.

لا تتوقف المحاجّة عند حدّ الاقناع، لأن في ذلك محاولة المخاطِب في لعب دور الممثل حتى يجعل جمهوره واثقا فيه (اكتسابه). لقد ربطت

1 –C. K. Orecchioni, L'implicite, Armand Colin éditeur, Paris 1986, P 25.

المحاجّة بالعوامل الوضعية التبليغة (السياق)، وبالصيغ اللغوية (التركيب)، ومادامت اللغة المحتجّ بها كامنة في الأذهان (مفهوم سوسور) فلا شك أنها عمليات استنتاجية ذهنية متوقفة على ما يصدر من المتكلم من مقدمات وتحليلات، وربما افتراضات (من الناحية اللغوية)، وكذلك من ملامح الوجه والتصرفات (الناحية غير اللغوية).

إن لكل أفعال التلفّظ Actes d'énonciation وظيفة حجاجية Fonction argumentative، تؤدي إلى حمل المستمع إلى نوع من الاستنتاج، وربما تحريفه عنه، وظيفة تظهر كعلامة في بنية الجملة ذاتها.

4- التلفظ وأفعال الكلام

إذا كان التفكير في التلفظ قد تطور بطرح إشكالية الضمائر (المبهمات) والأنماط، فإن التداولية جاءت من إشكالية أفعال الكلام• التي من خلالها استطاع الفيلسوف الانجليزي "ج. أوستن" أن يبين أن فكرة معنى القول لا تكون إلا حالة تمثيلية للعالم بمعزل عن تلفظه، ودراسة المعنى يجب أن تبتعد عن التراكيب الجوفاء كقولنا "البحر شاسع"، "الثلج أبيض" بمعزل عن سياقها.

ولكن اللغة تستعمل لوظائف أخرى وكثيرة حسب السياق، ونستخدم الكلام ذاته لتأدية فعل بعينه خاصة إذا كان الكلام هو الفعل ذاته، نجد عبارات لا نغير ولا نعوّض فيها شيئا، ولكن مجرد النطق بها يعني الفعل، مثل "أنا أُسمّي هذا الكلب (بوبي)"، عبارة يجب استعمالها حتى تتم تسمية

• إن أفعال الكلام التي يوضّحها "ج. أوستن" في أعماله (1662) تؤكد على أن كل ملفوظ يخفي بُعدا كلاميا، أي الفعل الذي يشكله الحدث الكلامي بالذات، وهو ما يدعى بالأفعال الإنجازية أو الإنشائية.

الكلب، يطلق على مثل هذه العبارات بــ «العبارات الأدائية»[1] أو الانجازية Performation، ويقول "أوستن" في هذا الصدد: «لا يمكن أن يكون الفعل الإنشائي (الانجازي ناجحا تاما دون أن يحدث تأثيرا على المخاطَب (المتلقي)...»[2]. تنبثق من الفعل الكلامي الذي هو جزء من الكلام ضمن التعامل الاجتماعي قوتان: قوة بلاغية، وهي الوظيفة الكامنة في الفعل الكلامي، تتحدد بفحص الفعل ذاته من حيث علاقتها بالمعتقدات السائدة في اللحظة ذاتها مثل "سيغادر المكان في الحال"، تصنف على أنها نوع من الوعد لو تصورنا أن المتلقي سيسعد لهذا الخبر. والقوة الثانية هي القدرة التأثيرية الفعلية خاصة بآثار الفعل الكلامي ونتائجه سواء كانت مقصودة أم لا، فالقوة التأثيرية لها قد تكون إسعاد المتلقي وقد لا تكون.

يبــدأ "أوستــن" في تجسيــد فكــرة "القــول يعنــي الفــعــل Quand dire c'est faire" بالاهتمام بالأفعال الانجازية أو الانشائية مثل: أقسم، عمّد Baptiser... أفعال تمثل الصيغة الافرادية لتحقيق ما يقوله المخاطِب لإقامة حقيقة جديدة انطلاقا من تلفظها (تأدية الفعل).

مثل هذه الأقوال: أقسم، وعمّد... لا يمكن وصفها بالصحة والكذب، ولكن هل هي ناجحة أم لا، إذا كان هناك حقيقة قسم وعمودية... وفي مقابلها يوجد الأفعال الوصفية التي من المفروض أن تصف حالة العالم بمعزل عن تلفظه قول: أجري أو Je cours، أحب وطني أو J'aime mon pays، يمكن تكون صحيحة أو خاطئة.

1- صبري إبراهيم السيد، علم اللغة الاجتماعي مفهومه وقضاياه، دار المعرفة بالاسكندرية، مصر 1995، ص 160.

2 –J. Austin, Quand dire c'est faire, éd du Seuil, traduction Gilles-Lane, Paris 1970, P 124.

بناء على ذلك من الأحسن الحديث عن التلفظ الأدائي أو الإنجازي عوض الأفعال الإنجازية Actes illocotoires لأن «خارج الاستعمال لا يوجد فعل إنجازي»[1]، فحين نقول: وعدته أمس Je l'ai promis hier أو أقسم غالبا، فلا تؤدي أي فعل، فيتعلق الأمر بالأفعال الوصفية التي نصف بها حال الأشياء بمعزل عن التلفظ.

من الملاحظ أن التلفظ يستلزم حاضرا دقيقا Présent ponctuel والضمير "أنا Je"، كما تفترض الإنجازية أداء الفعل، أي التقاء بين المتلفظ والملفوظ (القول والمقول)، فحسب "أوستن" لكل تلفظ بعد إنجازي إلى جانب الفعل القولي الذي يشمل:

- الفعل الصوتي: إنتاج الأصوات.
- الفعل التحدثي: الأصوات لديها أشكال.
- الفعل الكلامي: الكلمات لديها معنى.

التلفظ نفسه نشاط لغوي صرف، خاضع لإنتاج الملفوظ وذو دلالة تخضع للتركيب، وتؤوّل صوتيا.

- الفعل التأثيري Acte perlocutionnaire بفضله يحدث رد الفعل لدى المخاطَب، وكل قول عبارة عن حدث Tout énoncé est action.

فهناك قوة إنجازية Force illocutoire تشير إلى نوع فعل الكلام المحقق عند التلفظ، وكيف يجب أن يستقبله المرسل إليه، يمكن أن يتعلق الأمر بطلب، تهديد، اقتراح... لأن التحدث يعني التواصل انطلاقا من كوننا نتواصل، وحتى يكون فعل الأمر ناجحا يجب أن يفهم المرسل إليه أنه وجّه إليه أمر، مستعينا في ذلك بالتنغيم Intonation أو السياق.

---

1 –D. Mainguenau, L'analyse du discours, P 170.

بناء على هذا لكي يكون فعل الكلام ناجحا يجب أن يتدخل المتحدث ليجعل المتلقي على علم بنيته في تأدية فعل معين، الفعل الذي يثبته بتلفظه إياه، فإذا وظفنا طلبا لنقدّم أمرا، فإننا لا نقول بأنه أمر ولكن نبينه بقولنا (بالتلفظ)، كما أنّه لا يعني ذلك فصله عن طريق الضمائر (المبهمات): لكل ملفوظ علامات للشخص وللزمن التي تميز التلفظ بها.

هذا كله يؤدي بنا إلى تبيان أن العلاقة بين التلفظ والفعل الكلامي علاقة وطيدة، فكل فعل للكلام يستلزم تلفظا إلى جانب الملفوظ، مثلما لا يمكن تصور تلفظ بمعزل عن فعل الكلام. يتطلب هذا الأخير إجابة، أو على الأقل ردة فعل في حال الأسئلة والأوامر، وحال الأفعال الأقل التماسا أو طلبية ظاهريا، مثل الإثبات «الذي تسقط صيغته الخطابية في غياب المتحدث إليه»[1]، وينبغي على الإجابة أن تكون بينة كتحقيق النصيحة بعد التلفظ بها، تقول "أوركيوني": «والأمر والنصيحة والشرط في ذلك أن يتحقق فعل الأمر والنصيحة بعد التلفظ بهما مباشرة»[2].

إن التلفظ كنمط يضمن عدة آليات من القول ذاته والانجاز أو الأداء ثم التأثير، وهي عملية تتناول بالدراسة بعض العناصر اللغوية التي لا تعرف دلالتها المرجعية إلا من السياق، يتحدد ضمنها الفعل الكلامي بالبحث عن المعاني المرتبطة بالملفوظات أولا، والذات المتكلمة حسب مقصديتها ثانيا. فالتواصل اللغوي يتوقف على ما توفره اللغة من قواعد وقوانين صرفية، صوتية، تركيبية... ولكنها تظل غامضة ما لم تدرج في السياق، العنصر الذي يعد شرطا أساسيا في عملية التخاطب حسب "جريماس Greimas".

---

1 –C. K. Orecchioni, Les interactions verbales, Armand Colin éditeur, Paris 1990, P 18.

2 –C. K. Orecchioni, L’implicite, P 20.

الفصل الثالث:

تحليل الخطاب السياسي

حسب نظرية التلفظ

تساءل "ديكرو" قائلا: «هل يمكن للسانيات أن تكون ضرورية لتحليل النصوص؟ وهل يمكن لتحليل النصوص أن يكون ضروريا للسانيات؟»[1]

إن الإجابة بنعم في كلتا الحالتين يعني ربطهما، إن اللسانيات التي بإمكانها تحليل النصوص هي تلك اللسانيات التي تستخدم تحليل النصوص في تحليلها (تستعين بها).

إذن ألا يمكن القول إن الحداد يبتكر الأشياء الحديدية باستخدامه الوسائل التي ابتكرها من مادة حدادته، فكذلك اللساني الذي يحلل النصوص انطلاقا من المادة المتوفرة في هذه الأخيرة، فلفهم الملفوظ Enoncé الذي يظهر كمجموعة من الكلمات تنظم الواحدة تلو الأخرى، وينضاف مضمونها الخاص إلى مضامين الأقوال السابقة، يتطلب كشف آلياتها وفهمها، آليات مرتبطة بالمتكلم (المخاطِب)، وبالمتلقي، وبحال الحديث.

في تحليلنا للخطاب آثرنا اعتبار اللغة في مركز القوة والفاعلية (أي في ماهيتها الحقيقية = الاستعمال) بحيث أن كل من هوية المتكلم والمخاطَب تتحدد إلى جانب حال الحديث ضمن ظاهرة الاستمرارية Continuité والتفاعلية Interaction.

تتجلى الفاعلية في الحوار والمحادثة والمناقشة (أنواع من الخطاب)، ويتضح ضمنها كل من المتكلم والمخاطَب فاعلا وفق خاصية التناظرية La symetie إذ لا تعدو الكلمة أن تكون على شقين: شق للذي يتكلم (يتحدث)، وشق للذي يسمع. أما التلفظ فيخص الفرد سواء كان متكلما أو مستمعا، ولا يمكن تصور أي تواصل لغوي بدونهما، فعن طريقه تنشأ العلاقة الانعكاسية (لأن المتكلم أول مستقبل لخطابه) والتناظرية والشمولية Exhaustivité.

1 –O. Ducrot, Les mots du discours, P 7.

يتأسس التفاعل في الخطاب السياسي على مدى قوة المخاطِب على إيصال رسالته، شخصيته، مستواه الثقافي والتعليمي... التأثير في المتلقي دون المساس بحقه، التصريح في مواقع والتلميح في مواقع أخرى، الاستعانة بمجموعة الافتراضات المسبقة التي من الضروري أن يتقاسمها كل من المخاطِب والمتلقي الذي يلجأ إلى التأويل وتفسير أقوال مخاطبه وفق ما يمتلكه من قدرات على فهم الصيغ اللغوية، وكشف المآل الحقيقي لكل أساليب المخاطِب من إلحاح، إثبات، توكيد...

ضمن هذه العمليات نهتدي إلى تطبيق أسس نظرية التلفظ في الخطاب السياسي الذي اخترنا نموذجا منه من واقع المجتمع الجزائري لأنه الأكثر قربا إلى سياستنا، يومياتنا وواقعنا.

1- نظرية التلفظ وتحليل الخطاب

استهلت اللسانيات دراستها بالوحدات الصوتية المميزة، مع علم الأصوات ثم بالجملة وبأقسام الجملة مع النحو التحويلي، ثم تتجاوزها لتصل إلى الخطاب مع الفقرة أولا، وتسلسل الفقرات ثانيا.

إن الخطاب رسالة لها بداية ونهاية، ويعوض مقولة الكلام عند بعض الباحثين:

اللسان = اللغة + الكلام (سوسور)، تعوض بـــ: اللسان = اللغة + الخطاب.

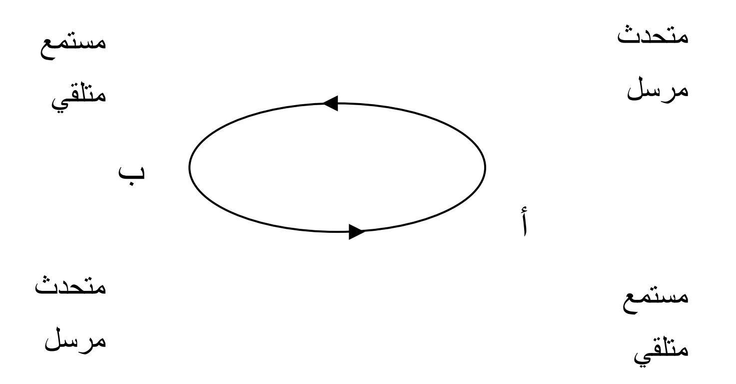
كما يعني ملفوظا أكبر من الجملة Enoncé supérieur à la phrase حسب "جون ديبو"[1]. فهو من وجهة نظر القواعد سلسلة متتالية من الجمل، إلا أن التحليل اللغوي للخطاب ينطلق من كون الخطاب مرادفا للملفوظ، منطلق يطرح حدودا بين ما هو لغوي وغير لغوي، ذلك لأن الخطاب هدف إلى دراسة الملفوظات في تجمعها، ومعاينة مسارها عندما تحدد قوانين الخطاب وقواعده Lois du discours، فهي تقوم إذًا بوصف سلسلة متتالية من الجمل.

تتحدد الوظيفة الأساسية للغة في التواصل، غير أن مفهوم التواصل واسع جدا، تتجلى إيجابيته في تمثيل المخاطِب أو المتحدث كشخصية مهمة في التلفظ، ومن هذا المنطلق يقع التعارض مع اللسانيات المقارنة للقرن التاسع عشر، والتي تنظر إلى اللغة على «أنها مجهود الإنسانية في تمثيل الفكر»[2]. والتواصل في حقيقة الأمر يفترض وجود متحدثين:

---

1 –J. Dubois, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris 1973.

2 –O. Ducrot, Dire et ne pas dire, 3eme édition, Hermann éditeur, Paris 1972, P 11.



تعد الرغبة في استعمال الكلام كوسيلة للعلاقات مع الآخر مهمة لكل تأدية طبيعية للغة، ولكن يمكن أن تحدد في كل تبادل كلامي افتراض رغبة المتحدثين في التعبير، في العرض، في الطلب... أن يكون هناك تأثير في الذات وفي الآخرين.

نميز من خلال التأثير بين الخطابات بشكل عام وبين تجلياته بشكل خاص، تمثل المحادثة Conversation الشكل المشترك والأساسي الذي يمكن أن يتخذه التبادل الكلامي، أما المناقشة Discussion فحالة خاصة من المحادثة تميزها بنية حجاجية Composante argumentative إذ تحاول الأطراف إقناع بعضها البعض، كما ينتظم الكلام ضمن ما يدعى بالجدال.

من الملاحظ أن المحاضرة Conférence أو الخطاب الذي يتجلى ظاهريا في اتجاه واحد يناقض هذه الأصناف التي يمكنها احتواء أكبر عدد من الأطراف، تعدد يؤدي إلى تعقيد العمل التفاعلي فيما يتعلق بالتعاقب في أخذ الكلام، وتشكيل التفاعل، تعقد عمل القوانين التخاطبية Lois conversationnelles كقانون العلاقة وقانون الكمية مادام «المشاركون في

التحادث لا يتقاسمون المصالح نفسها ولا المعارف نفسها »[1]. وكون المحادثة أو المخاطبة تعني الحديث وجها لوجه فإن «الحديث الداخلي D. Interne ومخاطبة الذات وبأعلى صوت هما من متفرعات المحادثة»[2]، يتحدد الخطاب ضمنها على أنه بنية جماعية، أو تحقق تفاعلي، ذلك أن فعل الكلام يستلزم خطابا بمعنى وجود آخر مختلف عن المخاطِب (باستثناء مخاطبة الذات).

لقد وجد الكلام كتكوين له شكله اللغوي العام، «تكوين له أجزاؤه ومكوناته»[3] لكي يوجّه، والتوجّه يعني وجود المخاطَب في خطاب المخاطِب بصفة صريحة أحيانا، وضمنية في أغلبها، ناهيك عن الصورة التي يجعلها المتحدث لمخاطَبه والكفاءات التي ينسبها إليه، وحتى إن كان المخاطَب غائبا فهو في مراقبة مستمرة لخطاب المتحدّث (أنا).

فالخاصية التناظرية موجودة بصفة صريحة أو ضمنية يركّز عليها تحليل الخطاب لمعرفة كل من المشاركين فيها، والمحيط المؤثر فيها، والعوائق التي تحول دون انتقال الرسالة (الخطاب) بينهما... يتجسد الخطاب السياسي ضمنها ولكن بشكل مميز إذ ما يحاول الرجل السياسي الاعتراف به، تحاول أقواله إخفاءه، وعدم إظهاره، وهو ما يصطلح عليه بغير المقول Non dit، أو الضمني Implicite، وهو حال الخطاب الأدبي الذي يوهمنا بأنه شفاف في حين «هو مكشوف مستور يفضي ببعض ما فيه ويوهمنا بأنه

---

1 –C. K. Orecchioni, Les interactions verbales, P 124.

2 –E. Guenouvrier, J. Peytard, Linguistique et l'enseignement du français, Librairie Larousse, Paris 1970, P 13.

3– محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية)، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر 1988، ص 27.

قال كل شيء وهو لم يقل كل شيء...»[1]، إذ يمكن تقسيمه إلى جزئين؛ جزء ظاهر أقل بكثير من الجزء الباطن والخفي.

ومادام التلفظ يعني فعل إنتاج الملفوظ، فتنوع كيفيات الأداء التلفظي يعني تنوع الملفوظ (الخطاب) ودلالته: «فلغة الخطاب الأدبي لا تحمل المعنى المعجمي فقط، و لكن هي حقل شاسع من المعاني الثقافية والعقائدية والنفسية والاجتماعية والجمالية...»[2]. من هذا المنطق يجب التمييز بين الخطاب المكتوب والخطاب الشفوي، لان الاختلاف كائن بينهما، يضع الخطاب المنطوق كل من المتخاطبين في سياق حالي متماثل identique contexte situationnel، وكثيرا ما يوظفان ضمنيا عوامل من المرجع لتتم إخبارية الملفوظ، بينما يستعين المخاطب في الخطاب المكتوب بالوصف (الرواية مثلا). تتدخل عدة عوامل لفهم الخطاب المنطوق كالتنغيم، والتوقعات، والنبر... وهو ما يفتقده الخطاب المكتوب، وبناء على هذا الاختلاف يكون الكشف عن نظرية التلفظ أقرب في الخطاب المنطوق بحيث يتدخل إلى جانب النطق عوامل إيمائية وحركية يتعذر رصدها حال الخطاب المكتوب.

إنّ اختلاف نتاج الخطاب المنطوق عن المكتوب بشكل عام، وتميزهما عن بعضهما البعض، وتجلياتها في أنماط مختلفة بشكل خاص يعني إيجاد طرائق متعددة لدراستها، ثمّ إنه كثيرا ما تكفل المنطق، الرياضيات والنظرية التجريبية بشرح الظواهر، لكنها آلت إلى الدحض بعد التأكد من أن كل موضوع يحتاج إلى طريقة معينة، لاسيما وسائل التحليل التي تختلف من

1- نور الدين السدّ، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ج1، ص 218.

2-المرجع نفسه، ص 219.

موضوع إلى آخر، وذلك لا يعني فصل العلوم بعضها عن بعض، فبينها قواسم مشتركة مثل علاقة العلوم الطبيعية بالعلوم الاجتماعية.

أراد المختصون في علم الكلام من لسانيين، وشعراء، ونقاد الأدب، والفولكلور الخروج من دائرة النقد الأدبي عن رغبة فلسفية أو سيكولوجية[1]. فابتداء من عشرينيات هذا القرن استقطب أنظارهم المنهج البنيوي لتحليل النصوص، بمعنى الابتعاد عن العوامل الداخلية غير المرئية (اللاوعي، واللاشعور)، وعن الواقع المعاش، ولكن بتقبلنا دراسة النص داخليا، هل أن المنهج البنيوي لم يعد يستفيد من العلوم الأخرى؟

تظهر ضرورة وجود لسانيات أخرى لعمل الخطاب متجاوزة للسانيات مع العلوم الإنسانية الأخرى التي لها دور في التأدية الكلامية كعلم النفس، علم الاجتماع، تعليم اللغات، دراسة الأدب... وبذلك ينزاح الخطاب عن خصوصياته اللغوية ليعرف توسّعا في الاستعمال، ولكن ينبغي الخروج من الإشكالية أين «الاعتقاد بالعلاقة بين اللغة والكلام تؤدي إلى علم النفس اللغوي وإلى علم الاجتماع اللغوي»[2]. يعتبر الكلام ذلك الشيء المتجـذّر فـي ذواتنـا البيولوجيـة Etre biologique، فهو من النزوات التي لا تنفذ، «مرافق للإنسان في كل سلوكاته... الوسيلة التي يشكل بواسطتها أحاسيسه ومشاعره، واجتهاداته، وإرادته، وأفعاله، الوسيلة التي بواسطتها يؤثر ويتأثر»[3]، وأن يخاطب هو أن يوجه كلاما إلى غيره، وانتظار ردة

---

1 −A. Fossion, J. P. Laurent, op. Cit, P 15.

2 −J. Kristeva, Langue, discours, société, éd du Seuil, Paris 1975, P 85.

3 −L. Hylmeslev, Prolégomènes à une théorie du langage, éd de Minuit, Paris 1968, P 9.

فعله، فلا يمكن تصور حياة الإنسان بدون كلام بحيث هو الوحيد الذي يخرجه من العالم الساكن المجهول إلى عالم الحيوية والتجلي.

يتجسد الكلام من الناحية اللغوية في مجموعة كلمات انضم بعضها إلى بعض لتؤدي معنى معينا حسب قواعد البناء اللغوي، والتعبير عن معناه يتخذ المظهر اللغوي للكلام المنطوق (الدال). دراسة مثل هذه الظواهر «لا يمكن أن يمكن أن تهمّ الفيلسوف بحيث يركز عند النظر في اللغة على المفاهيم التي يتقاسمها مع اللساني الذي لا يكترث بالغيبي، وعدم اهتمامه بذلك نابع من وعي جاء متواصلا للتمييز الشكلي في الظواهر اللغوية، وهو ما لا يدركه الفلاسفة»[1]. إن الخطاب رغم كونه شكلا لا يمكن أن نلاحظ من خلاله ما نريد، فهو ليس شفافا إذ يتضح شكله دون باطنه في أغلب الأحيان، تلك ميزة النص الأدبي فهو «ليس بهذه البساطة (ليس مجرد أجوبة، ولا مجرد ردود أفعال)، وليس شفافا (حتى نلحظ فيه ما هو كائن)، وليس سردية أيديولوجية Narrativité diologique بسيطة، وليس مجرد تواصل بسيط Simple «communication»[2]، ففيه قوى متشابكة تحتك فيما بينها، وتولد فيه طاقة تتمثل في حركيته لخدمة الفعل، والنص عند قراءته وتفسيره، أي في حياته الحقة ماثل داخل المتلقي، وثقافة المتلقي بقدر ما يؤخذ داخل كاتبه وثقافة كاتبه (أحيانا كاتب ومتلفظ معا).

يتأسس الخطاب المنطوق من منطلق (خلفية)، ليتشكل مما هو حاضر أمامه، وفي علاقة معه «فلا فرق جوهري بين القول أو التلفظ كعملية من

1- ك. فوك، ب. لوغوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ص 11، E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T 1, P 268.

2 -Tayeb Bouguerra, Le dit et le non-dit (à propos de l'Algérie et de l'Algérien chez Albert Camus), O. P. U, Alger 1989, P 23.

جهة، وبين الملفوظ كنتاج نصي من جهة أخرى»[1]. ففي حدود المكتوب، وفي وجود الكتابة التي يدعوها "بارت" بالكتابة في درجة الصفر Degré zéro de l'écriture هل يمكن أن نربط الملفوظ بلحظة التلفظ؟ ذلك أن الملفوظ يفقد براءته حين يتلفّظ به المخاطِب، إذ يتعلق أيديولوجيا، سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا... وحتى ذاتيا بصاحبه، إذن هو ملفوظ غير متحرر إزاء خدمة النظام المسجل في الكلام.

إنه اعتمادا على هذه المعطيات ذات الأهمية الرئيسية نضع هذا العمل ضمن مجال تحليل الخطاب Analyse de discours الذي يلزمنا العود إلى بعض الخطوات:

1-1- من الجملة إلى الخطاب

لم يعد الفصل بين اللغة والكلام يفي بالغرض ولاسيما أن يكون الكلام تابعا إضافيا أو ثانويا، ذلك أن التفرقة أفضت إلى تحديد مجال اللسانيات في مستوى الجملة.

يذهب "بنفنست" في تحديد مستويات التحليل اللغوي إلى الفصل بين مستوى الكلمة، ومستوى الجملة، ليست الجملة بعلامة ولكن وحدة من الخطاب لا يمكن فصلها إلى مجموعة مكوناتها إلا بالاعتماد على وظيفة الإسناد Prédication أي وضعها في علاقة مع المرجع من جهة، وإخبار المتلفظ وإثباته من جهة أخرى.

فأول نقطة في التحليل هو الاتفاق على مصطلح "الجملة"، هي الوحدة اللغوية المجردة، يقابلها مجموعة من الكلمات المركبة حسب قوانين التركيب،

1- فريد الزاهي، الحكاية والمتخيل، دراسة في السرد القصصي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1991، ص 11.

المجموعة المأخوذة خارج كل حالة خطاب، وما ينتجه المتكلم، وما يسمعه المخاطَب، مجموعة تشكل ما يدعى بالقول وليس بجملة.

إن الحاق الجملة بقيمة دلالية لا تؤخذ من الملاحظة ولكن من الشرح فيتعلق الأمر بإلحاق كل جملة بدلالة خاصة ثم توقع المعنى الذي يأخذه قول تلك الجملة في حالة معينة، والطريقة الوحيدة لتفسير الوصف الدلالي لتلك الجملة هو تبيان أن ذلك الوصف يسمح بتحديد معنى قول الجملة في حالة من الخطاب، ففي الجملة لا يمكن الاعتماد على حدس الكلمة المأخوذة خارج الحالة التخاطبية، ولا يمكن حسب "ديكرو" «العودة إلى الملاحظة لتحديد قيمة الكلمة في حالة معينة»[1]، أي ملاحظة العلاقة الدلالية التي تحملها كل كلمة بمعزل عن الكلمات الأخرى في قول معين.

إذا كان الخطاب مرادفا للملفوظ أو القول، فإنه في تحليلاته لا يقف عند حدود الجملة، ولكن يقتحم وراءها وما بعدها أي الاهتمام بمختلف مستوياتها، وبذلك تنتقل من الجملة ومن ميدان اللغة كنظام من الأدلة إلى عالم تعتبر فيه اللغة وسيلة للتواصل، والعبارة هي الخطاب L'expression est le discours.

الجملة وحدة من الخطاب وإذا كان تحديد العالمين الجملة/الخطاب ذا فائدة، فإن تخصيص تحليل الخطاب كونه "قانونا علميا" أو "لسانيا" يكون عسيرا وصعبا بحيث لا تزال لسانيات الخطاب تبحث عن منهجية خاصة في ميادين مختلفة كالتاريخ، الفلسفة، الاقتصاد... رغم خصوصياته اللسانية، بحيث انزاح عن هاته الأخيرة بعدما احتضنته علوم لسانية وقعّدت له، وصار حقلا من حقولها.

---

1 –O. Ducrot, Les mots du discours, éd de Minuit, Paris 1980, P 9.

إن التلفظ ضمن تحليل الخطاب ليس بظاهرة لسانية محضة (تدخل فيه عناصر من العالم غير اللغوي)، ولا سيميائية، كما أن «كل مقاربات ظاهرة التلفظ ممكنة بحيث يلقي بعضها الضوء على شروط إنتاج الملفوظ (الخطاب) من اجتماعية، تاريخية، سياسية، ثقافية...»[1]. تسمح علاقة مختلف هذه الميادين ببعضها بعضا بجعل الخطاب في مركز علم الاجتماع اللغوي، العلم الذي ينبغي أن يولي العناية الكاملة للعلاقة التي يقيمها الفرد باللغة وبالمجتمع.

بناء على ذلك يكون تحليل الخطاب الذي يقدم حاليا كمجموعة من المقاصد والأحاسيس، الاقتراحات والفرضيات أكثر من تقديمه كمنهج مؤسس ذا أهداف محددة قد وصف بالأسطورة أو بعمل ترقيع Mythe ou travail de bricolage من قبل "كلود ليفي شتروس"، وينتصر له "مانغونو" باعتقاده أن تحليل الخطاب لا يزال في الميدان الذي يحاول فيه استغلال كل الوسائل المنهجية المتوفرة.

وإذا لم تتمكن لسانيات الخطاب من توحيد خطواتها لتكون علما قائما بذاته، فإن «تحليل الخطاب سوف يبقى ضامنا داخل اللغة Intra-linguistique »[2]. يستلزم الأمر العودة إلى خارج الملفوظ (خارج – الخطاب) لكشف المحددات الاجتماعية، والأيديولوجية... التي تتحكم في إنتاج الملفوظ، وتبيان أن العلاقة التي تصل الدلالات في الخطاب بالظروف الاجتماعية والتاريخية ليست بثانوية ولكنها مكوّنة في الدلالات نفسها مما يتبلور في عنصر السياق الذي يقول فيه "محمد خطابي": «إن للسياق دورا

1 –J. Courtès, L'analyse sémiotique du discours, de l'énoncé à l'énonciation, Hachette, Paris 1991, P 245.

2 –R. Robin, Histoire et linguistique, Armand Colin éditeur, Paris 1973, P 81.

فعالا في تواصلية الخطاب وفي انسجامه بالأسس، وما كان ممكنا أن يكون للخطاب معنى لولا الإلمام بسياقه»[1]. يرتبط الخطاب بالسياق الذي تحدده ثقافة المجتمع، فبانعدامه يصبح التلقي من الأمور المستحيلة، والخطاب لا يتحدد بجملة أو بمجموعة من الجمل بغض النظر عن كونها مكتوبة أو شفوية (منطوقة) داخل حيّز ثقافي معين.

إن الخطاب وحدة خاصة ذات مستوى عال بالنظر إلى الجملة، ومسار البنية الكلية أو الكبرى Macro- structure، ولا يجعل تعريف انسجام الخطاب متعلقا فقط بالتداخل الخطي للجمل، ولكن يمكن معالجة تحديد انسجام الخطاب على صعيد البنية الكلية، وفي هذا المقام يكشف "مانغونو" إمكانية الخروج عن المستوى التركيبي بين تداخل الجمل، وتوسيعها من مجال اللسانيات إلى العلوم الإنسانية الأخرى، ذلك أن الجملة إبداع وخلق ليس له حدود، وتمثل الحياة نفسها للغة في حالة الأداء أو الإنجاز بمفهوم "بنفنست".

فتمثيل الحياة يعني الإلمام بعدد من المعارف والعلوم، وبالتالي يختلط العنصر اللساني بغير اللساني لتشكيل بنية كبرى أو كلية للكلام، تتحد ضمن عالمها في سياق معين، ومنتمية إلى ذات معينة.

1- محمد خطابي، لسانيات النص، ص 56.

1-2- النص باعتباره خطابا

حدّدنا – فيما سبق – كون الخطاب يرادف الملفوظ Enoncé أو هو ملفوظ أكبر من الجملة أي مجموعة من الجمل، تصورات تقترب كثيرا من مفهوم النص إن لم تكن مرادفة له.

إنّ الخطاب يصبح ضمن الممارسة اللغوية وسيلة للمعرفة، وبالتالي يتحول إلى نص Texte. وكثيرا من اللغات لا تفرق بين النص والخطاب، فعند "هلمسلاف" النص هو كل مادة لغوية قابلة للدرس، ويشكل مع مفهوم الخطاب فرضية قابلة للتحليل والدراسة، وهذه الفرضية حسب "غريماس" و"كورتاس" مهمة للدلالة على عمليات سيميائية غير لغوية[1]. يلتبس الخطاب بمفهوم الرسالة Message عند "جاكوبسون" وربطه بمفهوم الجملة يعني حصره في زاوية ضيقة.

لقد سعت البلاغة القديمة بكل تصوراتها من اليونان إلى العرب إلى أن تجعل للخطابة عناصر وقواعد تنظيمية، من مراعاة المقام والحال، من شخصية كل من المتكلم والسامع، وما يدور بينهما من حديث... بمعنى بناء أنظمة الخطاب، وقواعده، مثلما وضعت نظريات حديثة معطيات ألسنية مثل التلفظ والملفوظ Enonciation et énoncé (شارل باليه).

يحدد "تودوروف" النص في فقرة واحدة من ذلك النمط المستمر الذي تكونه مجموعة من الجمل، فالنص يمكن أن يكون جملة أو ما لا نهاية من الجمل المتميزة بعدة خصوصيات: فعلية، تركيبية، دلالية، بلاغية... وخاضع لعدة أنظمة من زمانية، مكانية، منطقية. مما يجعل تحديد ماهيته تكتسي صعوبات معينة.

---

1 –A. J. Greimas, et J. Courtes, Sémiotique dictionnaire de science du langage, Hachette, Paris 1979.

تدعو فرضية نص/ خطاب إلى تعريف وتحديد آليات تحويل اللغة إلى خطاب، كما يؤدي التمييز بين اللغة والخطاب إلى إلقاء ضوء جديد على النص ليخرج من كونه تتابعا ثابتا لأدلة لا علاقة لها بفعل إنتاجها، فتحصيل اللغة واستعمالها يتماهيان في حال الخطاب الذي يصادف الحديث في ظروف زمانية ومكانية معينة، يقول "بنفنست": «يمكن تحديد الحديث بالنسبة إلى اللغة بوصفه حدث امتلاك للغة، فالمتكلم يمتلك الجهاز الصورى للغة ويعلن في ذات الوقت عن موقعه كمتكلم من خلال علامات خاصة، ولكن بمجرد أن يقوم بذلك يقوم في ذات الوقت بتنصيب آخر أمامه أيّا كانت درجة الحضور التي يحولها لهذا الآخر، فكل حديث هو تخاطب يفترض مخاطَبا»[1]، كما يفترض خطابا (موضوع الحديث). فهل الخطاب يصادف الملفوظ أو التلفظ؟

ركزت اللسانيات التقليدية على الجملة، ولكن الجملة نظام وليست تتابعا تؤلف وحدة أصلية إذ لا يمكن أن تختزل إلى مجموعة الكلمات التي تتكون منها، في حين أن الملفوظ تتابع من الجمل فهو خطاب.

تشكل الأصوات ألفاظا، وعند التلفظ بشيء ما لا يعني التكلم لأن هذا الأخير إنما يتخذ مركز الجملة النحوية المفيدة، بالتالي يكون «لفظ الخطاب من حيث معناه اللغوي الحديث يدلّ على كلّ ملفوظ أكبر من الجملة منظورا إليه من حيث قواعد التسلسل الجملي... ومن منظور اللسانيات فإن الخطاب لا يمكن أن يكون سوى مرادفا للملفوظ»[2]. والخطاب من المنظور اللساني لا يخلو مما يوجد في الجملة التي يعتبرها "مارتيني" أصغر مقطع ممثل بصورة كلية وتامة للخطاب، فلم تنشغل اللسانيات بمجموعة من الجمل بعد تناولها لجملة واحدة. بعدما ظهرت لسانيات الخطاب التي غرست جذورها في

1 –E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T1, PP 241-242.

2 –J. Dubois, et autres, Dictionnaire de linguistique, P 153-157.

البلاغة (قديما) إلى ميدان التحليل البنيوي للنصوص، ثم التسليم بوجود علاقة تماثلية بين الجملة والخطاب، فيمكن أن تكون جملة ما خطابا رغم كونه مجموعة من الجمل، وقد يصبح الخطاب جملة كبيرة تماما مثلما ستكون الجملة باستعانتها بمجموعة من المواصفات خطابا صغيرا، والطريقة الوحيدة لتفسير جملة معينة دلاليا هي: «تبيان أن ذلك الوصف يسمح بتحديد معنى أو معاني قول جملة في حالة معينة من الخطاب»[1]. والملفوظ حينما يحدثنا عن ذاته وعن العالم فمعناه غير مستقل عن فعل تلفّظه.

يعرف "بنفنست" الخطاب على أنه «كل حديث يفترض متكلما ومتلق، للأول نيّة التأثير في الثاني، فالحديث يشمل قبل كلّ شيء الخطابات الشفوية بتنوّعها من كلّ طبيعة ومن كلّ مستوى، من الخطابات المبتذلة Ornés إلى الخطابات الأكثر حسنا وجمالا»[2]. يتجسد الخطاب السياسي ضمن هذه الخطابات مؤسسا على ثنائية المخاطِب والمخاطَب (يخرج عن ميزة الحوارية، تخيل ردود أفعال المتلقي دون أن يجيب هو بنفسه، وعن طريق الوضع نفسه)، تلفظ الأول بخطاب يعني تحمل مسؤولية أقواله، فيجب عدم الخلط بين الملفوظ والتلفظ، التلفظ الفعل ذاته لإنتاج الملفوظ، وليس بنص الملفوظ.

إن دراسة ظاهرة التلفظ لا يعني الخروج عن الملفوظ كونهما مرتبطين ببعضهما بعضا، لكن لابد من الحذر حين التعرض للتلفظ على أنه ظاهرة من الصعب فكّ آلياتها، فهي في نظر اللسانيين ظاهرة متمحّلة في المعالجة ولا تخضع لمنهجية وتنظيرية علمية، كما أنه «لا علم إلا للعمومية»[3] بمفهوم فوك ولوقوفيك.

---

1 –O. Ducrot, Les mots du discours, P 8.

2 –E.Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T1, P 241-242.

3– ك. فوك، ب. لوغوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ص 134.

يمر التحليل اللساني من منظور عملية التلفظ بعدة عمليات:

1/ عملية الاستعلام Repérage والتعرف على عناصر مهمة مثل المتكلم، الطريقة التي يسجل بها حضوره في خطابه (الضمائر)، التعرف على السياق (الزمان والمكان)، والهدف من الحديث، والمخاطَب المستفيد من الخطاب. فالإنسان يتحدث لشخص معين سواء كان حقيقيا أو خياليا، وعن طريق خطاب منطوق أو مكتوب.

2/ التعرف على نوع التلفظ: صريح أو ضامن في الخطاب.

فدراسة الخطاب السياسي من منظور نظرية التلفظ يستدعي الوقوف على:

- البصمات التي يتركها المخاطِب في خطابه (التأثير أديولوجيا، سياسيا...).
- تحديد المتلقي (المخاطَب) (بدونه يفقد الخطاب مصداقيته).
- الهدف من الخطاب (دراسة العنصر المرجعي المتحدد من خلال ما يرمي إليه المخاطِب).
- موقف المتكلم إزاء خطابه (التماسك/ المسافة Adhésion/ Distance).
- الوقوف عند مفهوم (الحقيقي والخيالي) للأفكار الضمنية والمفترضة Implicites et présupposées بحيث يسمح لنا تحديد مواقعها تعيين المواقف السياسية والأديولوجية والاجتماعية... للمخاطِب والمكانة التي يجعلها للمخاطَب في خطابه.

1-3- السياسة والخطاب السياسي

إن السياسة من الأمور التي خضعت لها المجتمعات منذ أقدم العصور لتنظيم حياتها، وواقعها، فلا يمكن تصور مجتمع يفتقد لهذا الإطار الذي يجعل القضايا على اختلاف طبيعتها في نصابها. يعالج الخطاب السياسي في كل العصور «الأمور التي تتعلق بشؤون الدولة، الأحداث السياسية، والتحدث بالسياسة الداخلية»[1]. تهدف أغلب الخطابات إلى جعل الآخرين يشاركون المخاطِب في آرائه، وطريقة تفكيره في شيء ما، وكذلك إيصال عواطفه الخاصة إليهم، وبقول شامل جعلهم يتعاطفون معه. نتيجة يجب أن يصل إليها بغرس أفكاره (المخاطِب) في أذهانهم بواسطة الكلمات، وذلك بقوة تجعل أفكارهم الخاصة تنصرف عن اتجاهها الأولى لتتبع أفكاره وأغراضه.

إن التحدث بالسياسة يعني التعامل بها مادامت تهم الأفراد والجماعات لأنها تتناول بالمعالجة مواضيع ثقافية، وسياسة محضة... مرتبطة بالمستمع وتتعلق ببناء الدولة للتقدم بها إلى الأمام، فالمخاطِب يتوجه بكلامه إلى جمهوره يستميله، يتفاعل معه في أمر من الأمور، يقول "ابن منظور": «والمخاطبة مفاعلة من الخطاب والمشاورة»[2]، وفي هذا ربط للكلام بالحدث، والمفاعلة تعني المشاركة في القضية المطروحة «فقد عرفت الخطابة باعتبارها مشاركة في فعل ذي شأن مخاطبة في خطب إذ المفاعلة تفيد الاشتراك وهو تعريف يتّجه نحو وظيفة الخطابة»[3].

1- د/ حسن صعب، علم السياسة، ط 8، دار العلم للملايين، بيروت 1985، ص 19.

2- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ط 3، دار صادر، المجلد الحادي عشر، بيروت 1994، ص 361.

3- محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجا، ط 1، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1986، ص 14.

يعالج الخطاب السياسي الذي اخترناه قضية سياسية تمس تاريخ الجزائر خاصة منه تاريخ الفترة الاستعمارية الفرنسية، تاريخ لم يسجل بقلم وكفى، ولكن بشواظ وجمر، تساءل الجزائري أثناءها عن الحياة الفاضلة، القانون العادل، عن حرّيته وسعادته، ولكن شتّان بين الأحلام والواقع، وحتى يتحقق حلمه ضحّى، جاهد واستشهد... فكيف نتصور مقاييس كتابة هذا التاريخ الذي ليس بمسودة طفل يتعلم الكتابة، ولكن أمر آكاديمي تضبطه عدة شروط.

تجسّدت كتابة التاريخ الجزائري في أمور السياسة، من كتابة لأهداف شخصية إلى كتابة لأهداف سياسوية، ولكن من المفيد معرفة أنه، وبمنظور كل من "كارل ماركس K. Marx" و"فريديرك إنجل F. Engels" عدم وجود أشخاص سياسيين، لأن السياسة مادة يصنعها الرجال، ويصنعها لتنظيم المجتمع، يقول "بيير بورديو P. Bourdieu": «ليس هناك أشخاص سياسيون بقدر ما هناك أشخاص يصنعون السياسة (صانعو السياسة)»[1].

بتمثيل إطار السياسة تطرح الاشكالية نفسها بمدى تناسب العنصر المكون للعملية التواصلية، وبالتحديد التلفظ بالخطاب السياسي:

1/ المخاطِب والمتحدث: شخصية مميزة من المجتمع الجزائري، تريد دائما أن تؤثر في سامعها، وبالتالي يحاول المخاطِب إقناع جمهوره بما هو مقتنع به، «وهو لهذا الغرض يستعمل جميع وسائل الإقناع المتاحة له، بحيث لا يكف عن محاولة الإقناع إلا عندما يستنفذ جميع ما في متناوله من

1 –P. Bourdieu, La distinction, critique sociale du jugement, éd de Minuit, Paris 1979, P 463.

وسائل»[1]، ويستند إلى أساليب التلطّف حتى يوحي بالثقة إلى من يسمعه، معالجا وبحذر الأحوال العاطفية لمستمعيه من غضب ورحمة وخوف، وما يصاحبها من لذة وألم.

يفتتح المخاطِب خطابه بالبسملة المعهودة في الخطاب الديني والسياسي، ثم يردف الكلام بمتتالية من أربعة جمل غير معطوفة فيما بينها؛ جملتان أوليتان، وجملتان ثانويتان، يقول:

«بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أيتها المجاهدات، أيها المجاهدون

أيتها المواطنات، أيها المواطنون»

ترتبط دلالة هذه الجمل بالخطاب، ولا تستقل عنه، كما لا تسقط المخاطبة فيها لأن المخاطِب أراد التوجه بكلامه إلى فئتين دون إقصاء، وإن ظهرت أولوية الفئة الأولى عن الثانية، معتمدا في ذلك أسلوبا جهريا خاضعا لحكم التصريح الذي لا يؤدي إلى أضرار. فهو يطرح للقارئ عدّة سياقات: ثقافية، تعليمية، تاريخية... ساهمت في إنتاج ملفوظه (خطابه) بهذا الشكل.

نلاحظ من خلال عرض مضمون الخطاب غياب العلاقة الحوارية بين المرسل والمرسل إليه، بحيث يتشكل تعبير واحد موجّه فقط من المخاطِب، ذلك أنه إذا عبّرنا عن الحوارية بالتبادل الكلامي، أي الحوار بالمشافهة، فيتعيّن لنا إيجاد تعبيرين، وحتى إن عبّر المخاطَب (الجمهور) عن رأيه فلن يكون عن طريق الوضع نفسه.

1- محمد يعقوبي، أصول الخطاب الفلسفي (محاولة في المنهجية) د. م. ج، الجزائر 1995، ص 14.

يتابع المخاطب كلامه بعد البسملة بمتتالية من الجمل (الثنائية) لما تدل عليه من اتصال بموضوع الحديث، والالتزام باللباقة في مواجهة المرسل إليه، وبأسلوب النداء الذي يفيد الدعوة إلى الأمور المعالجة (دعوة المشاركة).

يبدأ المخاطِب كلامه: «يسعدني ويشرفني أن أشكر الذين بادروا بتنظيم وعقد ملتقى الولاية الثالثة التاريخية، هذا الملتقى المبارك الذي يجمع في مدينة تيزي وزو العريقة كافة الولايات التاريخية، يشرفني أن أزفّ إليكم تحية الأخوة في الجهاد...».

نلمس في الجملة الأولى من هذه المتتالية من الجمل علاقة بين الذات وملفوظها، رجوع المخاطِب إلى نفسه ليذكّر بإحساسه وسعادته للقاء جمهوره، ملتزما باللباقة Galantrie أمام المرسل إليه الذي يكن له التقدير لما تبادر منه من مجهود واستعداد للإصغاء لخطابه، لينتقل إلى إخباره عن حقيقة القضية الجزائرية التي يؤكد أن استقلالها لا علاقة له بالهدايا، ولكنه نتيجة تضحيات دامية... يستعين في الإدلاء برأيه بأسلوب الالتفات[1] الذي يعني الانتقال من صيغة إلى أخرى.

يتحدد الالتفات عندما يشد الخطاب (الملفوظ) بالذات مستخدما "ياء المتكلم" في (يشرفني، يسعدني)، ثم انتقاله إلى ضمير الغائب• في قوله: «فما أحوجنا أيتها المجاهدات، أيها المجاهدون...»، وتوظيف المخاطِب لهذا الأسلوب يعني نقل المستمع من خطاب إلى خطاب آخر (من صيغة أخرى)

1- محمود سليمان الياقوت، علم الجمال اللغوي، المعاني، البيان، البديع، دار المعرفة الجامعية 1995، ج1، ص 338- 339.

• - المحدد باللا- شخص حسب "سرفوني".

تنشيطا له في الاستماع، وليستميله إلى الإصغاء ومتابعة الكلام، أي إبقاء خيط الخطاب متواصلا بين الطرفين.

استعمل المخاطِب، أي الرئيس، أساليب ومقاطع كلامية تعبر عن وضعية القضية المعالجة في واقع راهن ومؤلم، ووضعيته تجاهها، فقد التزم في أغلب كلامه بمقاطع غير مسجوعة ذلك أنه لم يرغب في التكلف، فما تعانيه الجزائر أكبر بكثير من الصناعة اللفظية، وعدم اعتماده الشكل المسجوع نابع من اعتبار خطابه كلاما منثورا ومسموعا يفترض غياب الوزن والقافية الخاصة بالشعر، يقول "أبو الهلال العسكري": «واعلم أن الرسائل والخطب متشاكلتان في أنهما لا يلحقهما وزن ولا تقفية»[1]. إن الشكل المسجوع الذي تقوم عليه الكتابة في الخطب يرجع إلى التتالي في الإلقاء الشفوي على الجمهور إذ يميز الخطاب مرونة ورنّة تجعل السامع يستمتع بموسيقاه في مثل قوله: «كل ذلك يجعلني أقول لكم، ومن خلالكم، للشعب الجزائري برمّتة، كفانا من البؤس! كفانا من التفرقة والشتات! ولنتوجّه معا بدون إقصاء ولا استثناء إلى كل ما يخدم بلادنا وشعبنا وتاريخنا ومستقبلنا...».

2/ المخاطَب: المجاهدون بالخصوص والجمهور الحاضر في الندوة على وجهة العموم، لا تتضح حواريته بالمخاطَب لأنهما لا يتبادلان الكلام، وعن طريق الوضع نفسه. في الوقت الذي يتلقى فيه المخاطَب لعلامات لغوية وأخرى غير لغوية، فإنه يستجيب في الغالب بعلامات غير لغوية كالتصفيق، الابتهال، هشّ الرؤوس وتقطيب الحاجبين...

1- أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت 1981، ص 154.

يتناول الخطاب السياسي قضية حساسة تمس الأمن والاستقرار على كل مستوياته، والسياسة لا تنفصل عن المجتمع الذي هو واضعها، مجتمع يعاني سنوات الجمر في ظل نزوات القوى المتطرّفة، ما يوجب منطقيا العودة إلى التاريخ والتذكير به، تاريخ الثورة الجزائرية المكتوب بدمّ المتصدقين بأرواحهم خدمة لهذا الوطن، أما كتابة التاريخ فمسألة أخرى تقتضي الخبرة والتكوين الأكاديمي.

يفرض التكوين الأكاديمي على كاتب التاريخ، الذي يكون في حكم الشاهد على الأحداث والرجال، عدم المشاركة في الحدث الثوري بهدف توخي الموضوعية، والابتعاد عن الميول والذاتية التي يمكن أن تعرض صاحبه إلى أمور دنيئة، يقول في هذا الصدد: «إنّ كتابة التاريخ أمر ليس بيسير على الإطلاق، إنه يقتضي تكوينا أكادميا يؤهل الكاتب الذي يكون في حكم الشاهد على الأحداث والرجال، ويدعوه في غالب الأحيان إلى التنصل من مشاركته شخصيا وذاتيا في صنع الحدث، ويعطينا رؤية تروم إلى حد ما الموضوعية والموقف النزيه».

وإذا كانت كتابة التاريخ اجتهادا، فهذا الأخير يفرض التواضع، والتواضع أدنى شيء يمكن أن يتصف به الإنسان أمام أرواح الشهداء الذين اكتووا بنار الثورة شبابا، شيوخا، أطفالا ونساء.

يجب الفصل بين صانع الحدث وكاتب التاريخ مثلما يفصل بين الحداد والنجار رغم النقاط المشتركة بينهما، كتابة التاريخ أمر صعب يقتضي العلم والثقافة والخبرة، والمعرفة الغزيرة، والطرح العقلاني... مما يختلف فيه المؤرخ الأخصائي عن المجاهد الذي يبقى دوره عظيما يضاهي دور الأول. وإذا كان من المجاهدين من أراد كتابة التاريخ فعليه أن يكون مختصا في هذا

المجال، مضطلعا بوظيفته هاته على أتم وجه لاسيما دوره النضالي الذي كان عليه في الماضي، لأن الرمح والقلم كانا منذ الأزل يتعايشان ويتكاملان.

سنعتبر النص السياسي (الخطاب) من حيث كونه جريانا للحديث، والنظر إلى المعيار اللغوي من حيث وظيفة اللغة التي تتحقق في أنها «وسيط بين الإنسان والإنسان، بين الإنسان والعالم، بين العقل والأشياء، تتولى بث المعلومات وتبليغ التجارب، فهي تقوم بتنظيم حياة الإنسان»[1]. ينبني التواصل على أساس تبادل الوظائف بين المخاطِب والمخاطَب عبر الوضع نفسه Même code، ليتحول المتلقي نفسه إلى مرسل والمرسل إلى متلق خلال عملية الإرسال والاستقبال، لكن المرسل في الخطاب السياسي يظل دائما مرسلا، وافتراض التواصل يعني تواصلا أحادي الاتجاه (على المستوى اللغوي)، المتلقي لا يتحاور مع المرسل فهو ليس مرسلا، ودوره غير مباشر تتجلى إجابته في علامات غير لغوية non linguistique كهشّ الرأس، تقطيب الحاجبين، زمّ الشفتين... وهي ما يصطلح عليه بمصطلحات الاشارية أو الإيمائية Les gestuelles et mimiques.

يعكس مبـــدأ التناظـــر خصوصيـــة الجهـــاز التلفظـــي Dispositif énonciatif أو جهاز الحديث، يتدخل المتلفظ كبعد في إطار الشروط التي تضمن تحقيق التواصل، فالمخاطِب بحاجة إلى مستمع، أو لنقل إلى مجموعة من المستمعين (الجمهور)، وفي الغالب يوجب التلفظ «جمهورا من نفس المستوى»[2]، خاصية لا يشهدها الخطاب السياسي بحيث حتى إن خاطب الرئيس فئة المجاهدين، ومشاركته هذه الفئة في الجهاد لا يعني وقوعهم في

---

1 −A. Fossion, J. P. Laurent, op. cit, P 154.

2 −C. K. Orecchioni, Pour une pragramatique du discours théâtral, Pratique N°1, Paris 1984, P 47.

نفس المستوى الثقافي والإيديولوجي، السياسي... لاسيما وأنها ليست الفئة الوحيدة الخاصة بالحدث.

يقتضي الاهتمام بالمحتوى الإيديولوجي العناية بالدلالة في إيديولوجية الخطاب، يتجسد الهدف في الصورة التي يقدمها المخاطِب عن الجزائر والجزائري، الجزائر التي يرفض أن يقال عن استقلالها أنه هدية أُعطيت لها من أيّ طرف كان، والجزائري الذي يصفه بكثير من الصفات: المجاهد، المضحي، الشجاع، المقدام...

إن المتلقى في الخطاب السياسي حاضر ولكنه لا يتحدث، يتجلى بصيغة الجمع، مسمى وحقيقي يمكن تحديده بمجرد الاعتراف به صراحة وذلك باستعمال الضمير في المخاطبة "أنتم Vous"، أو توجيه النظر إليه لجعله كشاهد Témoin، وبالتالي إعلان مشاركته في علاقة المخاطبة أو المحادثة[1]، ويذهب إلى التحلي بالمواضعة في قوله: «ومن نحن حتى لا نتواضع أمام أرواح الشهداء وقد أعطوا أسمى عربون وهو يضحون بالنفس والنفيس؟» لإبراز مكانة الشهيد في الثورة التحريرية، والتي لا تضاهيها مكانة.

يتضح لنا الخطاب السياسي في عمقه ككل شامل ومتجانس، وهو في الحقيقة ليس إلا متعدد المستويات مكون من عدة عناصر للجمل المؤسسة على الأنماط وأصحابها، وعلى الافتراضات المسبقة والأقوال المضمرة.

---

1 –C. K. Orecchioni, L’énonciation de la subjectivité dans le langage, P 22.

2- تحليل الخطاب حسب نظرية التلفظ

إنه اعتمادا على كل من "بنفنست"، "أوركيوني"، "مانغونو" و"ديكرو" يمكننا تحديد درجة التزام المخاطِب بخطابه (ملفوظه)، آرائه التي لا تخلو من الذاتية Subjectivité، ففي علم اللغة نجد أن تصور الذات المنتجة للخطاب تقترن به ملاحظة حضوره في هذا الخطاب ذاته، فالفعل الفردي لامتلاك اللغة يدخل المتكلم في كلامه وهو اعتبار جوهري في تحليل الخطاب.

من الناحية اللغوية (علم اللغة) فإن فكرة الذات ضرورية لمتابعة تحولات اللغة إلى خطاب، إذ أن الخطاب هو المكان الذي يلد فيه ذاته، خلال هذا الخطاب يبني الفاعل عالمه كشيء (السياسة)، ويبني ذاته أيضا (شخصيته). فلابد من تحديد المتلفظ في اللحظة التي يتلفظ فيها بملفوظه كما يقول أحد الباحثين: «أنّنا لو جعلنا فكرة فاعل القول تتضمن الاعتبارات المتصلة بالسيرة الذاتية، وظروفه النفسية والاجتماعية لأصبح من المستحيل علينا حصر المجال الضروري لتحليل الخطاب ونظامه بطريقة علمية كافية»[1].

يحدّث المخاطِب – لحظة حديثه – المجاهدين بالخصوص، والمواطنين بصفة عامة، فالمتلقي منقسم إلى الفئة الخاصة بالمناسبة (أول نوفمبر، وتاريخ الجزائر)، والفئة الثانية التي يجب عليها أخذ الدرس، ونفض غبار الإرهاب لتتجلى الشمس بوضوح حتى يعيش الشعب استقلالا آخر يشهده المكان والزمان، فما على الفئة الأولى إلا أن تكون معلما مجتهدا وصادقا

1- د/ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مطابع السياسة، عالم المعرفة، الكويت 1992، ص 99.

ومخلصا، خرّيج معهد جدير بتعهّد العلم والمعرفة (كتابة التاريخ). يسجل المخاطِب خطابه السياسي في علاقة بالأزمنة اللغوية، وبالأنماط، وبأقواله الصريحة حينا والضمنية حينا أخرى... وهي ظواهر لا تدرس منفصلة بعضها عن بعض ولكن في دراسة شاملة للخطاب.

2-1- المخاطِب (المتلفظ) وعلاقته بالمخاطَب

يُقدّم هذا الخطاب على أنه موسوم Marqué بطريقة شخصية، أي أنه متصل بذات تتجلى فيه معبرة عن رأيها أو وجهة نظرها، مشيرة إلى تجربة بلادها التي عاشت، وتعيش، فترات الاضطراب والفوضى. فهو خطاب مباشر، لفظ من قبل المتكلم دون أن يتلاشى الكاتب أو يلغي وجوده وموقفه.

في هذا الموقف يعدّ الخطاب المباشر مجرد وصف المتكلم الكاتب دون التعبير عن أي حكم قيمة صريحة عنه أو عن كلماته، فالمتلفظ لا يتحمل المسؤولية تجاه القول المذكور، ولا يتدخل بحيث لا يقوم بإعادة صياغة القول كما يحدث في الخطاب غير المباشر.

تصبح الظاهرة الخطابية واضحة بطريقة ملموسة عندما يتم استخدام النمط اللغوي المميز للكاتب في التعبير لا نمط المتكلم أو المتلفظ بالخطاب، إذ من المعروف أن اللهجة والطريقة الخاصة تميز المتلفظ، وتبرز انتماءه إلى مذهب ما، جماعة ما... وإعادة تلفظها يفيد إبراز هذا الانتماء مما يؤدي إلى مجال المحاكاة؛ محاكاة الآخرين في كلماتهم بطريقة ساخرة أو تهكمية، وإضفاء صورة الكاتب على كلامه في ملامح الوجه وقسماته.

فلابد من الحديث عن تدخل المتلفِّظ في كلمات كاتب الخطاب بطرق شتى دون التغيير من الكلمات ذاتها، إذ يحاول إيصال الخطاب مقتنيا قناع الكاتب دون المساس بجوهر الموضوع، ولا بقسماته، فكاتب الخطاب شخص

حاضر لا يتحدث. إذن سنتحدث عن شخصيات مندمجة في بعضها أو تعدد الذوات.

إن انقسام المتلقي (الجمهور) إلى فئتين لا يعني أنه في نفس المستوى، ولا عنده نفس الإيديولوجية، فهو جمهور غير متجانس، ويمكن اعتباره متجانسا إذا كان غرض المخاطِب تبيان أن المجاهدين مواطنون قبل كل شيء، والجهاد في سبيل الوطن يفيد الوطنية في أغلب الأحيان.

أخذ المخاطِب الكلمة تسجيلا لموقعه السياسي، ولمكانته الاجتماعية، ورغب في جعل ملفوظه (أقواله) أكثر شرعية، والشرعية آتية من وظيفته كرئيس للجمهورية، مشارك في الثورة، وخبير بآلام الأمة الجزائرية، يطالب من خلالها أخذ الحذر عند قراءة التاريخ، وهذا يستلزم ضمنيا وجود شخصيات تحاول كتابة التاريخ دون دراية أن لذلك الأمر شروطا وحدودا من الضرورة الالتزام بها.

يتضح المخاطِب من خلال نصّه شخصية من الطبقة المفكرة Classe pensante، فهو واقع في منبع المعرفة التي يكتفي بالتلميح إليها دون التصريح، متحملا مسؤولية ما يقول وإيصالها إلى الجمهور الذي يظهر على غير وعي – بصفة نسبية – بعمق الإشكالية الخاصة بكتابة التاريخ من جهة، وعلى وعي تام بالراهن الذي تعيشه الجزائر في ظل الإرهاب، وعدم الاستقرار من جهة أخرى. فهو يقوم بتوعية وإخبار، وتوضيح وتحليل حدث سياسي يتعلق بماضي الجزائر الذي ينبغي ألاّ يشوه في صورته الجليلة، فقد «تكفلت لهذا الغرض لغة المخاطِب بنقل هذه المعرفة»[1].

---

1 –C. K. Orecchion, L énonciation de la subjectivité dans le langage, P 22.

وبناء على هذا يتبين «أن عنصر التفرد بالمعارف شرط ضروري لإغراء المستدل بنقل هذه المعارف إلى غيره من أجل حمله على قبولها، ومن أجل الاعتراف للمستدل بفضل السبق إليها»[1]، فإذا لم يكن المخاطِب مالكا للمعارف فلن يكون في مركز قوة في الدورة التخاطبية، ذلك أنه المتحكم في الإرسال، ونوع المعلومات التي يرسلها، معلومات ينبغي أن يعترف المتلقي بأنها أفادته وإلاّ ليس هناك فائدة للخبر والإخبار مما يؤدي إلى ردود أفعال سلبية من جانب المتلقي تجعله يملّ ولا يكترث بالخطاب الملقى والموجه إليه.

2-2- زمان الخطاب ومكانه

إن الحديث عن الزمان والمكان مرتبط بالحديث عن علاقة المخاطب بالوضعية التواصلية، وبالسياق الذي يجري فيه الخطاب. يخضع تحديد الزمان والمكان إلى وضعية المخاطِب أثناء خطابه إذ يرتبط بصفة مباشرة بلحظة بداية ولحظة نهاية الخطاب. زمان الخطاب السياسي كان يوما من أيام المجتمع الجزائري الذي يحتفل بالماضي الدّامي، ليتحدد الزمن ضمنه ماضيا منقضيا، كما يجعله يعالج حاضره الذي لا يختلف كثيرا عن الماضي، فكان الزمان حاضرا ربط بالمستقبل بنظرة الجزائري إليه نظرة التفاؤل والإستشراق.

أما مكان الخطاب فكان مختارا، وربما عن قصد، فكان مقر الولاية الثالثة التي يعززها بكلمة "الأمجاد والبطولات"، يقول: «وهذا المتلقي المبارك الذي يجمع في مدينة تيزي وزو كافة الولايات التاريخية...»، فتيزي وزو

1- محمد يعقوبي، أصول الخطاب الفلسفي، ص 15.

ليست إلا نقطة من نقاط أماكن الأحداث الدامية التي شهدتها الجزائر من شمالها إلى جنوبها، من شرقها إلى غربها، ويتضح ذلك في الكلمات «الأوراس، الشمال القسنطيني، القبائل، الوسط، الغرب والمهجر».

تذهب "أوركيوني" إلى أنه «يمكن النظر إلى الإطار المكاني من خلال مظاهره الفيزيائية البحتة، تحديد المكان من حيث كونه مغلقا أو مفتوحا، عاما أو خاصا، واسعا أو ضيقا... وكيف يتم التخاطب وجها لوجه، جنبا لجنب، والمسافة الفاصلة بينهما...»[1]. فمكان الخطاب كان مغلقا، وعاما، وواسعا، والخطاب أُلقي مشافهة فهو واقع وجها لوجه (إلا أنه في اتجاه واحد).

من منظور علم تراكيب البنى تمثلت المبهمات المكانية في أسماء الإشارة، يعتبر بعضها مبهمات حقيقية مصاحبة لإشارات المتحدث (المخاطِب)، وهي: هذا، هذه، عندما يذهب إلى القول في مواضع متعددة «هذا الملتقى المبارك...»، «... إلى أن نتذكر في هذا الوقت...»، «... وذلك لأهميته فلابد أن نعتمد هذه الكتابة...»، «... ولكم يؤسفني أن ألاحظ مرة بعد أخرى أن هناك اجتهادات...»، فلا يمكننا تحديد وضعية الأشياء مادام الكلام يتخذ ويحتمل أدبية معينة، فالحديث كان يدور حول أشياء مجرّدة لا يمكن تحديد وضعيتها، وهي مجسدة في الواقع، ولا وجود للشخصيات الخطابية حتى نُموقعها في وضعية تتضح فيها المبهمات الإشارية والظرفية بصفة جلية.

1 −C. K. Orecchioni, Les interactions verbales, P 68.

2-3- المسافة التلفّظية

تتحدّد المسافة التلفّظية إزاء الأقوال التي يصدرها المتلفّظ، يقول "مانغونو": «القول/ الحديث أيضا يعني التموقع بالنسبة لأقوالنا الخاصة»[1]. تلخص هذه العبارة الأهمية التي يجب أن نوليها للمسافة التي يقيمها المتلفظ بينه وبين خطابه، تنطلق من درجة "الصفر" التي تكفّل فيها المتلفظ كلية بنصه إلى أقصى مسافة بحيث يعتبر المتلفظ نصه جزءً من عالم مختلف عن ذاته، مسافة يمكن أن تعاين عن طريق بعض العناصر:

- ضمائر الشخص.
- الأنماط.
- الزمان.

2-3-1/ ضمائر الشخص

يمكن أن نكتشف من خلال هذا الخطاب السياسي طريقتين من طرائق التلفظ لتعيين الشخوص، واستعمال ضمير الشخص هو أدق مؤشر Indice، ويعبر عن المكانة السياسية والاجتماعية مقارنة بالمتكلم.

أ-1 ضمير المتكلم "أنا" المخاطِب حين جعل اللغة لصالحه (امتلاك اللغة) في قوله (يسعدني، يسرني، يشرفني...). فـــ "أنا" ليس له دلالة في ذاته ولكن ينسب إلى المتحدث، ويجسد هذا الضمير وظيفة الخطاب الخاصة.

إنه لا يعدو أن يكون الضمير شكلا فارغا، واستخدامه مقترن بعلاقة المتكلم المرجعية بالسياق الذي يجري فيه الكلام، أي استحالة فهم معنى الضمير إلا حال استخدامه المرجعي، وبذالك يكون الضمير شكلا فارغا غبر

---

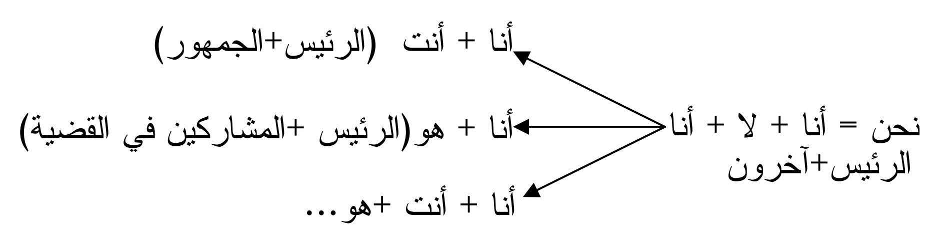
1 -D. Mainguenau, Genèse du discours, Pierre Margada éditeur, Bruxelles Liege 1984, P 108.

مقترن بالمفهوم، ولا بالموضوع، وذلك خارج الخطاب الحقيقي Effectif. إذن مرجع الوحدة المبهمة "أنا" في هذه الحالة لا يشير إلاّ إلى المتكلم نفسه، أما معناها فثابت لا يتغير.

قد اسند المخاطِبِ (الرئيس) كلامه لنفسه ليعبر عن ذاته، فمرجع "أنا" هو "أنا" الرئيس.

أنا ←———— أنا المتكلم

أما "أنا" الدالة على الـــ "نحن" تبتعد عن ("أنا المعمم Je généralisé" أو "المفخّمة Amplifiée")، إذ يعبر باسم الجماعة ولكن يعبر عن "أنا" و"لا – أنا" الذي يمكن تحديده بهذا الشكل:

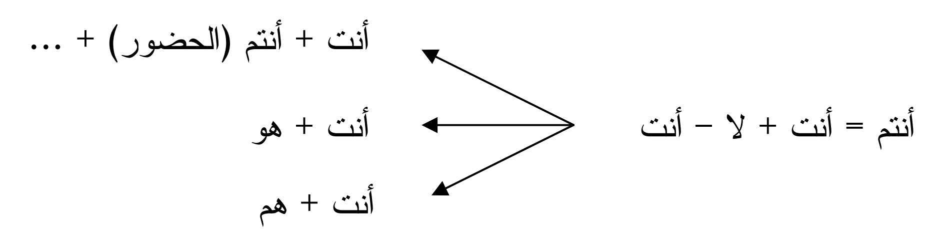


ويتعين ذلك في قوله «... إلى نتيجة تخدم بإخلاص ونزاهة تخليد مآثر كفاحنا المجيد»، فإلى جانب "نون الجمع" الدالة على "نحن" بمعنى: أنا + آخرون، فإنّ الآخرين محددون بفئة المجاهدين، ويتضح ذلك في قوله: «فما أحوجنا أيتها المجاهدات، أيها المجاهدون...».

– المخاطَب الأول كان المجاهدات والمجاهدون، الفئة الخاصة بالندوة، ثم الحضور الآخر في المواطنات والمواطنين. ذهب المخاطِب إلى أولوية الأولى عن الثاني ذلك أن الندوة خاصة بالتاريخ، وكتابته، ومواكبته لعيد الثورة (أول نوفمبر)، ولا يخفى على أي أحد أن تاريخ الجزائر لم يصنعه إلا المجاهدات والمجاهدون. كما يناديهم مرة أخرى بصيغة (الأخوات والاخوة)

لإبراز العلاقة التي تشدّه بالمجاهدين، وتربطه بهم في وقت مضى. إذن هو أدرى بما يقول حول التاريخ وكتابته على أنه مشارك في الثورة، ورأيه يظل أساسيا في هذه القضية، ولم يخرج عن قواعد اللباقة والأدب Galantrie et politesse بحيث يبدأ بالمؤنث ثم يلي بالمذكّر، ليس فقط في أول مقاطع خطابه ولكن حتى في طيات هذا الأخير إذ يقول: (أيتها المجاهدات، أيها المجاهدون)، (أيتها المواطنات، أيها المواطنون)، (أيتها الأخوات، أيها الإخوة)، أسلوب فيه الكثير من الاحترام والتقدير للمرأة الجزائرية بخاصة.

– يتحدد حضور المخاطَب في الضمير "كم" الذي يعبر عن "أنتم"، يتعين "أنتم" في :أنت + لا – أنت.



الجمهور= الحاضرون +غير الحاضرين

– تعدّ الشخصية الثالثة 3eme أساسية في الخطاب، وتتميز بابتعادها عن الإبهام أو هي اللا- شخص حسب "سرفوني"[1]، نكشف في الخطاب الضمير "هم" الذي لا يمكن اعتباره باللا- شخص Non-personne، بحيث يظهر ويتجلى بإرادة المخاطِب لذلك، ويدعى في هذه الحالة "الضمير الغيبي Absent". وخطابنا بحاجة إلى إسناد الكلام للشهداء، فوجوده مهمٌّ ومفروض، نتعرف عليه ضمنيا تارة، وبتصريح المخاطِب به

1 –J. Cervoni, L'Enonciation, P 29-30

تارة أخرى؛ ففي حالة الضمنية يتكفل السياق اللغوي بترجمته، وربطه بما سبقه من الكلام يقدم له مدلولا.

يشير الضمير "هم" إلى الشهداء الذين لم يحظوا بلحظة استقلال بلادهم، فقد كان بالإمكان استعمال ضمير الـــ"نحن"، "أنا" في الجملة: «فما أحوجنا أيّتها المجاهدات، أيها المجاهدون إلى أن نتذكر في هذا الوقت بطولات شعبنا العظيم، وأولئك الرّفاق الذين لم يكتب لهم سبحانه وتعالى أن يروا علم بلادهم يرفرف فوق هذا الوطن الغالي، وأن يعيشوا معنا يوم استرجاع عزة الجزائر وكرامة شعبها». أراد المخاطِب أن يسجل علاقة غياب لذلك لجأ إلى المثال المضاد Contre exemple، ويمكن وصف هذا الملفوظ بالعدول Enoncé anormal، المخاطِب قد نسي، وألغى مضمونا دلاليا إلا أنّ الاستعمال النموذجي للّغة يلزمه أن يكون حاضرا، ولذلك تظهر «مهمة اللسانيات في تسجيل بعض الملفوظات كمنحرفة، تستعملها للكشف أو لتصحيحها بنفسها»[1].

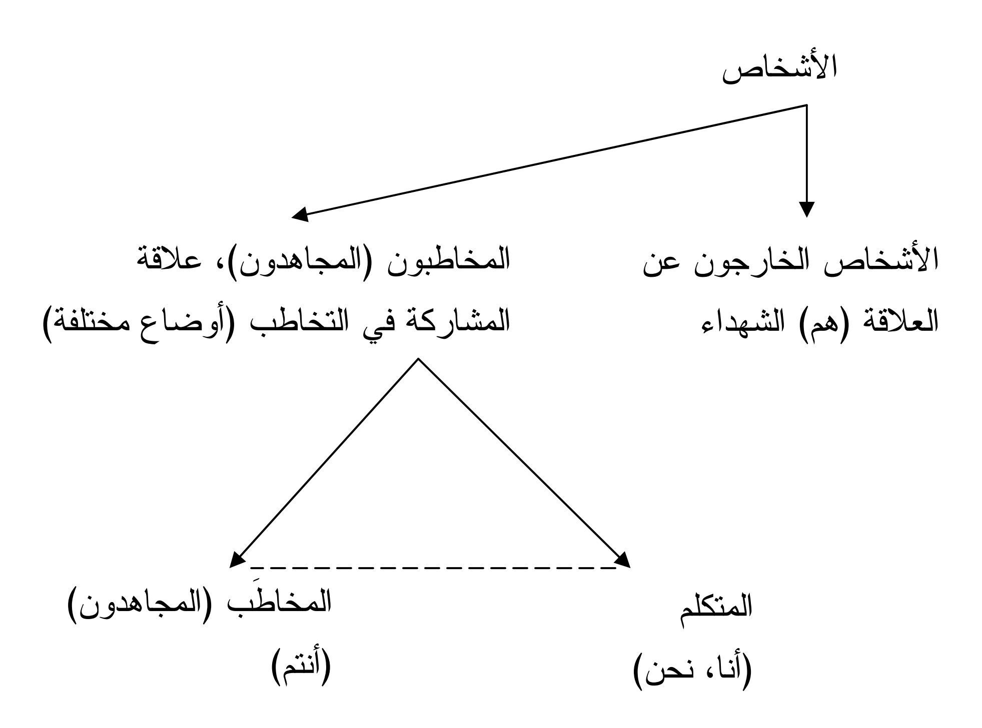
ولتحديد الغائب يقتضي الأمر الاستعانة بمرجعيته. اعتبرت "أوركيوني" كل من (أنا وأنت) ذات مرجعية أثناء استعمالهما، بينما يقرّ "بنفنست" بالعكس إذ ينسب للضمير الغيبي المرجعية، في حين يمكن الاستغناء عنها في حال (أنا وأنت) في قوله: «... إن الفرق بين "أنا و"أنت" و"هو" يكمن في أن هذا الأخير (هو) يحتاج إلى محتوى مرجعي يحدد التحديدات المصاحبة للنص، التي قد تستغني عنها "أنا" و"أنت"»[2].

---

1 –O. Ducrot, Les mots du discours, P 11.

2 –E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T1, P 233.

يمكننا بعد تحديد أشخاص الخطاب تعيين الخطاطة التالية:



إن هذا التداخل لمختلف علامات الشخص يشكل ما يدعوه "مانغونو" بنقطة القوة التخاطبية Coup de force discursive إذ توضع الكلمة كعنصر مشترك بحيث تمتلك قوة أدائية فيما تؤديه، وما يعبر عنه الكلام، وبذلك تأدية كلام مشترك، كلام حول الثورة التي لم يخضها شخص واحد، ولكن بتكاتف الأيدي، وصبر الجميع ممّن استشهد، وممّن لا يزال على قيد الحياة.

تحدّث المخاطِب منذ بداية الخطاب بضمير الجمع رغبة منه في جعل خطابه (ملفوظه) أكثر شرعية في قوله: «بلادنا، تاريخنا، أمتنا، كفاحنا...»، بذلك لا نعثر على أيّ مسافة بين "أنا" المتكلم وملفوظه، فهي في نقطة "الصفر" Degré zéro فــ"أنا" في أغلب الخطاب ذائب في الــ"نحن" بحيث

هو جزء لا يتجزأ منه، مما يؤدي إلى أن يكتسب المتلقي نفس الرأي والموقف.

أ-2 في الطريقة الثانية للتلفظ يتضح أن ضمير الشخص "أنا" هو الأقل توظيفا مقارنة مع "أنا" الجمع، فـ "أنا" المتكلم يمتزج بـ"أنا" في الملفوظ، وعندما تكفل الـ"أنا" بالخطاب السياسي (الملفوظ) فقد قدّم حكما شخصيا، وأثبته كذلك في قوله (إجاباتي...) عوض (إجاباتكم...) مادام في مقام طرح السؤال، فهو يحكم على نفسه أنه من المجاهدين، ويحق له الإجابة عن السؤال، وإجابته بالإيجاب تعني تزعمّه المرتبة الأولى في خوض المعارك مثلما خاضها معهم في الماضي، فسيخوضها معهم في المستقبل وللغرض نفسه.

2-3-2- الأنماط

يكتسي موقف المتكلم إزاء ما يقول أهمية عظيمة على أنه يسمح بمعرفة كيف ينشئ المتكلم الموضوع نفسه، وموقعه إزاء الموضوع، وهدف الخطاب (الملفوظ).

بالتركيز على مفهوم الأنماط فالمخاطِب في اعتماده اللغة للتأثير في المتلقي أوجب الأمر أقوالا، والقول مرتبط بالفعل، وكلما تعددت الأقوال تعددت الأنماط، فهي تتراوح في النص من أنماط تعبيرية M. expressives إلى أنماط تقديرية/ تقييمية، يتضح وجودها من خلال المفردات، ومن خلال ظاهرة التنغيم Intonation، ولكن ما الذي يعيّن الأنماط في الخطاب؟

إن علامات الشخص في نصّ معين تسمح بتحديد موقف المتكلم إزاء خطابه، ودرجة التزامه وكذا ذاتيته. الضمير "نحن" كعلامة للشخص يبرز

ويختفي في ذات الوقت ذلك المظهر الذاتي، إذ يدل على "أنا" الحاملة للرأي الشخصي في قوله (بلادنا)، (بلادي).

ولكن "نحن" الجمع تدلّ على تشارك الرأي وتقاسمه Partage d'opinion بين المخاطِب والمتلقي (المجاهدين). مثلما تشير أنماط السلوك التخاطبي Modalités de comportement discursifs إلى مدى انتماء المتلفظ إلى خطابه، ونوع الخطاب الذي يرغب في معالجته، ففي هذه الحالة يتعلق الأمر بمعرفة، ومن خلال أنماط الكلام، ما قيل والطريقة التي قيل بها.

- **الإثبات** L'assertion

تكتسب الأنماط قيمتها من السياق، وحتى يكون الكلام صحيحا أو كاذبا ينبغي الاستعانة بعدد من الأفعال التخاطبية les faits discursifs.

يفترض فعل الإثبات شخصا كرئيس الجمهورية يجعل كلامه سليما، إذ يسجل حضوره في علامات الشخص والزمن وصيغة الفعل. إذ نظرنا إلى الخطاب كنمط تقيمي وذاتي Appréciatif et subjectif من الضرورة أن يكون حقيقيا، أو على الأقل يظهر كذلك، فالأفعال الأكثر أهمية في الخطاب تلعب دور الدليل الإثباتي، أفعال ترتبط علامات الشخص بها، وتثبت اندماج المتلفظ في خطابه في قوله : «كنت أحسب أن الجهاد لله، وأن الله تعالى خصّص مكانة مرموقة للشهداء والصدّقين... ولكن كيف أجيب عن السؤال الذي يخالج اليوم صدري وتضطرب له جوارحي، وأنا أتذكر رجالا صدقوا ما عاهدوا الله عليه... ولكنني أتساءل بصراحة إذا كان المنتظرون...» فهي أفعال تستجيب لخاصية الرأي الأكيد Opinion certaine حسب "مانغونو"[1]، وتوظيف هذه الأفعال الإثباتية تجعل من الخطاب ثمرة لأفكار أكيدة، ثابتة،

1 –D. Mainguenau, Genése du discours, P 108.

حقيقية، بذلك يكون الخطاب صحيحا مما يؤدي بالمتلقي إلى أن يبدي اهتماما، ويكتسب المخاطِب ثقته.

- **الأنماط التقييمية** Modalités appréciatives

إذا أبدينا اهتماما بالأنماط التقديرية (التقييمية) فذلك راجـــــع إلى «ما ينبثق منها من أحكام للقيمة ولرأي المخاطِب إزاء خطابه»[1]. فمادام التلفظ بأقوال (ملفوظات) يفيد التعبير عن الأحاسيس والمشاعر وكذلك جميع الأغراض، فهي لا تنفلت عن ظاهرة الحكم قصد التقدير والتقويم، يذهب إلى ذلك أحد الباحثين بقوله: «ويرد الحكم بمعناه لدى الأمم كلها ولدى أي إنسان يزاول العملية أي الحكم بالقيمة بأن يقول هذا حسن، وهذا قبيح... ويكون الحكم مرادفا للتقويم والتقدير»[2]. إن تضمين الصفات الانفعالية في أنماط القيمة يشكل ما يدعى بالأنماط التقديرية – الوجدانية (الانفعالية)، تختلف عن الوحدات الأخرى بحيث تحمل قوّة إنشائية يمكن أن تؤثر على الخطاب إلى جانب ردّ فعل المتلقي. من بين هذه المقولات نجد «ولكنني ببساطة الأبرياء أعتقد أن الحداد لا يتقن حتما صناعة النّجارة، والنجار لا يتقن حتما مهارة الحداد».

«ولكم يؤسفني أن ألاحظ مرة بعد أخرى أن هناك اجتهادات حتى وإن كانت صادقة في مقصدها، فأقل ما يقال عنها أنها لم تكن صائبة في مرماها».

ففي المقولة الأولى يقدر المخاطِب كل من النجار والحداد، وفي الوقت نفسه يقدر اختلاف وظائفهما بحيث لا يجب المزج بينهما رغم النقاط التي

---

1 –D. Mainguenau, L’analyse du discours, P 118.

2– علي جواد الطاهر، مقدمة في النقد الأدبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979، ص 339.

يشتركان فيها، وفي الثانية يقدر الاجتهادات التي بادر بها بعض المجاهدين وغيرهم في كتابة التاريخ، ولكنه يصفها بغير الصائبة، فهو احتماء وراء مقولة القبح كحكم قيمي ذاتي.

تكشف الأنماط القيمية – الوجدانية عن الذاتية التي تحاول إخفاءها بطرائق متعددة، ربطها بضمائر الشخص يعتبر المؤشر الذي بفضله يعترف المخاطِب كونه المقيّم (المقدر).

تُظهر ذاتية المخاطِب إيديولوجيته، إيديولوجية سياسية تتوغل في أعماق القضية الأمنية التي شكلت الشغل الشاغل لكل الأمم، ولكن الفارق عميق بين القضية الاستعمارية والقضية الإرهابية، حتى إن كان هدف القضاء عليهما واحدا، ويعني السلم، الوئام، الطمأنينة... انبعثت إيديولوجية الرئيس من ماض بعيد، ماض استعماري شهدته الجزائر، وكمشارك في الثورة تكونت فيه الروح الوطنية التي لا تسمح بالخراب والشتات والعنف، ذلك ما أراد أن يتقاسمه مع إخوانه المجاهدين وكل من لديه رأفة على الأمة الجزائرية المتألمة.

2-3-3- الزمان في الخطاب السياسي

يرتبط الفعل بالزمن، والحاضر منه يكتسب أهمية عظمى بحيث يجعل الخطاب أكثر شرعية. يواكب الخطاب السياسي عيد الثورة (أول نوفمبر) كنقطة مميّزة في حياة الأمة الجزائرية، فقد ارتبط الزمان الحاضر بعدة مظاهر؛ ثورة الجزائر (1954-1962) التي تعود إلى شيء مضى وانقضى، ثم النظر إلى المستقبل برؤية التفاؤل والإستشراق.

تمثل المظهر الأساسي في الحاضر والراهن: قضية الأمن والمصالحة في الوطن، والمظاهر الأخرى تجسدت في الرجوع إلى التاريخ (الثورة

التحريرية)، كتابة التاريخ للجيل الحاضر في زمن حاضر، ثم الرؤية المستقبلية بالدخول إلى عالم التكنولوجية والتقدم.

ربط الزمان بالفعل والتعبير عنه يعني تموقع حدث على محور الأزمنة، هذا الحدث الذي لا يحدد ضمن الزمن الطبيعي، ولا ضمن الزمن التاريخي، ولكن ضمن زمن الحديث• أو الزمن اللغوي انطلاقا من خطاب الرئيس. تجلى هذا الزمن في الحاضر الذي يشكل مرجعيته، أما المضي والمستقبل فمتعلقان به، فكلّما استعمل الرئيس كمخاطِب الصيغة النحوية الدالة على الحاضر كان هدفه جعل الحدث متزامنا لحال الخطاب[1]. الحدث كان المصالحة الوطنية، استقلال الوطن مرة ثانية، استقلال يسجله الزمان والمكان في ظل أزمات المحن التي تعيشها الجزائر في ظلّ الإرهاب الخاضع لسلطة نزوات القوى المتطرّفة.

وحتى نستنبط العناصر الزمانية من الخطاب لابد من البحث عن القرائن الدالة عليها، وتدعى المبهمات: الآن، الأمس، غدا، في الماضي... ولكن لحظة الحديث تبقى المحور الذي ترتبط من خلاله هذه لمبهمات، وتتحدد مواقعها عن طريق مقولة البعد والقبل، وبناء على ذلك استدعى الأمر ربط الخطاب بالماضي وبالتاريخ فكان الزمن ماضيا، والظروف المبهمة هي "الأمس"، "الماضي"، أما ربط الحدث بالحاضر والمستقبل متجسد في: غدا، الحاضر والمستقبل، اليوم وغدا.

انطلاقا من هذه الأزمنة نسجل حضور الظروف المبهمة الحيادية Neutre "في هذا الوقت"، "اليوم"، ويعسر تحديدها ممّا أدى بالمتكلم إلى الرجوع إلى الأزمنة المذكورة سلفا. كانت هذه الأزمنة (الماضي والمستقبل) مترابطة فيما بينها وإن لم يوزّعها المخاطِب حسب توزيعه لكلامه، فهو في

• زمن الحديث (الخطاب) يفيد البحث عن تمثيلية الزمن في ارتباطه مع لحظة التلفظ Moments de l'énonciation حسب "تودوروف".

1 –E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T1, P73.

كل مرّة يربط الحاضر بالماضي والمستقبل، ورغم ذلك بإمكاننا تعيينها على الجدول كالآتي:

المقاطع	الظروف المبهمة	الظروف غير المبهمة
المقطع الأول	في هذا الوقت (حيادية) اليوم (قبلية) الحاضر (تزامنية)	
المقطع الثاني	اليوم (تزامنية) الحاضر	
المقطع الثالث	اليوم (تزامية) في الماضي (القبلية) الحاضر	مرة بعد أخرى
المقطع الرابع	الحاضر اليوم (تزامنية) الأمس (قبلية) اليوم في الماضي (قبلية)	
المقطع الخامس	اليوم (تزامنية) اليوم (تزامنية) غدا (بعدية)	
المقطع السادس		

إن تحديد هذه الأزمنة لا يمكن أن يكون سوى اللحظة ذاتها لإنتاج الملفوظ ولاسيما أن الحاضر هو منبع الأزمنة حسب "بنفنست"، توظيف هذه الأزمنة إلى جانب عوامل لغوية وغير لغوية سمحت للمخاطِب بأن يتموقع في علاقة توتر مع الملفوظ (الخطاب)، فلا يعدو الوئام المدني، والمصالحة الوطنية أن تكون مسائل حساسة متعلقة بمصير هذا الشعب الذي تحمّل أعباء كثيرة، وضحّى من أجل حرّيته بالنفس والنفيس، والمخاطَب (الجمهور) متأثر بها، ذلك ما حاول إيصاله إلى متلقيه للتأثير فيه نفسيا موظفا عدّة أساليب منها تكراره للعبارة أيتها الأخوات، أيها الإخوة تهيئة للمتلقي لدخوله كلاما آخر تارة مرتبط بما سبق، وتارة منفصل عنه.

3- فعالية الخطاب السياسي

1- بنية الخطاب

عندما تحدث المخاطِب إلى جمهوره لم يكن متمتعا بالحرية المطلقة في الكلام، إذ «حريته مقيدة بالمدى الذي يمكن في حدوده للجماعة أن تفهم ما يقول»[1]، وحتى يحقق التفاعل مصداقيته فهو يتجسد في متخاطَبين اثنين، يختلفان في درجة تفاعلهما باختلاف الخطابات، تقول "أوركيوني": «حتى يكون التبادل تواصليا، لا يكفي وجود متخاطبين يتبدلان أطراف الحديث بالتناوب، بل يجب أن يتحدثا وأن يندمجا معا في التبادل»[2]. لا نلحظ في خطاب الرئيس تبادلا للحديث، ذلك أنه أنه من تلك الخطابات التوجيهية التي تستدعي الكلام وفي اتجاه واحد. إن المخاطِب هو الذي يوجه الخطاب، فقد

1- أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو – مصرية، مصر 1954، ص 24.

2 –C. K. Orecchioni, Les interactions verbales, P 18.

افتتح خطابه بالبسملة، ومتتالية من الجمل قصد تهيئة المتلقي لتقبل كلامه واستحسانه. تتأكد مساهمة المخاطِب في التحكم والسيطرة على خطابه في تلك المقولات المتكررة الحاملة لعنصر اللاإلتفات قصد التأكيد على خطورة الموضوع المطروح الذي تجسد في تكرارات لا متناهية.

وهناك أفعال إنجازية أو إنشائية مؤسسة للخطاب كمكوّن هام من مكوّناته، من بينها الأمر، الاستفهام، النهي... إن الأفعال الإنشائية الأولية ترجع معظمها إلى ممارسة السلطة والحقّ في الأمر والاستفهام والنهي، ترتكز الأفعال الإنشائية الصادرة عن المخاطِب على وظيفة رئيسية دائما وراء الاستفهام، والأمر، إنه فعل التأثير في المخاطَب، وطلب الاستجابة لأوامره، والمشاركة في القضايا المطروحة للنقاش قصد إيجاد حل عاجل طالما ينتظره المجتمع الجزائري، ويتضح ذلك فيما يذهب إليه في قوله: فلنتسلح بإيمان وعزم كما تسلح الذين من قبلنا من بن بولعيد، وبن مهيدي، وعبّان، ولطفي، وديدوش، وبوقرة، والحواس، وزيغود، وعميروش، وغيرهم ممن لقي ربّه وممن لازالوا ينتظرون، أطال الله عمرهم، قدّموا للبلاد أمثلة كالتي قدّمتموها في الأوراس...."

يعزز المخاطِب خطابه بالأفعال الانجازية أو الإنشائية التأثيرية Actes illocutoires réactifs لأنها منبثقة عن الوظائف الانجازية الأولية الاستفهام، الأمر، النهي عبر الاستجابة المباشرة وغير المباشرة على أسئلة المخاطِب، والتي تؤسس الارضاء التام لرغبة المتلقي قصد الاقناع.

تتبلور بعض إجابات المتلقي متضمنة في خطاب المخاطِب نظرا لكونه ذائبا في القضية المطروحة ومشاركا فيها، فهو يقول: « فإذا ما أردنا، وعقدنا العزم، ويسرت الأقدار السبيل أمامنا، ووقفنا وقفة شامخة، سنصل بعون الله إلى إدخال الفرحة والسرور على الأشقاء والأصدقاء، والقول

للآخرين أن الشعب الجزائري والله لمنتصر، أحب من أحب وكره من كره، ولن تزيدنا المحن إلاّ صلابة وصمودا وثباتا وإيمانا بالله والوطن، من يتوكل على الله فهو حسبه وهو نعم المولى ونعم النصير».

يمكننا الاستدلال الدقيق على الأفعال الإنشائية التأثيرية والايجابية بما يسميه "سورل" بأفعال التوجيه Directifs غايتها الإنشائية تتجسد في الأمر، الطلب، والاستفهام. لقد كانت الأفعال التوجيهية كثيرة في الخطاب، وارتبطت ضمنيا بالتقرير والتوكيد والإثبات والشرح، وعملت كلها على إقناع المتلقي بما يجب أن يقتنع به، يقول المخاطب في موضع: "ألم يكن مؤتمر الصومام الذي انعقد في هذه الولاية التاريخية المجاهدة حدثا عظيما خططت فيه المناهج القومية مرجعا لبناء الحاضر والمستقبل؟ فهذا دليل على أن الشعب الجزائري إذا دُعي لمنهج ولوكان شاقا يتوكل دائما على الله...، فالشرح الذي عزّز به المخاطِب استفهامه كان لتوضيح بعض الظواهر إجابة على عدة تساؤلات بتوظيف خلفيات، وفرضيات... فالخلفية التي استعان بها المخاطِب في استفهامه هي مؤتمر الصومام وما يعنيه بالنسبة للأمة الجزائرية، فقد قام بصياغة حقائق، وإثبات، ونهي، وإلحاح...

وبالإمكان الحكم على صحة شرح المخاطِب إضافة إلى شروحه الأخرى لأن الشرح مطابق لمقتضى الحال، إذ يدخل في هذا المقام مستواه الثقافي، الرصيد اللغوي والمعرفي، التجربة والسن...

وعلى هذا يكون الشرح قاعدة إخبارية ولكنه يتميز بكونه يسعى إلى الإفهام وتوضيح بعض الظواهر ضمنية كانت أو تصريحية.

ترتبط أفعال التوجيه ببناء الخطاب قصد الإقناع، فبعد الاستفهامات التي يطرحها المخاطب يجيب باسم المتلقي، ليعود بعد نهاية الفقرة إلى ما قاله في البداية، «إنّ المشوار الذي هو أمامنا لا تقل تحدياته ومصاعبه من

متاعب وتحديات ذلك الذي كان في الماضي، فهو أيضا يرمي إلى جمع شمل الشعب الجزائري، وتحقيق الوئام المدني، واسترجاع الثقة المفقودة...» ثم يذهب إلى استفسار وشرح ما أدلى به مسبقا في قوله: «كفانا من البؤس، كفانا من التمزق! كفانا من العنف، كفانا من التفرقة والشتات...»

إن التزام كل من المخاطِب والمتلقي بعقد التواصل وبالوظائف المسندة إلى كل منهما هو الذي ضبط بنية الخطاب، وألف نظامها الساري في اتجاه واحد (من الناحية التلفظية)، ذلك أن المخاطِب يتساءل مجيبا في بعض الأحيان على تساؤلاته، وطرحه لأسئلته يعني افتراض أن للمتلقي أجوبة، ولذلك يجيب باسمهم على افتراض أن آراءهما مشتركة[1]. لكن هذا التخاطب لم يتأسس على وضع ذي طبيعة واحدة، وبالتالي لا يمكن التحدث عن التفاعل وعن طريق نفس الوضع، التفاعل قائم على أوضاع مختلفة في طبيعتها، في الوقت الذي يستقبل فيه المتلقي العلامات اللغوية وغير اللغوية الخاصة بالمخاطِب، فهذا الأخير يستقبل وفي أغلب الأحيان علامات غير لغوية، فالتفاعل مفترض بينهما.

ومما يلاحظ أن المتلقي يصدر في أغلب الخطاب إرسالات شفوية Emissions verbales أو رنانة Emissions sonores مع علامات الاستحسان والرضى، وسكوته يوحي دائما برضاه، وهي علامات كثيرة في هذا الخطاب السياسي، ذلك أن معظم وأغلب المتلقين من الجمهور راضون عما قاله المخاطِب وما ذهب إليه.

لهذه العلامات وظائف تواصلية مختلفة، من أهمها أنها تؤكد للمخاطِب أنه يستمع إليه، وبإمكانها أن تعلن للمخاطِب بأن ما قاله قد فهم، كما تؤكد

1 –T. Bouguerra, Op. cit, P 14.

على نقاط اتفاق المستمع (المتلقي) مع المخاطِب، وتبعث في هذا الأخير الثقة وتجعله يتحدث مسترسلا دون اعتراضات تعيق خطابه.

لقد حاول المخاطِب وبحذر توضيح أفكاره وتوكيدها بقدرة على التوليد والبسط (توليد الأفكار وتبسيطها)، لهذا السبب نعلل غياب علامات التلقي، خاصة علامات الاستحسان والرضى في وسط الخطاب، فيمكن أن تكون هذه الطريقة متعمّدة لجعل المخاطِب يطنب في الكلام بمظهر القوة وإن كان غيابها لا يعني عدم رضى المتلقي بل يعزز إقناعه بالشرح والإطناب، والإتيان بالحجج والبراهين خاصة منها الدينية التي تضفي على الخطاب قوة لا تضاهيها أخرى، أدخلها تلقائيا في خطابه دون تحريف أو تشويه، فقد أعطى لكلمة الله عزّ وجلّ مكانتها، واستخدم كلمات دينية لتعزيز القضية المطروحة دون إغفال أنها ليست ملكه وذلك في استعانته بالمتتالية "قوله تعالى"، وكذا المزدوجين، يقول "صلاح فضل": «فعندما نذكر كلمات شخص آخر في خطاب مباشر، فإن هذا يفترض أننا نعطيه الكلمة بشكل كامل»[1]. فنكون أمام قائلين: القائل المقدس المشار إليه في النص، والقائل الفعلي الذي يتمثل لكلمات الأول (المتلفظ للخطاب).

استعمل المخاطِب أي الرئيس أساليب ومقاطع كلامية تعبر عن وضعية القضية المعالجة في واقع راهن ومؤلم، ووضعيته تجاهها، فقد التزم في كلامه بمقاطع غير مسجوعة ذلك أنه لم يرغب في التكلّف فما تعانيه الجزائر أكبر بكثير من الصناعة اللفظية، يخبر المتلقي بحقائق مستعينا بالنفي، فبعض التراكيب الأولية يفترض فيها أنها صيغ للتضمين، فعند قوله: «إن كتابة التاريخ ليس من السهل الخوض فيها»، «إن كتابة التاريخ أمر ليس بيسير

1- د/ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 100.

على الإطلاق»، مقولات تتضمن المقولات العكسية لأن «النفي يدل على تعدد الأصوات، إذ يسمح للمتكلم بالتعبير المتزامن عن الصوتين المتقابلين، الصوت الذي يتبنى جانب الإثبات، وصوت المتكلم المتبني للنفي، فالنفي يشير إلى إثبات ضمني ويرد عليه»[1]، مثله في ذلك الاستدراك بأدوات تدعى حسب نظرية التلفظ بالوصلات الاحتجاجيةConnecteurs argumentatifs وهي لكن، كأن... وغيرها من تلك الروابط التي تقطع تسلسل الخطاب على مستوى واحد لتدخل في حركة تبرز تعدد المواقف أو الموقف المتفرد في قوله: «... لكنني ببساطة الأبرياء أعتقد أن الحداد لا يتقن حتما صناعة النجارة، والنجار لا يتقن حتما مهارة الحداد».

يرجع عدم اعتماد المخاطِب على الشكل المسجوع إلى كون كلامه ينتمي إلى النمط الخطابي الذي يفترض تجرّده من الوزن والقافية مثلما يقول "أبو هلال العسكري": واعلم أن الرسائل والخطب متشاكلتان في أنهما لا يلحقهما لا وزن ولا قافية[2]، فهو كلام منثور مسموع.

لقد قام المخاطِب بصياغة حقائق عن طريق "الاثبات" بتوظيف أداة التوكيد "إن" في بداية كل مقطع من خطابه، ولكن هذا لا يعني خلو خطابه من الجمل الانشائية (ذكر بعضها من قبل)، فمن الصدف أننا نعثر على جملة بنى "أوستن" نظريته على أساسها، يقول المخاطِب: نحن قوم لا نقول إلا ما نفعل ألا تستدعي مقولة "القول يعني الفعل"، ولكن يجب الفصل بين الأفعال التي بإمكان الانسان القيام بها، والأفعال التي تتطلب الأيدي المتكاتفة، والأمل

1- د/ صلاح فضل، المرجع السابق، ص 103.

2- أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص 154.

الجماعي إذا تعلق الأمر بقضية حساسة كقضية المصالحة الوطنية التي تفترض حقا أزمات أليمة.

لقد وردت أغلب الأفعال الانشائية (الانجازية) متضمنة في تجليات الوصف فهي غير مباشرة، والتحدث بصفة غير مباشرة بعني التصرف بحذرخصوصا إذا تعلّق الأمر بقضية شائكة (الإرهاب والأمن)، فقد ترتبط الأفعال ارتباطا وثيقا بمقامات إنجازها، وبالقوة التأثيرية في المتلقي (الأمر، الاستفهام، النهي...) كما تتوقف القيمة الانجازية Valeur performative على مقام التواصل الذي نعني به السياق، وكذا الأعراف على تعدد أنواعها.

هذا كله يؤدي بنا إلى القول أن الخطاب بطبيعته الأحادية الاتجاه يؤدي إيصال الرسالة إلى المتلقي الذي يستجيب بردود أفعال لغويةمختصرة تماماى دالة على الاستحسان تارة، وعلى القبح تارة أخرى، وبعلامات غير لغوية كالتصفيق، وظواهر صوتية تفيد الاستكراه، ومهما تكن طبيعة هاته العلامات المهم أنها تعبر عن منطق تحول اللغة إلى خطاب، ذلك أن المتلقي يتفاعل بصفة غير مباشرة صادرا مقاطع تعدّ في أغلب الأحيان خطابا موجّها إلى المخاطب.

2- إستراتيجية التأثير في المخاطَب

عمدنا إلى معالجة ظاهرة التأثير قصد معرفة مدى التزام المخاطب كرئيس الجمهورية ببعض القوانين التي تجعل خطابه ممكنا، والتزامه الصريح من القول أو أنه لجوءه إلى مجموعة من الآليات جعلته يتوجه من الصريح إلى الضمني، وأن توظيفه الصريح كان بغرض إيصال بعض متضمنات القول المقصودة، سنركز على بعض مبادئ التخاطب باعتبارها

قوانين تسهم في جعل الخطاب ممكنا، مثلما يقوم بتلك المهمة كل من متضمنات القول.

2-1- قوانين الخطاب

إنّ خضوع المخاطب للمتلقي، وخضوع المتلقي للمخاطِب يعني البحث عن القواعد التي تسهم في تواصل النشاط الكلامي (الخطابي) استنادا إلى مبادئ "جرايس Grise" الأربعة[1]، والتي اعتبرت بمثابة أحكام صاغها بعد ذلك على شكل قوانين:

1/ حكم الكمية: يتمثل في إعطاء المخاطِب للمتلقي القدر اللازم من المعلومات ليتحقق الخطاب، ويجب عليه أن يكون أكثر إخبارا، وهذا ما يدعى بقانون الإخبار.

2/ حكم الصدق: يجب أن يكون المخاطِب صادقا فيما هو ذاهب إليه، أي يتجنب الكذب، مقرا بالمعلومات التي يتلفظ بها (قانون الصدق).

3/ حكم العلاقة: يكون المخاطِب مضطرا لأن يكون خطابه مناسبا للمقام (موضوع الخطاب)، وهو ما يصطلح عليه بقانون الإفادة.

4/ حكم الشفافية والوضوح: ينبغي على المخاطِب بموجب هذا الحكم أن يكون واضحا متجنبا للغموض، يتحلى بالإفصاح والإيضاح (قانون الشمولية).

لقد تجسدت هذه الأحكام في شروط الخطاب الموجهة إلى الجمهور الذي ما عليه إلا الإذعان وتقبل الموضوع، والالتزام بالمبدأ الذي تلتقي فيه المبادئ الأخرى وهو مبدأ العلاقة (قانون الإفادة)، فكان خطابه مناسبا للمقام

---

1 – C. K. Orecchioni, L’implicite, P 195.

إذ لا تزال الجزائر تعاني وتتألم، أبناؤها يقرأون تاريخا لم يتوخ كاتبه الحذر في الإدلاء بالأفكار الثورية، متناسيا أن في ذلك شروطا وقوانين، وأبناؤها الذين تزهق أرواحهم خضوعا لرغبة متطرفة في المنطق والعقلانية.

أ- **قانون الإفادة:** يعتبر المركز الذي تدور حوله القوانين الأخرى (مثلما ذكرنا)، ذلك أن الخطاب يتوقف على مدى استفادة المتلقي من كلام المخاطِب، يقول "ولسن": «إننا نقرر أن كل الأنماط تدور حول حكم الإفادة، وهو أكثر صحة ودقة من الأحكام الأخرى»[1]. إنه بتطبيق قانون الإفادة يكون المتلقي في إثراء لمعلوماته، ومدركا لها، وما يستنتج من هذا القانون أن الخطاب المفيد هو ذلك الذي ينجر عنه نتائج علمية يستفيد منها المتلقي، وهذا ما أراده المخاطب في خوضه موضوع كتابة التاريخ إذ يفترض أن يحقق فائدة بمعرفة المتلقي أن ذلك أمرا يتطلب مقاييس وموازين، فالمتلقي يفترض شروط الاستزادة القصوى بالأخبار المدعومة بالحجج التي تجيب عن أسئلته، وتحقق انتظاراته، خاصة وأنه يرغب في معرفة هؤلاء الأشخاص الذين يتحدث عنهم المخاطِب في قوله: «ولا شك أن الكثير ممن حاولوا الإدلاء بشهاداتهم ما كانوا يقصدون بها لا تشويه التاريخ، ولا ما هو أخطر المساس بكرامة الرجال وخاصة منهم الشهداء، ولكم يؤسفني أن ألاحظ مرة بعد أخرى أن هناك اجتهادات حتى وإن كانت صادقة في مقصدها، فأقل ما يقال عنها أنها لم تكن صائبة في مرماها».

ففي هذه الحال يستند المتلقي على قدراته الاستنتاجية، وعلى ما توفره له عناصر السياق.

1 –C. K. Orecchioni, L’implicite, P 199.

ب- **قانون الصدق:** يركز "جرايس" في وضعه لهذا المبدأ على ميزة الصدق التي يتحلى بها المخاطِب سواء كانت متعلقة بالأوامر أو بالاستفهامات، ذلك أن من يسأل يرغب دائما في معرفة الإجابة. الرئيس في تساؤلاته لا يهدف إلى معرفة الإجابة، ولكن يهدف إلى التأثير في المتلقي، وإجابة هذا الأخير مفترضة ومؤسسة على بعض العلامات ذات طبيعة متنوعة.

يتمثل الصدق في قول الحقيقة كما هي موجودة في الواقع، وكما يعتقدها المتكلم في إدراكه للواقع، وتعتبر هذه الصفة أصلا وعرفا في الخطاب، يقول "جراس": «من الأسهل أن نقول الحقيقة من أن نكذب»، وإن اعتبر الكذب أصعب شيء في عملية التخاطب، فيتعذر على اللغة الاستغناء عنه، تقول "أوركيوني": «لا يمكننا تصور لغة عكس هذه القاعدة»[1].

إنه يبقى على السياق الكشف عن ميزة الصدق، وتبيان ذلك عن طريقة أفعال دالة على التوكيد، الإقرار، الإثبات، القسم. والخطاب السياسي ضمن هذه الميزات من النصوص التي لا تحتاج إلى علامات دالة على الصدق لأن ذلك من الأمور المستبعدة.

ت- **قانون الإخبار والشمول:** يشكل الإخبار القصد والغرض من التخاطب بصفة عامة. وهو من الأسس التي يتجسد بواسطتها الفكر، وينتقل إلى المتلقي، فالمخاطِب ضمن هذا الأساس يعمد إلى إعطاء عدد من المعلومات من الضرورة أن تكون شاملة وعامة، بمعنى عدم احتكار المعلومات لإخبار المتلقي (المخاطَب)، وتزويده بمعارف لم يسبق له معرفتها من قبل، يقول "ديكرو": «على المخاطِب تقديم المعلومات اللازمة والتي

1 -C. K. Orecchioni, L'implicite, P 204.

يملكها عن موضوع الخطاب وغرضها إفادة المخاطَب»[1]. وفي الخطاب السياسي كثيرا ما يتفادى المخاطِب الإكثار من الكلام لأن ذلك يؤدي به إلى الشرح والتحليل، والإتيان بالحجج والبراهين... فهو يتجه إلى التأثير في المخاطَب بالتحايل عليه، بمحاصرته كلاميا، لقد حاصر المخاطِب جمهور بالحديث عن التاريخ وكتابته تأثيرا عليه حتى يأخذ بمعالم تلك الثورة المجيدة، وينفض غبار الذل والهوان عن نفسه، وكان الغرض متمحورا حول المصالحة الوطنية والسلام الوطني.

يخضع تحقيق هذين الغرضين (الإخبار والشمول) لقدرة المتكلم ومعارفه واهتماماته، وكذا إلى طبيعة الموضوع المتحدث عنه، فيصبح الإطناب بمثابة سلوك طريق يحتوي على زيادة فائدة. إن أغلب الكلمات أعيدت أكثر من ثلاث مرات، مثل كلمات: الشعب الجزائري، تاريخنا، شعبنا، الوطن... فالإطناب يعد «سلوكا في الكتابة تنتج عنه ظاهرتان: إعادة الكلمات يعني التخفيض من عدد المعلومات، كما أن تضاعفه يخضع المتلقي إلى الدخول شيئا فشيئا في الموضوع»[2]. لقد تحكمت في العملية التواصلية التي عمد إليها المخاطِب قواعد وقوانين تستمد مما للمتلقي (الجمهور) من قدرات على التحليل والاستنتاج، فهو يقوم بدور تأويل الملفوظات، وهو ما يصطلح عليه بالكفاءة أو القدرة التداولية Compétence pragmatique، وتمكن من صياغة أفعال تلفظية غير تلك التي وضعت لأجلها.

---

1 -O. Ducrot, Dire et ne pas dire, P 204.

2 -A. Fossion, J. P Laurent, Op. cit, P 45.

2-2- متضمنات التلفظ

لا يمكن الكشف عن متضمنات التلفظ إلا بمعرفة القواعد والقوانين التي تميز الخطاب وتحرّكه، أي أن هناك قوانين تدخل في طريقة استعمال وتوظيف المعنى الضمني في الخطاب، لأن المخاطِب لا يلجأ إلى الأقوال الصريحة للتلفظ بها، بل يسعى من توجيه المخاطَب أو المستمع إلى التفكير في الشيء غير الصرح به.

فلكي يحقق الخطاب فعالية يعتمد المخاطِب عناصر تجعله يتوجه إلى التلميح أي يقول ما يرغب فيه دون أن يصرح بذلك، وما على المتلقي إلا إدراك مآل أقواله دون الإفصاح بدوره، ففي أغلب الأحيان «لا يكتفي الإنسان بمظاهر الكلمات عند التعامل مع الناس، ولكن يتساءل أحيانا عن مقصد هذه الكلمة أو تلك»[1]، ذلك أنّه ليس كلّ ما يتلفظ به الفرد واضحا لكنه يلجأ إلى عدّة أساليب يجعل بها كلامه سديما يستدعي لفك سدامته عدّة آليات.

مثل هذا المظهر يسميه علماء الدلالة بالافتراض المسبق Présupposition، وهو مرتبط أشد الارتباط بقانون الإخبار والشمولية. تشكل المفترضات المسبقة حسب "أوركيوني" كل المعلومات والمعطيات الظاهرة الواردة تلقائيا في خضم الملفوظ الذي يقوم بتعيينها مهما كانت خصوصية إطاره، ففي الافتراض المسبق يعتقد المخاطِب في ما يذهب إليه ويؤكده، في حين يهدف المخاطب في استعانته بالأقوال المضمرة Les sous-entendus إلى توظيفها حسب ظروف الخطاب.

1- أحمد عبد الرحمن حماد، العلاقة بين اللغة والفكر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985، ص 59.

يمكن أن نصف القول المضمر بالتأويل، ويشكل جل المعطيات التي يمكن أن يحملها الكلام، وما على سياق التلفظ إلا أن يبرز خصوصياته، وتحديد تعدد هذا التأويل (تعدد المفاهيم).

فالخطاب مستويان: المستوى الظاهري، والمستوى الباطني (غير الظاهر)، فإذا كان المتلقي لا يستطيع أن يطلع من عالم معارف المخاطِب إلا على ما يرد على لسان هذا الأخير فإن قسما كبيرا من عالم المعارف هذا يبقى مجهولا لدى المستمع المتلقي، وبالتالي يبقى غير فعال على تفكيره، بينما هو عند المخاطِب جزء من كل يندرج فيه سائر الأجزاء وينسجم معها عند جريان التفكير لديه.

يعبّر الضمني عن محتوى موجود في الملفوظات بصفة غير مباشرة، وكونه بدون دال يميّزه فإن محتواه مرتبط بالمحتوى الصريح الذي يتميز بداله الخاص، وبذلك يمكن اعتبار المحتوى الأول أنه موجود ضمنيا، ولكنه غائب على السطح[1]. بذلك يكون من الصعب الكشف عن الضمني الذي لا يجد مكانته بسهولة في خطاب يريد أن يكون صريحا ومباشرا. مهّد المخاطِب لحديثه عن كتابة تاريخ بتأكيده أن الاستقلال لم يُهد للجزائر ولكنه حصيلة تضحيات مستمرة، يكرر المخاطِب رأيه تجاه مسألة كتابة التاريخ، مصرحا بالشروط التي ينبغي توافرها في كاتب التاريخ، فهو يفصل بين المؤرخ الأخصائي والمجاهد الذي يغامر بكتابة التاريخ دون تخصص، وبما أن الضمني موجود في الخطاب بصفة غير مباشرة، فالشخصية أو الشخصيات التي خصّها بكلامه غير مصرح بها، اكتفى بالتلميح لها وذلك ما تتطلبه أسرار المهنة.

---

1 –C. K. Orecchioni, L'implicite, P 15.

نستنتج أن الأقوال المضمرة تحتوي كل الأخبار القابلة لأن تكون محمولة بواسطة الملفوظ، فهي تقوم على قصدية المتكلم، وحدس المخاطب الذي يلجأ إلى الحسابات التأويلية لفك رموزها.

إن اللجوء إلى استخدام الأقوال المضمرة قد ترجع إلى أسباب كثيرة تمنع المخاطِب من التصريح، وقد تكون محددة في مقام التواصل ووظيفة العلاقة التي تربطه بالمخاطَب.

إن استعانة المخاطِب بالضمني كان بهدف تمرير خطابه إلى المتلقي كحيلة لبلوغ الغايات المنشودة، منها تحسيس المتلقي بالمكانة التي يحتلها ضمن التاريخ الماضي والحاضر.

يؤدي الضمني Implicite إلى اجتناب الشرح لغايات معينة تخص المقام أو طبيعة العلاقة التي تربط المخاطِب بالمتلقي (الجمهور)، والتواصل يصبح متعذرا في حالة عدم افتراض أن المتلقي قد اكتسب عددا من الأخبار والمعلومات.

نستنتج أنه للتعرف على القول المضمر ينبغي الاعتماد على السياق، والاستعانة بقوانين الخطاب، فحسب "سرفوني" فإن الشيء الذي يتدخل في التأويل أو الإضمار ليس السؤال "ماذا يقول المتحدّث؟" لكن السؤال "لماذا يقول ما يقوله في سياق معين؟" إذن التأويل يجري على السؤال الذي يطرح حول التلفظ وليس على الملفوظ ذاته.

كما أنه لا يمكن لأي خطاب الاستغناء عن الافتراض المسبق ذلك أنه باحتوائه على معطيات يعرفها كل من المتكلم والمخاطَب لا يعني إلغاء أهميته، أو نفيه ولكن يعتبر القاعدة الأساس التي يرتكز عليها الخطاب في تماسكه العضوي حتى أن "ديكرو" يقول: «أما الافتراضات المسبقة فإن كان لها وظيفة

فهي تمثل الشرط الأساس للتماسك العضوي للخطاب»[1]. إن كلّ من الافتراض المسبق والقول المضمر يتفقان في استخدام القيم الاستنتاجية Valeurs déductives، فالافتراض المسبق sous-entendu يستنتج من القول ذاته بتحويل الصيغ الكلامية إلى استفهام ثم نفي، فهو متعلق بالبنى التركيبية، بينما يتعلق الأمر أثناء القول المضمر بالملكة البلاغية والذكاء لدى المشاركين في الخطاب.

هذا كله يفضي بنا إلى القول إنّ الخطاب عندما عوّض مقولة الكلام، وعُدّ مجموعة من الجمل ذلك يعني تجاوز حدود الجملة التي اهتمت بها اللسانيات ولمدّة طويلة جدّا.. والتداولية كمنهج جديد لتحليل الخطاب ليس إلاّ اتجاه في دراسة اللغة، وربط اللغة بالمؤسسة الاجتماعية يعني فقدان الفرد لحريته في الممارسة الكلامية، إذ هو محكوم بقواعد وقوانين اجتماعية صارمة لا يخرج عنها في أغلب الأحيان رغم ذاتيته.

شغلت مثل هذه الدراسات الحديثة مختلف طبقات الباحثين من لسانيين إلى سوسيولوجيين إلى مناطقة، أي كلّ الأبحاث التي تخص المعنى والتواصل وذلك قديما وحديثا، يقول "مانغونو": «فمن جهة نعتقد أنّها (التداولية) لم تغز العلوم الإنسانية إلاّ منذ عهد قريب أي حديثا، ومن جهة أخرى تدخلت في اعتبارات قديمة جدا للكلام»[2]. لقد خرج الدارسون على اختلاف مشاربهم المعرفية من النظام اللغوي الذي اهتمت به الدّراسات السابقة موجّهين أنظارهم إلى المقام اللغوي بإعادة النّظر في اللفظ (القول) بعدما توصّلت الدراسات السابقة إلى معرفة الجهاز المختفي وراءه. والتداولية كعملية

---

1 –O. Ducrot, Dire et ne pas dire, P 90.

2 –D. Mainguenau, L’analyse du discours, P 170.

تابعة للتلفظ لا تربط الدليل اللغوي بالمتكلم فقط لأن العرف يشترط ظروفا للاستعمال أهمها المواضعة على أنّ المتكلم هو صاحب القرار، أو الذي لديه الحقّ في أن يأمر، يطلب... وبذلك يتأكد التعامل في الخطاب من جهة المتكلم أكثر من تأكيده من جهة المخاطَب، يتّضح ذلك في مقولة "الأنا"، وارتباطها بالأفعال الإنشائية أو الإنجازية التي يُلقى فيها الضوء على المتكلم أكثر من المخاطَب، فقد استطاع رئيس الجمهورية كمخاطِب الوصول إلى غرضه من الخطاب باتخاذه طريقا فيها الكثير من الحذر، ذلك أنه في معالجته لمثل القضايا المطروحة استنجد بخبرته الطويلة، وبأسلوبه المفعم بالحيوية والنشاط مبرّرا أقواله بكلمات من كتاب الله لتثبيت الإشكالية وتقعيدها، اتضحت فيه "أنا"، وبجلاء تام برغم تخفّيه وراء أقواله، ولكنّ ذلك لا يعدو أن يكون أسلوبا استوجبه المقام وسياق الخطاب.

انحلّت مقولة "أنا" و"أنت" في توجيهية الخطاب، المخاطِب لم يكن بحاجة إلى ردود أفعال واستجابات بقدر ما كان بحاجة إلى إخبار المتلقي بمعلومات ربّما يجهلها، وبتوعيته بالواقع الرّاهن الذي يستدعي الانطلاق من أرضية متينة تبدأ من التاريخ وكتاباته إلى قضية الإرهاب وما أدّت إليه من خراب ودمار، ثمّ النظر إلى المستقبل بنظرة التفاؤل والاستشراق، ورغم امتزاج هذه الأهداف إلاّ أنّها سارت منطقيا، وفق منهج عقلاني يربط بين الماضي والحاضر، بين الوضوح والتجلي، بين العلم والجهل... ثنائيات متناقضة، وطرفان لا يلتقيان في حدود أخذ الثاني معلَمَه من الأول.

هذا ما حاول المخاطِب إيصاله، ودون تردّد، إلى المجاهدين بالخصوص، والمواطنين بالعموم، بطريقة فيها الكثير من الآليات، لاسيما وأنّ الخطابات السياسية بحاجة إلى الكثير من الوعي والحذر أثناء كتابتها وإلقائها.

خاتمة

لقد أفضت بنا الدراسة التي أردنا من خلالها الكشف عن نظرية التلفظ T. de l’énonciation كنظرية حديثة النشأة من نظريات التداولية Pragmatique إلى استنتاج أن البنيوية التي رفع شعارها الكثير من الباحثين قد تهدّم الأساس الذي بُنيت عليه، وذلك بإعادة النظر في ظاهرة التخاطب البشري، إذ لم تعد الثنائية اللغة/ الكلام تفي بالغرض.

فمن خلال هذا البحث المتواضع انتهى بنا الفصل الأول إلى القول أن الأبحاث اللغوية (قبل "فرديناند دي سوسور") كانت أبحاث قيمة في صميمها رغم افتقادها للمنهج واعتمادها التصنيف والتجريد. نعد في ذلك الأعمال النحوية التي ركزت على الجملة كمسند ومسند إليه، ثم ما أضيف إليها من عناصر تفي بحاجة الإنسان إلى التركيب السليم أثناء التواصل مع بني جنسه. كما نجد الأعمال اللغوية التي انصب اهتمامها على قضية نشأة اللغة من طبيعية إلى اصطلاحية، ولاسيما وأنها انبثقت من مسألة شائكة وهي علاقة اللفظ بمعناه، وما يجري مجراه من علاقات، مثلما توصلت هذه الدراسات إلى وضع أسس علم الأصوات من خلال المقارنة بين اللغات.

إن قضية نشأة اللغة متمحلة في المعالجة ذلك لاختلاف الآراء حول وجودها وكينونتها: توقيف، اصطلاح، محاكاة، استلهام ووحي... فلم يقطع الباحثون في البحث عن أصل اللغة إلا بعد استنتاجاتهم أنه من عديم الجدوى المواصلة في التنقيب إذ كثيرا ما تعود إلى أمور ما ورائية، ومنذ الحضارة الانسانية القديمة والعلماء يفترضون فروضا عدة، ويحاولون تجارب كثيرة بحثا عن اللغة وأصلها حتى وصل القرن العشرون وفيه بدأ العلماء

ينصرفون عن مثل هذا البحث، وانصب اهتمامهم على نموّ اللغة وتطوّرها وطبيعتها، ووضع بعض القوانين التي تحكمها.

في هذا القرن بالذات ظهر "سوسور" وأراد أن تكون اللسانيات البنيوية باحثة عن العام بدل الخاص في الدراسة اللسانية للغات، وهي تناقض الاتجاه الذي يدرس اللغة في تاريخها المتتالي أي (دياكرونيا)، وهذا المنهج السوسوري لا يلغي المناهج السابقة والدليل على ذلك أنّ النحو المقارن ظلّ إلى حدّ كبير المصدر الذي كان "سوسور" يستقي منه معلوماته.

فهو يعيد النظر في الدراسات القديمة دون نفيها، ويركز جهوده لتعريف اللغة علميا بعد أن وجد سابقيه لم يحددوا موضوع دراستهم. وأن علم اللغة هو اللغة لذاتها، ولأجل ذاتها، ويكون "سوسور" أصيلا في بحثه إذ لم يسبقه أحد من قبل إلى هذه الآراء، فمن خلال اللغة يستنتج علم اللغة قوانين موضوعه، ومنها تفرقته بين اللغة والكلام.

تعتبر هذه التفرقة أهم الثنائيات التي أخذت بها النظريات البنيوية على اختلاف مناهجها ومعالمها، تحدد بذلك مفهوم "البنية" الذي جاء من مفهوم "النظام" السوسوري من ناحية المنهج، ومن "النظام" الذي ركزت عليه الدراسات القديمة دون وضعها لهذا المصطلح من ناحية التنظير، وفي هذا السياق أو ذاك لا تعدو اللغة أن تكون نظاما تعمل به كل النظريات الحديثة على اختلاف مشاربها.

في الفصل الثاني من البحث تعرضنا إلى لبّ الموضوع، وهو إشكالية النظرية التلفظية التي تأسست على التفرقة بين اللغة والكلام (سوسور)، ليس أخذا بها ولكن تجاوزها. أعيد الاعتبار للكلام الذي كان عنصرا ثانويا، عرضيا في الدراسة البنيوية اللسانية، في حين استلزمت النظرة الجديدة إلى

الكلام رؤية جديدة إلى التواصل البشري إذ أن التصور التقليدي له قد أثبت عجزه على احتواء التصورات الجديدة في ميدان البحث اللغوي.

إنّ التصور الجديد لظاهرة التواصل البشري يعتمد ميزة الاستمرارية والتفاعل، هذا وفق معطيات حديثة في هذا المجال، وتتوقف هذه المعطيات على ميزة التعاونية (بدون متلقي لا وجود للمخاطِب) والسياق والعمليات الجارية في أذهان كل من المتكلم والمتلقي.

قد عرفنا التلفظ على أنه فعل إنتاج الملفوظ Enoncé الذي يختلف عن نتيجة الفعل (الملفوظ/ القول). تحدد هذه العملية عدّة معالم هي بمثابة استراتيجية تتمحور في المتكلم والمتلقي وما يتبادلانه من معارف (ضمنية). ربطت الذاتية بالمتكلم، وتجلى دورها في اللغة أثناء الحديث (الخطاب)، ثم علاقة المخاطب بالعنصر المرجعي وبسياق الخطاب من زمان ومكان، وعلاقته بملفوظه من خلال عنصر الأنماط Modalités.

ارتأينا أن نختم هذا الفصل بدراسة علاقة التلفظ بالتداولية لإبراز أنه لا وجود للثانية كعملية دون الأولى، وما تضمنه التلفظ من آليات سمحت لرئيس الجمهورية أن يلقي خطابه إلى جمهور غير متجانس، متحمّلا مسؤولية ما قاله دون أن يضر بحقوق الأشخاص المتحدّث إليهم، والأشخاص المتحدث عنهم، وذلك ضمن متضمنات القول أو التلفظ، مما يصطلح عليه بالأقوال المضمرة والافتراضات المسبقة.

وحتى لا يبقى بحثنا رهين النظرية والتجريد عمدنا في الفصل الثالث إلى تطبيق أسس نظرية التلفظ/ الحديث على الخطاب السياسي الذي يرتبط بحياة الأفراد والجماعات، وإن لم يقترب من حيث الصياغة إلى الخطاب العادي الذي اعتمدته النظريات التداولية التي تهدف إلى التأثير في المتلقي مثل الخطابات الدينية والتعليمية. نشير إلى أننا استعنا بالخطاب السياسي من

خلال خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية الحالي إلى مجاهدي ولاية تيزي وزو الذي كان مواكبا لعيد الثورة التحريرية، لأنه أقرب إلى الواقع السياسي الذي يعيشه المجتمع الجزائري، فقد كان مفيدا لفهم كل عنصر من عناصر نظرية التلفظ/ الحديث، ولاسيما تلك المتعلقة بالاستراتيجيات التخاطبية للمتكلم بتوظيفه للافتراضات المسبقة، والأقوال المضمرة، والمحاجة، والأفعال الكلامية... تلك الاستراتيجيات التي تتوقف عليها سلامة الصيغ اللغوية.

ثمّ إن الاعتماد على قوانين الخطاب جعل المخاطب يتوجه بخطابه نحو الأهداف التي يرمي إليها، مثلما عمد إلى مجموعة من المضامين الخفية والتلميحية لملفوظاته نظرا لاستحالة التصريح بها (وهذا ما تتطلبه أسرار المهنة)، المخاطب تعامل بحذر مع القضية المطروحة، ولجأ إلى التخفي وراء أقواله تفاديا للاضطراب والفوضى... وجعل المتلقي مسؤولا في عملية الكشف عن مآل الأقوال ومقاصدها.

ومما يلاحظ من خلال هذا البحث أن المنهج التداولي قد تأسس وفق نسيج متشابك ومعقد من العناصر اللغويّة وغير اللغوية، فقد استطاعت هذه العناصر أن تحدد بدقة مقولة "المعنى"، كما بينت المفهوم الحقيقي لبعض التصورات التي تعدّ أساسية لو نظر إليها من ناحية توظيف اللغة واستعمالها (ماهيتها الحقيقية) لأن اللغة ليست فقط مجموعة من الأصوات أو نظام من الأدلة.

إنّه رغم بعض المحاولات التي نظرت إلى اللغة من ناحية بعدها الحقيقي (الاستعمال)، فقد استطاع "جاكبسون" بفضل أعماله أن يبين – وبوضوح– بأن وضعية الخطاب تتحكّم في تحديدها الداخلي عناصر لغوية كثيرة، ورغم مجهوداته الجبارة لم يستطع الوصول إلى تصور منهجي

وشامل تتجلى فيه الماهية الحقيقية للغة بوضوح. لكن اللغة تحددت ماهيتها من حيث الاستعمال، الاستعمال الذي كان الركيزة الأساسية لجلّ النظريات التداولية التي عكست علاقة الخطاب بالعالم، العلاقة التي لم يستطع البنيويون الوصول إليها لانحصارهم في ثنائية اللغة والكلام، كما أوضح النظر إلى اللغة من ناحية الاستعمال ميزات جوهرية مرتبطة ببعض العناصر التي تعد أساسية في العملية التواصلية، فقد أعيد الاعتبار للمتكلمين المتفاعلين حال الخطاب وفق ما يفرضه عليم هذا الأخير من شروط اجتماعية، ثقافية، لغوية... والمتكلم أصبح بفعل الميزة التفاعلية فاعلا بحيث يحتلّ مكانة مركزية بالنسبة لإنية الخطاب، إلى جانب دور المتلقي الذي لا يقل أهمية عن دور مخاطبه.

يفرض علينا المقام أن نذكر أن المنهج البنيوي الذي أبعد في كل دراساته الاستعانة بالعلوم الأخرى، أدى إلى تصنيف الظاهرة اللغوية وعلى غرارها استعانت النظرية التلفظية بهذه العلوم الانسانية نظرا للعلاقة التي تربطها (العلوم) بالانسان في ذاته وفي علاقته بالمجتمع وبالعالم بكل ما يحمله من تعقيدات.

لقد حاولنا من خلال هذا البحث وما توصلنا إليه من نتائج إثراء المعجم اللساني العربي بعدد من المصطلحات والمفاهيم الخاصة في المستوى التطبيقي تتصل بنظرية التلفظ/ الحديث، وبمصطلحات تتعلق باستغلالها وفق التحليل التلفظي والتداولي A. pragmatique، مستعنين في ذلك بمجهودات بعض الباحثين في هذا المجال حرصا على أن تكون تلك المصطلحات المترجمة قريبة في مضمونها من مضمون المصطلحات الأصلية.

ثبت المصطلحات

Acte	الفعل
Acte assertif	الفعل الاثباتي
Acte directif	الفعل التوجيهي
Acte expressif	الفعل التعبيري
Acte illocutoire	الفعل الانشائي
Acte performatif	الفعل التأثيري
Acte promissif	فعل الوعد
Acte verdictif	فعل الحكم
Affirmation	إثبات/ توكيد
Allocutaire	المخاطَب
Allocuteur	المخاطِب
Allocution	الخطاب
Antériorité	القبلية
Anticipation	التوقّع
Argumentation	الحجاج/ المحجة
Concept	مفهوم
Code	وضع
Condition d'emploi	شروط الاستعمال
Co énonciateur	المتلفظ المشارك
Communication	تواصل/ تبليغ
Connecteurs	وصلات
Connecteurs argumentatifs	وصلات احتجاجية

Conférence	محاضرة
Contexte	السياق
Contrat	العقد
Contexte énonciatif	السياق التلفظي
Contrat de communication	عقد التواصل
Conversation	مناقشة/ محادثة
Cotexte	سياق نصي
Débat	جدال
Déictique	مبهم
Déictiques spaciales	مبهمات مكانية
Déictiques temporelles	مبهمات زمانية
Deixis	الإبهام
Destinataire	المرسل إليه/ المتحدَّث إليه
Dialogue	حوار
Discours	خطاب
Discours politique	خطاب سياسي
Empreintes	الآثار/ البصمات
Enoncé	الملفوظ
Enoncé performatif	ملفوظ تأثيري
Enoncé explicite	ملفوظ صريح
Enoncé implicite	ملفوظ ضمني
Enonciation	تلفظ/ حديث
Explicite	صريح
Fonction discursive	وظيفة تخاطبية

Fonction expressive	وظيفة تعبيرية
Fonction métalinguistique	وظيفة ميتا – لغوية
Fonction phatique	وظيفة تبليغية
Fonction référentielle	وظيفة مرجعية
Forme vide	شكل فارغ
Illocutoire	إنشائي/ أدائي
Information	خبر
Implicite	ضمني
Intention	قصد
Interaction verbale	تفاعل كلامي
Interlocuteur	مخاطِب
Interlocutaire	مخاطَب
Interrogation	استفهام
Intuition	حدس
Intra – linguistique	داخل اللغة
Loi	قانون
Loi d'exhautivité	قانون شامل
Loi d'information	قانون الاخباري
Loi de relation	قانون العلاقة
Loi de sincérité	قانون الصدق
Message	الملفوظ/ الرسالة
Mimiques et gestuelles	إيمائية – حركية
Mode	نمط
Modalités	الأنماط

Modalités affectives	الأنماط الانفعالية
Modalités appréciatives	الأنماط التقديرية
Modalités expressives	الأنماط التعبيرية
Monologue	مخاطبة الذات
Neutre	حيادي
Non – linguistique	غير لغوي
Non – personne	اللا- شخص
Non – lieu	اللا- مكان
Norme	معيار
Pragmatique	تداولية
Paralinguistique	شبه لغوي
Politique	سياسة
Position	تموضع
Présupposé	المفترض
Présupposition	الافتراض المسبق
Référence	مرجعية
Référent	مرجع
Réflexivité	الانعكاسية
Régulateur	مضبّط/ منظّم
Relation	علاقة
Sens	معنى
Sens littéral	المعنى الجانبي
Signification	الدلالة
Simultanéité	التزامنية

Situation	وضعية
Sous – entendu	قول مضمر
Subjectivité	الذاتية
Symétrie	التناظرية
Synchronique	آنية
Temps chronique	زمن تاريخي
Temps du discours	زمن الخطاب

المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- المصادر

1- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1952.

2- ابن عقيل (بهاء الدين بن عبد الله)، شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محي الدين عبد الحميد، الطبعة 5، الجزء 1، مطبعة السعادة، مصر 1954.

3- ابن منظور (جمال الدين)، لسان العرب، المجلد 11، الطبعة 3، دار صادر، بيروت 1994.

4- السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المجلّد 1، الطبعة 3، الجزء 1، مكتبة دار التراث، القاهرة بدون تاريخ.

5- العسكري (أبو هلال)، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت 1981.

6- العسكري (أبو هلال)، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة الاحياء للتراث القومي، الطبعة 3، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1983.

7- الزمخشري (أبو القاسم)، أساس البلاغة، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان 1984.

ب- **المراجع**

1- إبراهيم (عبد الله) وآخرون، في معرفة الآخر، مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1990.

2- إبراهيم السيد (صبري)، علم اللغة الاجتماعي مفهومه وقضاياه، دار المعرفة بالإسكندرية، مصر 1995.

3- إبراهيم عبادة (محمد)، الجملة العربية – دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، القاهرة 1988.

4-أشار (بيار)، سسيولوجية اللغة، ترجمة عبد الله تروّ، الطبعة 1، منشورات عويدات، لبنان 1996.

5- أنيس (إبراهيم)، دلالة الألفاظ، الطبعة 3، مكتبة الأنجلو – مصرية، القاهرة 1972.

6- بارث (رولان)، مبادئ في علم الأدلة، ترجمة محمد بكري، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء 1986.

7- باي (ماريو)، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، الطبعة 2، عالم الكتب، مصر 1992.

8- البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب ولعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1984.

9- بياجه (جان)، البنيوية، ترجمة عارف ميمنة وبشر أبوري، منشورات عويدات، بيروت، لبنان 1971.

10- جسبرسن (أوتو)، اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو – المصرية، مصر 1954.
11- جوزيف شريف (ميشال)، دليل الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت لبنان 1974.
12- جيرو (بيار)، الأسلوب والأسلوبية، ترجمة منذر العياشي، الطبعة 1، مركز الإنماء القومي، بيروت 1990.
13- الحنّاش (محمد)، البنيوية في اللسانيات، الطبعة 1، الجزء 1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1980..
14- خطابي (محمد)، لسانيات النص (مدخل إلى انسجـــــام الخطاب)، الطبعة 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1991.
15- خليل (حلمي)، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1992.
16- دراقي (زبير)، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزئر 1990.
17- دوسوسور (فرديناند)، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، تونس 1985.
18- الرّاجحي (عبده)، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت 1979.
19- الزاهي (فريد)، الحكاية والمتخيّل، دراسات في السرد القصصي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 1991.

20- زكريا (فؤاد)، الجذور الفلسفية البنائية، حوليات كلية الآداب، الكويت 1980.

21- زكريا (ميشال)، الألسنية (علم اللغة الحديث)، الطبعة 2، المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1985.

22- السدّ (نور الدين)، الأسلوبية وتحليل الخطاب، دراسة في النقد العربي الحديث (الأسلوبية والأسلوب)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزء 1، الجزائر 1997.

23- السعدني (مصطفى)، البنيات الأسلوبية في لغة الشعر العربي الحديث، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر 1987.

24- السعران (محمود)، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، الطبعة 2، دار الفكر العربي، مصر1992.

25- السمرائي (إبراهيم)، الفعل زمانه وأبنيته، الطبعة 3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1983.

26- الشاوش (محمد)، أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1984.

27- صعب (حسن)، علم السياسة، الطبعة 8، دار العلم للملايين، بيروت 1985.

28- عبد الرحمن حماد (أحمد)، العلاقات بين اللغة والفكر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985.

29- عبد العزيز (محمد الحسن)، سوسور رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، مصر 1990.

30- علي جواد (الطاهر)، مقدمة في النقد الأدبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979.
31- العمري (محمد)، في بلاغة الخطاب الاقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطاب العربية- الخطاب في القرن الأول نموذجا، الطبعة 1، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1986.
32- فضل (صلاح)، بلاغة الخطاب وعلم النص، مطابع السياسة عالم المعرفة، الكويت 1992.
33- فوك (ك)، لوغوفيك (ب)، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة المنصف عاشور، د. م. ج الجزائرية 1984.
34- محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف، مصر، د.ت.
35- المسدّي (عبد السلام)، اللسانيات من خلال النصوص، الطبعة 1، الدار التونسية للنشر، تونس 1984.
36- مونان (جورج)، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا 1972.
37- ياقوت (محمود سليمان)، مدخل إلى علم الجمال اللغوي، المعاني، البيان، البديع، دار المعرفة الجامعية 1995.
38- يعقوبي (محمود)، أصول الخطاب الفلسفي – محاولات في المنهجية – د. م. ج الجزائر 1995.

ت- **المجلات:**

1- بنفنست (إميل)، البنية في اللسانيات، ترجمة حنون مبارك، مجلة أدبية لسانية، العدد 2، المغرب 1986.

2- حاج صالح (عبد الرحمن)، مجلة اللسانيات، المجلد الثاني، العدد 1، الجزائر 1972.

ث- **المعاجم:**

1- ابن منظور (جمال الدين)، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، لطبعة 3، دار صادر، بيروت 1994.

2- حاج صالح (عبد الرحمن) وآخرون، المعجم الموحّد للمصطلحات اللسانية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1989.

3- بركة (بسام)، معجم اللسانيات، طرابلس كانون الأول 1984.

المراجع باللغة الأجنبية

1- ARCAINI (Enrico), principes de linguistique impliquée, Payot 1972.
2- AUSTIN (J. L), Quand dire c'est faire, traduction Gilles-Lanes, édition du Seuil, Paris 1970.
3- BENVENISTE (E), problèmes de linguistique générale, Tome1, Gallimard, Paris 1966.
4- BENVENISTE (E), problèmes de linguistique générale, Tome2, Gallimard, Paris 1974.
5- BOUGUERRA (T), le dit et le non-dit (à propos de l'Algérie et de l'algérien chez Albert CAMUS), O.P.U, Alger 1989.
6- BOURDIEU (Pierre), La distinction, Critique sociale du jugement, Edition de minuit, Paris 1979.
7- BUYSSENS (Eric), La communication et l'articulation linguistique, P.U.F, Paris.
8- CERVONI (Jean), L'énonciation, 1ére édition, P.U.F, Paris 1987.
9- COURTE (Joseph), Analyse sémiotique du discourt, de l'énoncé à l'énonciation, Hachette, Paris 1991.
10-DALLACHE (Djillali), Introduction à la pragmatique linguistique, O.P.U, Alger 1993.
11-DESSAUSSURE (Ferdinand), Cours de linguistique générale, Dalila Morsly, E.N.R.G éditions, Alger 1990.
12-DUBOIS, (Jean), et autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris VI, 1973.
13-DUCROT (Oswald) et AMSCOMBRE, L'argumentation dans la langue, Pierre MARGADA éditeur, Bruxelles 1993.

14- DUCROT (Oswald) et TODOROV (T), Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, édition du Seuil, Paris 1972.
15- DUCROT (Oswald), Dire et ne pas dire, 3ème édition, Hermann éditeur, Paris 1972.
16- DUCROT (Oswald), Le structuralisme en linguistique, éditions de minuits, Tome1, Paris 1968.
17- DUCROT (Oswald), Les mots du discours, éditions de Minuit, Paris 1981.
18- FOSSION (A) et LAURENT (J.P), Pour comprendre les lectures nouvelles, linguistique et pratiques textuelles, ADEBOECK Duculot, 2ème édition, bruxelles 1981.
19- GREIMAS (A.J) et COURTES (J), Dictinnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette, Paris 1993.
20- GREIMAS (A.J) et COURTES (J), Sémiotique, Dictionnaire de la science du langage, Paris 1979.
21- GUENOUVRIER (E) et PEYTARD (J), La linguistique et l'enseignement du français, Larousse Paris 1970.
22- HJLEMSLEV (Louis), Prolégomènes à une théorie du langage, éditions de Minuit, Pari 1968.
23- KRISTEVA (J), Langage, Discours, Société – pour Emile BENVENISTE – éditions du Seuil, Paris 1975.
24- MAINGUENAU (Dominique), Approche de l'énonciation en linguistique française, Hachette, Paris 1981.
25- MAINGUENAU (Dominique), Eléments de linguistique pour le texte littéraire, Bords, Paris 1987.
26- MAINGUENAU (Dominique), Genèse du discours, Pierre MARGADA éditeur, Bruxelles, Liège 1984.

27- MAINGUENAU (Dominique), L'analyse du discours (Introduction aux lettres de l'archives), Hachette, Paris 1991.
28- MAINGUENAU (Dominique), Nouvelles tendances en analyse du discours, Hachette, Paris 1987.
29- MARTIN (Baltar Michel), De l'énonce à l'énonciation – Une approche de fonction intonatives – Credif Didier, Paris 1977.
30- MARTINET (A), Eléments de linguistique générale, Armand COLIN éditeur, Paris 1970.
31- MOUNIN (Georges) et autre, Dictionnaire de linguistique, P.U.F, Paris 1984.
32- MOUNIN (Georges), Clefs pour la linguistique, Seghers, Paris 1977.
33- ORECCHIONI (C.K), L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand COLIN éditeur, Paris 1990.
34- ORECCHIONI (C.K), L'implicite, Armand COLIN éditeur, Paris 1986.
35- ORECCHIONI (C.K), Les interactions verbales, Tome I, Armand COLIN éditeur, Paris 1990.
36- ORECCHIONI (C.K), Pour une pragmatique du discours théâtral (Pratique N^0 1), Paris 1984.
37- RECANATI (François), Transparence et énonciation, éditions de Seuil, Paris 1979.
38- REMI GUERAUD (S) et LEGVERN (M), Sur le verbe, P.U de Lyon, Lyon 1996.
39- ROBIN (R), Histoire et linguistique, Armand COLIN éditeur, Paris 1973.
40- TODOROV (T), Mikhaïl BAKHTINE, Principe dialogique, édition du Seuil, Paris 1985.



المحتويات

الفصل الثالث: تحليل الخطاب السياسي
حسب نظرية التلفظ





